جامعة عبد الرّحمان ميرة-بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم قانون عام

الإدارة الإلكترونية المحلية: واقع وآفاق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

فرع: قانون عام

تخصص: قانون إداري

إعداد الطالبتين :

- إعمارن إيمان
- خالدي سالمة

تحت الإشراف الأستاذ

معزيز عبد السلام

لجنة المناقشة

الأستاذ بوزاد إدريس	جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية	..... رئيسا
الأستاذ معزيز عبد السلام	جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية	..... مشرفا
الأستاذ بن موهوب فوزي	جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية	..... ممتحنا

السنة الجامعية2021-2022

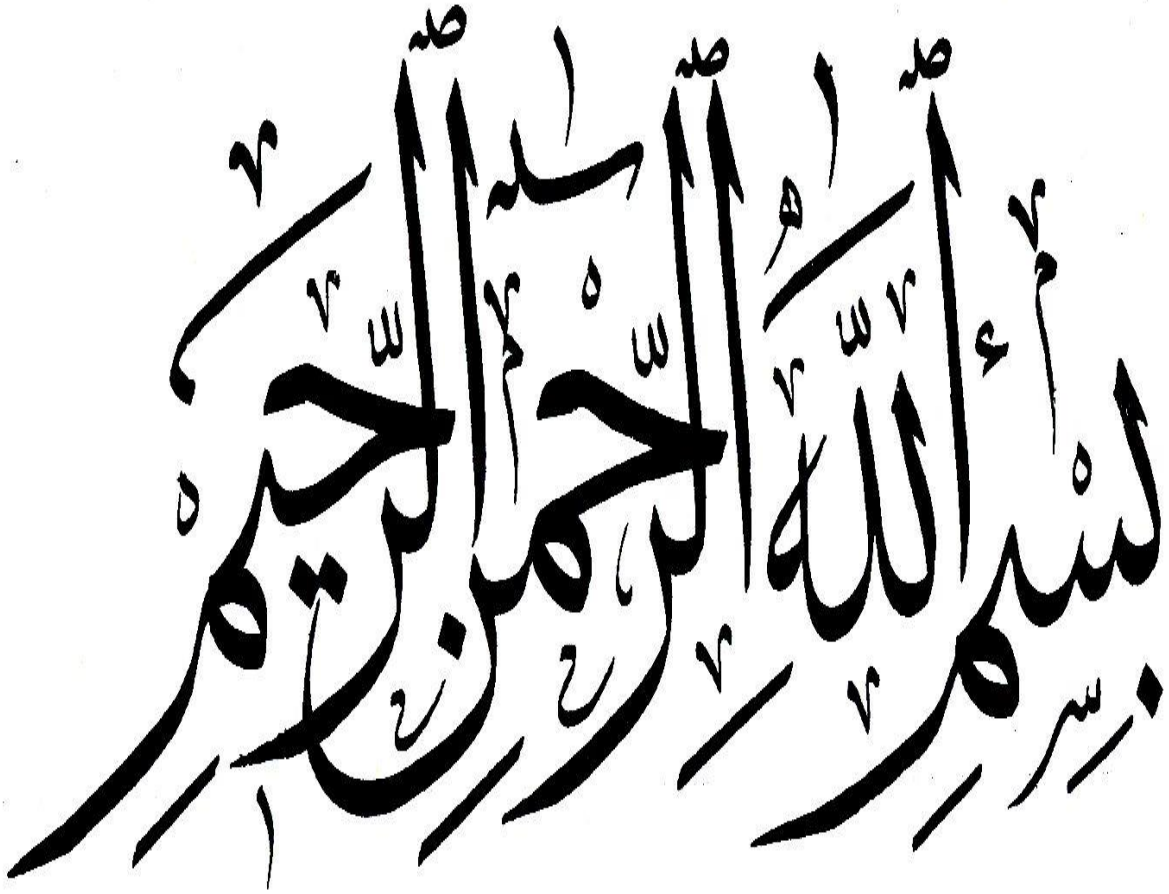
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

نحمد ونشكر الله عز وجل الذي يسّر لنا طريق العلم ووفّقنا في إتمام هذا البحث العلمي ووهبنا بالصبر والصحة والعزيمة.

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف " **الدكتور معزيز عبد السلام**" الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذا العمل

والذي دومًا يحفزنا على البحث والإجتهاد

فجزاكم الله خيرًا وجعل ذلك في ميزان حسناتكم وأطال الله في عمركم.

كما نتقدم بآيات الشكر إلى:

جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وعمالها الذين لم يبخلوا عنا أي معلومة.

إلى الأستاذة "**إعمارن ليندة**" التي لم تبخل عنا في تقديم النصح و الإرشاد.

إيمان _ سالمة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي تعب لتعبي وفرح لفرحي

إلى عميق طفولتي ودفئ حياتي وأريج شبابي إلى أبي الغالي

" نور الدين"

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي

إلى نبع الحنان ومصدر الحب والعطاء إلى أمي الحبيبة

" مليكة "

إلى قدوتي في الحياة إلى من علمتني أنّ النّجاح لا يأتي إلا بالصبر

إلى من ساندتني وخطت معي خطواتي رفيقة دربي أختي

" صراه "

إلى اللتين فارقتا الحياة وعن بالي لم تغيبا

إلى روحي جدتاي" **سعدية " وشلابية "**

رحمكما الله وأدخلكما فسيح جناته.

إلى كل من تمنى لي الخير والنجاح.

إيمان

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أعز ما أملك في هذه الحياة...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار واعتزاز...

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء دربي...

إلى من ساندني وشجّعني طوال مشواري الدراسي أبي الغالي

" حميد "

إلى من حملتني وهنا على وهن...

إلى مصدر الحب والحنان...

إلى القلب الناصع بالبياض...

إلى قرة عيني التي دعّمتني بدعواتها أمي الحبيبة

"ياسمينة"

إلى قدوتي في هذه الحياة... أخي العزيز

" عادل "

إلى كل من يعرفني سواء من قريب أو بعيد.

سالمة

قائمة لأهم المختصرات

أولا: باللغة العربية.

ط: طبعة.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

ص: صفحة.

ص ص: من الصفحة رقم إلى الصفحة رقم.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

P : Page.

مقدمة

مقدمة

تحتل الجماعات الإقليمية أهمية بارزة في التنظيم الإداري الجزائري نظرًا لما تؤديه الإدارة المحلية من دور هام في إتاحة الخدمات العمومية للجمهور لكونها أقرب الإدارات العامة إليهم وأكثرها إقبالًا من قبلهم، بما تتميز به طبيعة الخدمات التي تقدمها وأهميتها في حياتهم، لذا جعل الإهتمام المتزايد بعصرنة الإدارات العمومية المحلية أمر بالغ الأهمية بعدما ثبت عجزها وعدم مواكبتها للتطورات العالمية التي شهدها العالم خاصة في المجال التكنولوجي والثروة المعرفية، في حين كانت تعتمد على العمل اليدوي التقليدي في ظل الإدارة التقليدية المحلية الذي كان من الضّروري المسارعة في تغيير مناخ العمل من أجل التجديد في نمط أداء وظائفها الإدارية.

سعت جهود الدولة الجزائرية في العمل على الإصلاح الإداري للإدارات المحلية من خلال اتباع النهج الإلكتروني ما يعرف "بأسلوب الإدارة الإلكترونية" على مستوى الجماعات الإقليمية، حيث أصبحت تعتمد على أساليب وإجراءات متطورة غيّرت من المفاهيم التقليدية للإدارة المحلية سواء على مستوى"البلدية أو الولاية"، وذلك من خلال تقديم الخدمات والمعاملات الإدارية بطريقة إلكترونية بغيةً تطوير الوظائف الإدارية والقضاء على البيروقراطية لضمان سيرورة ودوام المرفق العام وكذا تكيّفه مع التطورات الحاصلة في المجال الإلكتروني، والسعي نحو تقريب الإدارة من المواطن، إذ يهدف تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي في إحداث التنمية المحلية وتحقيق مرتكزات الحكم الراشد ما انعكس إيجابا على الإدارة العمومية المحلية من جهة وعلى المواطن من جهة أخرى.

يعتبر مشروع الإدارة الإلكترونية من أكبر المشاريع التي أثبتت نجاحها على مستوى الجماعات الإقليمية، لما حققته من قفزة نوعية في مجال الخدمة العمومية المحلية، ممّا ساعد على الإرتقاء في أداء الجهاز الإداري المحلي، بغرض إرضاء المواطن في جودة ونوعية الخدمة المقدّمة له، والذي يعتبر الهدف الأساسي في تجسيده، إذ ساهمت الإدارة الإلكترونية

المحلية في تحسين الخدمات الإدارية بصورة أكثر مرونة ودقة دون أي تكاليف، حيث تعتمد الإدارة الإلكترونية المحلية على نظم معلوماتية والشبكات إلكترونية ذات جودة عالية التي تساهم في تطوير العمليات الإدارية المحلية.

أهمية البحث

أدّى تبنّي أسلوب الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في التحوّل من الإدارة التقليدية نحو الإدارة الإلكترونية المحلية، فنتج عنه تغيرات جذرية في الإدارات العمومية المحلية، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع من ناحيتين:

1.الأهمية العلمية

تكمن أهمية بحثنا من الناحية العلمية في كونه يجمع بين موضوعين مهمين ألا وهما "**الإدارة الإلكترونية والجماعات المحلية**"، **والعلاقة القائمة فيما بينهما**"، فهو الأمر الذي يسلط الضوء على إشكاليات جديدة تؤدّي إلى إثراء المجال العلمي والمعرفي للباحثين في هذا الموضوع.

2.الأهمية العملية:

تتمثل أهمية دراستنا من النّاحية العملية في إظهار واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية المحلية، لأنّ التحوّل نحوها أصبح حتميّة لا مفر منها، لهذا فإن بحثنا سيساهم في تقديم نظرة عن حوليات تطبيقها، بالإضافة إلى كونه بحثًا يساهم في تسهيل استخدام البلدية والولاية للإدارة الإلكترونية بأكمل وجه.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لإنجاز هذا البحث في بيان دور الإدارة الإلكترونية المحلية في عصرنة قطاع الجماعات الإقليمية، وذلك برصد جمل من الأهداف الفرعية المتمثّلة في:

- ✓ محاولة التّعرف عن دوافع تبنّي أسلوب الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي مع تحديد المتطلبات اللازمة لذلك، وكذا إبراز بعض الخدمات الإلكترونية التي تقوم بها الإدارات العمومية المحلية.
- ✓ تقييم دور الإدارة الإلكترونية المحلية من خلال رصد ايجابياتها وسلبياتها، وكذا مختلف معيقات تطبيقها بالوقوف على اقتراح الحلول المناسبة لتصدي العوائق التي تعترض مسارها.

دوافع اختيار الموضوع

يعود السّبب في اختيارنا لدراسة هذا الموضوع إلى عدّة دوافع تنقسم إلى دوافع موضوعية، وأخرى ذاتية تتمثل فيمايلي:

1.الدّوافع الموضوعية

لعّل الأسباب الدّافعة لدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية المحلية بين الواقع والآفاق تتمثل في حداثتهما من جهة، ومكانتها الكبرى التي تحضى بها الجماعات الإقليمية في المجتمع والدولة الجزائرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى حتميّة التّسارع نحو إدخال التّكنولوجيا في الإدارات العموميّة المحليّة للتخلّص من كل سلبيات الإدارة التّقليديّة، وللنهوض بإدارة محليّة متميّزة قادرة على تحقيق أهدافها و واجباتها.

2.الدّوافع الذّاتيّة

ترجع الأسباب الشخصية في دراستنا لهذا الموضوع بالذّات إلى كوننا مواطنات نتعامل بشكل مستمر مع الإدارات العموميّة المحليّة سواء على مستوى البلدية أو الولاية، فلاحظنا تدنّي الخدمات الإدارية التي تقدمها للمواطنين، ومع تجسيد الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية، تولّدت فينا الرغبة في تبيان واقع وآفاق الإدارة الإلكترونيّة المحليّة، ولا يخفى أنّه نطمح للحصول على شهادة الماستر بأعلى درجة.

إشكالية البحث

نظرا للنّقائص التي تعاني منها الإدارات العمومية المحلية المؤثّرة سلبًا على الخدمات الإدارية التي تؤديها، وحتمية عصرنتها لتتماشى مع التّطورات المعاصرة، غير أنّ ذلك واجهها عدة معيقات تستدعي وضع تحديات كبرى لتحقيق إدارة إلكترونية محلية فعّالة، وعليه فإنّ هذا الوضع وضعنا أمام إشكالية رئيسية مفادها:

" ماهو واقع وآفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية ؟"

منهج البحث

للقيام بهذه الدّراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التّحليلي باعتبارهما الأنسب للموضوع، فالإحاطة بالموضوع يستوجب وصفا وتحليلاً دقيقًا بخصوص كيفية التغيير في نمط المعاملات الإدارية المحلية من معاملات إدارية ورقية إلى معاملات إدارية إلكترونية، وآفاق تجسيدها.

تقسيم الموضوع

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى فصلين رئيسين:

تناولنا في الفصل الأول واقع تطبيقات الإدارة الإلكترونية المحلية، الذي خصصنا فيه المبحث الأول لإبراز حاجة الإدارة المحلية للإدارة الإلكترونية، من خلال تبيان الأسباب الداعية

للتحوّل الإلكتروني المحلي، وكذا المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية، بالإضافة إلى مظاهر تجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية في المبحث الثاني.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية وآفاقها من خلال تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي، وفي المبحث الثاني إلى الرؤية المستقبلية في تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية.

الفصل الأول

واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية

شهدت الإدارة المحلية ضغوطات كثيرة ما تسبب في عدم قدرتها على مواكبة التطوّرات الحاصلة خاصة في المجال التكنولوجي، ممّا إستدعى الأمر على الهيئات العموميّة المحلية تبنّي أسلوب الإدارة الإلكترونية من أجل رفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة، حيث يعتبر التحوّل من التنظيم الإداري التقليدي إلى التنظيم الإداري الإلكتروني ليس بعملية بسيطة، بل يتطلّب توافر العديد من المقومات من أجل ضمان تطبيق ناجح له، وفي إطار العمل بمشروع الجزائر الإلكترونية الذي وضعته الدولة الجزائرية بهدف عصرنة المرافق العمومية، تمّ استحداث آليات جديدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لإرساء مفهوم الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي.

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارات العمومية المحلية وذلك بتقسيمه إلى مبحثين: حاجة الإدارة المحلية للإدارة الإلكترونية (المبحث الأول)، ومن ثم تطرقنا إلى مظاهر تجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية(المبحث الثاني).

المبحث الأول

حاجة الإدارة المحلية للإدارة الإلكترونية

إنّ الدور الهام الذي تلعبه الإدارة العمومية المسيّرة من طرف الجماعات الإقليمية جعلها تحضى بأهمية تتناسب مع الخدمات الموكّلة لها، لكن في ظل التطوّر السريع الذي شهده العالم أصبحت الإدارة المحلية[1] في صورتها التقليدية غير قادرة على إستجابة متطلبات المواطنين، ممّا أدّى إلى التحوّل في خدماتها من خدمات إدارية ورقية إلى خدمات إدارية إلكترونية بمختلف التقنيات الحديثة في المجال الإلكتروني وذلك لعدة أسباب (المطلب الأول).

بإعتبار التحوّل نحو الإدارة الإلكترونية[2] المحلية من الضّروريات الحتمية، أدّى بالضرورة الجماعات المحلية الإعتماد على مجموعة من المتطلبات لنجاح خدماتها الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الأسباب الداعية للتحوّل الإلكتروني المحلي

إنّ التحوّل من أسلوب إداري تقليدي يقوم على المعاملات الورقية إلى أسلوب إداري حديث يرتكز على المعاملات الإلكترونية مرتبط بضرورة تطوير وعصرنة الخدمات العمومية

---

[1]– الإدارة المحلية :" **أسلوب من أساليب التنظيم المحلي يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية**." أنظر مطالي ليلى، زغلول آمنة،" الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018، ص 380.

[2]– الإدارة الإلكترونية :" **على أنّها استخدام تكنولوجية الاتصالات والمعلومات لتحقيق الإصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية و تقريب المسافات ، وإزالة العوائق وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على نواحي حياتهم المختلفة.**"،أنظر علاء عبد الرزاق السالمي،خالد بن إبراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية، دار الوائل للطباعة والنشر،الأردن،2008،ص15.

المحلية، حيث أصبح يشكّل ضرورة حتمية لا غنى عنها إستنادًا على عدة أسباب ومبررات تدعو إلى للتحوّل الإلكتروني المحلي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول

تدنّي مستوى الخدمات الإدارية المحلية

تعاني الإدارة المحلية من ضغوطات متزايدة في إستجابة الخدمات الإدارية وذلك راجع إلى ارتفاع عدد السكان وعدم القدرة على استيعاب أكبر عدد من المواطنين في وقت واحد، بالإضافة إلى مطالبة المواطنين بتحسين الخدمات الموكّلة له والإسراع في إنجازها[1]، كما أنّ الإدارة التقليدية[2] تشهد تراخي في العمل والتّماطل في تقديم الخدمات والأخطاء اليدوية المرتكبة خاصة عند ملئ الوثائق الإدارية[3] .

بإعتبار أنّ الإدارة الإلكترونية تهدف إلى تحسين الخدمات الإدارية بشكل لائق وبمواصفات تتّفق مع المتطلبات المعاصرة، استدعى الأمر على الهيئات المحلية الإعتماد عليها، حيث تسعى الإدارة الإلكترونية المحلية إلى تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظّف العادي عند القيام بمهامه في ظل الإدارة التقليدية على غرار التقنيات الحديثة التي تقدم نتائج يقينية، وهذا ما يحقق السهولة في إنجاز الخدمات الإدارية بصورة مرضية، وإختصار الإجراءات الكثيرة والمراحل المتعددّة، فنظام الإدارة الإلكترونية المحلية يقوم على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع بما فيها أيام العطل، حيث يتمكّن صاحب الشأن الدخول للشبكة

---

[1]– مطالي ليلى، زغلول آمنة، المرجع السابق ،ص 383.

[2]– الإدارة التقليدية : " **هي تلك الإدارة التي يتم تنفيذ الأعمال بالمعاملات الورقية كما هو متعارف عليه ، وهذا يتطلب وجود مستودع كبير لحفظ المعاملات الورقية في ملفات ومجلدات ومكاتب.**"، أنظر مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية (إدارة بلا ورق– إدارة بلا مكان – إدارة بلا زمان– إدارة بلا تنظيمات جامدة)، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص 48.

[3]– منزر سامية، بولقواس زرفة،" الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها "، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 33.

الإلكترونية في أي وقت للحصول على الخدمة التي يرغب فيها دون الحاجة للإنتظار لمدة طويلة[1]، بالإضافة إلى أنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية ساهم بشكل كبير في مضاعفة الرقابة الإدارية بصفة مستمرة ومباشرة، كما تقوم بمتابعة معاملات المواطنين وهذا ما يحقق تطورًا أسرع واستقرار أكبر في المجال الإداري[2].

الفرع الثاني

تنامي مشكلة البيروقراطية

تعاني الإدارة المحلية التقليدية من ظاهرة البيروقراطية[3] المتمثّلة أساسا في الرّوتين الإداري الذي يعتبر كأسلوب تنظيمي يوحّد الأداء الوظيفي لصورة تتماثل فيها القرارات المتخذة في الحالات المتجانسة، وهو ما يقصد به التّكرار الإداري الذي لا يمكن لها الإستغناء عنه، غير أنّه أصبح فجوة يهدّد فعالية الإدارات المحلية التقليدية بفعل نقص المهارات العلمية، وهذا ما يؤدي إلى سخط المواطن من التّعقيدات البيروقراطية، حيث أصبحت الإدارة المحلية التقليدية غير قادرة على تحقيق الرشادة الإدارية بسبب تفشي الوساطة والمحسوبية، الأمر الذي جعل

---

[1]– نزلي غنية، "دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة شهيد حمّة لخضر، الوادي، 2016، ص 179.

[2]- بن سالم حدة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية –الجزائر نموذجا– ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر، تخصص: إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، 2018/2017 ، ص 17 .

[3]– البيروقراطية :" **مصطلح يوصف به الجهاز الحكومي الذي تكون الرقابة عليه في يد مجموعة من الموظفين الرسميين الذين تحد سلطاتهم من حرية الأفراد العاملين في هذا الجهاز، والإلتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة والتضحية بالمرونة من أجل الإلتزام بتنفيذ التعليمات، والبطء في اتخاذ الإجراءات، والعزوف عن الإلتجاء أو الإستفادة من تجارب الآخرين.**" أنظر نواف كعنان، القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2009، ص 499.

العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن تتّسم بعدم الثّقة، ممّا أدّى إلى غياب الديمقراطية في الإدارات العمومية المحلية[1]، بالإضافة إلى الإهمال وسوء معاملة المرتفقين بسبب التكاسل وعدم الاهتمام بإلتزاماتهم الوظيفية المنوطة إليهم، خاصة أنّ كل تفكيرهم يتعلق بتطوير مصالحهم الشخصية منها المادية والمعنوية، إلى جانب شيوع الفوضى داخل مكاتب الإدارات العمومية المحلية ما يؤدي إلى عدم القيام بوظائفهم في الأوقات المحددة، وكذا التأجيل والتلاعب بمصالح المواطنين[2]، لذا استدعى الأمر للاعتماد على طريقة جديدة في تغيير أسلوب التنظيم الإداري المحلي.

مكنّ تجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي في استطاعة المواطن الحصول على المعطيات في ثوان معدودة من خلال اعتماده على شبكات الإنترنيت ومقوماتها، بغرض تقليص التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري أو المعاملات الخاصة بالأفراد، وإنجازها في وقت قياسي من خلال التخفيف من شدة البيروقراطية، كما أنّها تسعى إلى دعم الشفافية داخل الإدارات العمومية المحلية وخلق الطمأنينة والأمان لدى المواطنين، ممّا يحفّز الإدارة المحلية العمل بوضوح تام بعيدًا عن الشّكوك، حيث يعتبر الهدف من تجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية تدعيم الشفافية والتّقليل من الرّشاوي[3].

[1]– قصير نعاس، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017/2016، ص 36.

[2]– سعيدان علي، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص50.

[3]– نزلي غني، المرجع السابق، ص 179.

الفرع الثالث

التكيّف مع متطلبات البيئة العصرية

يقتصر المفهوم التقليدي للإدارة المحلية على إعتمادها بمختلف الأساليب في إطار تنظيم علاقاتها مع المواطنين، وذلك عن طريق الاتصالات المباشرة بما فيها المراسلات، كما أنّها تعتمد على الوثائق الورقية عند تنفيذ الأعمال والمعاملات المختلفة، حيث تتعرض هذه الأخيرة إلى التّلف مع مرور الوقت وصعوبة الوصول إلى معطيات أو معلومات ما نظرا لكثرة المستندات الورقية، وعدم ضمان حمايتها من أيّ تعديل أو تغيير من طرف الغير[1] .

في ظلّ التطوّر الهائل للمجال الإلكتروني الذي عرفه العالم استدعى الأمر على الجماعات الإقليمية مواكبة هذا التّقدم من خلال إعادة هيكلة وإصلاح الإدارة المحلية لتحسين الأداء الإداري، ممّا انعكس على التقنيات المستخدمة في الإدارة التقليدية، فأصبحت تطبيقات وتقنيات الحاسوب تتخذ القرارات بناءً على البرامج الإلكترونية التي تنوب على الإنسان في الكثير من مواقع العمل الإداري[2]، حيث تعتمد الإدارة الإلكترونية المحلية في معاملاتها على الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني، ويكون التعامل بينها وبين المواطن عن بعد عبر الموقع الرسمي للوزارات الداخلية والجماعات المحلية، بالإضافة إلى أنّها تمتلك برامج تمكنّها من حجب البيانات والمعلومات المهمّة، وهذا مايعرف بسرّية المعلومات[3] وخصوصيتها وعدم

---

[1]– غزلي محمد، التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر – الإدارة الإلكترونية نموذجا – مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2020/2019، ص ص 48– 49.

[2]– منوار بسمة، مرزوق وهيبة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية دراسة حالة بلدية أمشدالة مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017،ص 8.

[3]– سرية المعلومات :" **تعني التأكد من أن الطرف المعني هو وحده الذي لديه القدرة على الوصول إلى المعلومات** ." ،أنظر حسن طاهر داود، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية 2004، ص47.

إتاحتها إلاّ لذوي الصّلاحية[1]، وهذا ما أدّى بالتكنولوجيا الحديثة إلى تطوير المجال الإداري المحلي، الذي يعود بالضرورة لمصلحة المجتمع، إذ ساهمت في تحسين مستوى أداء الجماعات المحلية من خلال توفير كل المعلومات بسرعة عالية ودقة فائقة مع تحقيق الأمن المعلوماتي التي تمكنها من تجاوز كل القيود التي تتعرض لها الطريقة التقليدية المحلية[2].

الفرع الرابع

تدعيم الحكم الراشد المحلي

يتطلب نظام الجماعات المحلية إلى الوعي السياسي، الذي يعزّز دور المجتمع في المشاركة الشعبية[3] فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال[4]، حيث يعتبر فتح المجال لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون الجماعات المحلية وتقديم إقتراحاتهم في تحسين الخدمات الإدارية دافعًا من أجل تجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي[5].

---

[1]– منزر سامية، بولقواس زرفة، المرجع السابق، ص36.

[2]– عبد الكريم فاطمة الزهراء، بوطالب أحمد، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز اللّامركزية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، تخصص: إدارية ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور،الجلفة،2017–2018،ص23.

[3] – المشاركة الشعبية: "**هي عملية مساهمة المواطنين طوعا في أعمال التنمية ، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذالك، بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، و نوع إستجابتهم لحل هذه المشكلات.**" ، أنظر قياتي عاشور،"دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية"، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، العدد1، جامعة بني سويف، مصر، 2017، ص ص 76–77.

[4]–الوافي رابح، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية – دراسة حالة دائرة سيدي عيسى – مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، 2015/2014، ص 67.

[5]– بهلول سميّة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص: إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة –01– الحاج لخضر، 2018/2017، ص 108.

إنّ تقريب الإدارة المحلية من المواطن واحتكاكها بهذا الأخير، يفرض عليها تفعيل آليات المشاركة في صنع القرار ومراقبته، كما يتطلب عليها جملة من معايير الحكم الراشد[1] المحلي في تجسيد الشفافية والتعامل مع الجمهور، وأن تكون العلاقة بين السلطة المحلية والمواطن ومنظمات المجتمع المدني تبنى على أساس الثقة[2].

يعتبر الحكم الراشد من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة الجزائرية في إطار تكريس الإدارة الإلكترونية على مختلف الهيئات العمومية بصفة عامة وعلى الجماعات الإقليمية بصفة خاصة، وذلك بما تتمتع الإدارة الإلكترونية من تدعيم أسس الحكم الراشد[3] عن طريق معالجة موضوعات مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وفي عملية الرقابة عبر إتاحة المعطيات والبيانات الكافية عن طريق وسائل التكنولوجيا المختلفة، حيث يتمكّن المواطن في المشاركة المحلية عن طريق الإنتخاب عبر الأنترنيت، ممّا ينتج ارتفاع نسبة المشاركة وسرعة إصدار النّتائج مع تخفيض نسبة العناصر البشرية لإدارة عمليات الإقتراع والتّصويت [4].

تساهم الإدارة الإلكترونية في زيادة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية عن طريق ربط المواطنين القاطنين في المناطق النائية، بحيث يتمكنون من التّواصل مع الإدارات العمومية بطريقة سهلة، وكذا زيادة مشاركة الشّباب في إتخاذ القرار، إذ أنّهم يعتبرون من الأجيال الذين نشؤوا في عصر التكنولوجيا خاصةً إذا كانت وسائل الإتصال تتشابه مع الوسائل

---

[1]– الحكم الراشد: " **العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة و الحكم و قدرة تأثير السياسي ومن القرارات التي تهم الحياة العامة الإقتصادية و الاجتماعية.** "، أنظر بوضياف عمار، شرح قانون البلدية الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012،ص 136.

[2]– _____، ص ص 138–139.

[3]– بهلول سمية، المرجع السابق، ص 114.

[4]– جنان يعقوب،الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الإرادة السياسية والإشكاليات التقنية – دراسة تحليلية " إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص: إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2017/2016، ص 18.

المستخدمة في أنشطتهم الشخصية والمهنية، وبهذا فإنّ الإدارة الإلكترونية تشجع التّفاعل بين المواطنين بتوفير فرص لتبادل المعلومات بغض النظر عن البعد الجغرافي الذي يفصلهم[1].

تتمثل بعض الخدمات التي يمكن للهيئات المحلية أن تعرضها في هذا المجال في نشر وتوثيق مداولات المجالس الشعبية البلدية[2] أو الولايئة[3] عبر الأنترنيت، الحملات السياسية الإلكترونية، منتديات النقاشات الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء آرائهم في السياسات المحلية، استطلاع الشعب إلكترونيا حول القضايا التي تهم المواطن على غرار الإدارة التقليدية التي يكون فيها التّفاعل محدودا، فيقاس تجسيد المشاركة الإلكترونية من خلال:

1-مدى توفير المعلومات الإلكترونية وسهولة تداولها.

2-مدى توفر الطرق الإلكترونية لتمكين المواطن من التفاعل في اتخاذ القرارات التي من بينها الإستشارة الإلكترونية.

---

[1]- الطعامنة محمد، العلوش طارق، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات العربية لتنمية العربية، مصر، 2004، ص45.

[2]- البلدية : " **البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المسقلة. وتحدث بموجب القانون.**" ، أنظر المادة الأولى من قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية ،الجريد الرسمية، عدد37 صادر في 03 جويلية 2011، معدل ومتمم بأمر رقم21-13 ،مؤرخ في31غشت 2021،الجريدة الرسمية،عدد67،صادر في 31 غشت 2021.

[3]-الولاية : " **الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة . وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.**"، أنظر المادة الأولى من قانون رقم12-07 مؤرخ في 29 فيفري 2012 ومتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12 لسنة 2012 صادرة في 29 فيفري 2012.

3-مدى التأثير المباشر للمواطن على اتخاذ القرارات السياسية مثلاً عن طريق الإنتخاب الإلكتروني[1].

الفرع الخامس

تجنب التبذير والإسراف مع تحقيق التنمية المحلية

يكلّف الأسلوب الورقي للإدارة التقليدية عند ضرورة الإحتفاظ بعدد كبير من الملفات والأوراق الذي يستدعي نفقات ضخمة في سبيل سعيها للحفاظ عليها وصيانة أرشيفها، وهو أكبر المشكلات التي تواجه الإدارة المحلية إذ أنّ يجعلها تحتاج إلى توفير أماكن للتخزين، وكذا توفير طاقم أكبر من العمال والموظفين وغيرهم، ممّا يرهق تلك الإدارة التقليدية ويعطل مواردها[2]، الأمر الذي دفع الجماعات المحلية للسّعي في تخفيض تكاليف الخدمة المقدمة كتكلفة شراء وإعادة شراء طلبات الخدمة خصوصا إذا ضاعت أو تمزقت السّجلات، بالإضافة إلى تكلفة بناء وإعداد تجهيز أماكن الإستقبال[3]، عن طريق تجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية الرّشيدة لتفادي حجم النّفقات الكثيرة للإدارة التقليدية.

---

[1]- بريك زليخة، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS – وكالة ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019، ص 10.

[2]- حسين بن محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية : نحو أداء متميّز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية ، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009، ص 7.

[3]- هدار رانية ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية ، تخصص : الأدارة العامة و التنمية المحلية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2018/2017، ص 11.

ساهمت التكنولوجيا في تحقيق التنمية المحلية[1] خاصة فيما يتعلق بجلب فرص الإستثمارات المتاحة للجماعات المحلية على شبكة الأنترنيت فيما يتعلق بحقل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعرض المعطيات الجغرافية وأهم مواردها ومناطقها السياحية والمشكلات التي تواجهها طالبة الحل فيها مثلاً: عرض فرص العمل المتاحة داخل البلديات والولايات، إتاحة الفرص للهيئات المانحة كالإتحاد الأوروبي للتعرف على المشاكل البيئية التي تعاني منها المناطق المحلية، جلب المستثمرين الأجنبيين والسياح ممّا ينعش الإقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المحلية[2].

الفرع السادس

تقليص مدة إنجاز الخدمات العمومية المحلية

يعتبر الإسترجاع والوصول إلى أحد الملفات الورقية للنظام التقليدي المحلي أمر بالغ الصعوبة يحتاج إلى ساعات أو أيام، حيث تعتبر عملية البحث في الأرشيف عن ملف بين مئات وآلاف الملفات رحلة شاقة، يضاف إلى ذلك محدودية ساعات الدوام التي لا تكفي لإستقبال مراجعها[3]، ممّا ينتج عنه تكاليف غير مباشرة خاصة في تضييع وقت الموظّف في

---

[1]– التنمية المحلية: "**هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و لجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة ، لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة.**"، أنظر بن ناصر وهيبة، "التمويل المحلي و دوره في عملة تنمية المحلية "، مجلة البحوث و دراسات القانونية و السياسية ، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة البليدية 2 لونيسي علي، (د.س.ن)، ص 97.

[2]– بن اعراب محّمد، " تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليد"، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمّد لمين دباغين، سطيف 2، 2014 ، 63 .

[3]– حسين بن محمّد الحسن، المرجع السابق، ص ص 7–8.

الردود على إستفسارات كل واحد منهم، وهذا ما يترتب عليه اكتظاظ المواطنين وعدم إنهاء معاملاتهم في الوقت المناسب[1].

إنّ إجراء المعاملات الإدارية بالطريقة التقليدية يستغرق وقتا طويلًا خاصة أنّ إنجازها لا يتم في مصلحة واحدة وإنّما في عدة مصالح، ممّا يؤدي إلى إهدار الوقت[2] فدفع الإدارات العمومية تبنّي التكنولوجيا في معاملاتها الإدارية وذلك بإعتبار الإدارة الإلكترونية المحلية أسلوب فعّال لتسيير العمل الإفتراضي في أعلى درجات سرعة أداء الخدمة العامة في ثوان أو دقائق معدودة[3].

توفر خدمات الإدارة الإلكترونية المحلية 24 ساعة إذ يمكن تنفيذ المعاملات على شبكاتها في أي وقت دون تردد، ويمكن على مدار اليوم تلقي عدة طلبات في زمن واحد، حيث أنّ ذلك ينفّذ وفق برنامج يردّ تلقائيا وبسرعة فائقة[4]، بالإضافة إلى أنّ الإدارة الإلكترونية المحلية لا تلتزم بأوقات العمل الرّسمية، حيث يمكن للموظف العمومي أن يحل أيّ مشكلة وأن يتّخذ أيّ قرار خارج أوقات العمل لمواجهة بعض الانشغالات الطارئة[5]، فبفضل الإدارة الإلكترونية المحلية أصبحت المعاملات الإدارية تتميز بالمرونة والتقليص من وقت تنفيذها، وتحسين جودة الخدمات المقدّمة.

---

[1]– هدار رانية، المرجع السابق، ص 117.

[2]– منزر سامية، بولقواس زرفة، المرجع السابق، ص 37.

[3]– عماري سمير ، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم – دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير ، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017 ، ص 17 .

[4]– حسين بن محمّد الحسن ، المرجع السابق ، ص ص 8 – 9 .

[5] – عماري سمير، المرجع السابق ، ص 18.

المطلب الثاني

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية

لتجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي يتطلب تهيئة بيئية مناسبة ومواتية لطبيعة العمل الذي تقوم به، فإنّ نقل البلديات و الولايات من العمل الورقي الذي إعتادت عليه إلى العمل الإلكتروني يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات المتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول

المتطلبات الإدارية للإدارة الإلكترونية المحلية

تتطلّب الإدارة المحلية لتحقيق أهدافها إلى إدارة جيّدة تساند التّطور والتّغير الحاصل في الأساليب الإدارية، وذلك بالتّخلص من الإجراءات البيوروقراطية والروتينية المملّة والمعيقة بضرورة وجود تنظيم وتخطيط إلكتروني (أولا)، توفر بنية تحتية تتماشى مع متطلبات الإصلاح الإداري الذي يساير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ثانيا).

أولا: التخطيط والتنظيم الإلكتروني

يعتبر التخطيط والتنظيم الإلكتروني الركيزة الأساسية لتجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية وهذا ما يضمن الإستمرارية والنجاح في الّتحول نحو إدارة محلية إلكترونية فعّالة.

1:التخطيط الإلكتروني

يعتبر التخطيط الإلكتروني نهج تقوم عليه الإدارات المحلية من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية، فالتخطيط بمفهومه التقليدي يعتبر "الوظيفة الإدارية التي تحدد الأهداف التفصيلية للأقسام والوحدات الإدارية المحلية، ثم إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها". بينما التخطيط الإلكتروني "يرتكز على استخدام أنظمة جديدة للمعرفة كنظم دعم القرار ونظم الخبرة ونظم

الشبكات العصبية الاصطناعية، كما يعتمد أيضا على التخطيط الإستراتيجي والسعي نحو الأهداف الإستراتيجية، وذلك من حيث تبسيط النظم والاجرءات التي كانت تتسم بالتعقيد الشديد في ظل الإدارة المحلية التقليدية إلى نظم وإجرءات سريعة تعتمد بالدرجة الأولى على شبكات الاتصالات الإلكترونية"، وعلى هذا الأساس فإنه يختلف التخطيط الإلكتروني عن التخطيط التقليدي[1].

يكتسي التخطيط الإلكتروني أهمية بالغة إذ يُمثل العملية الديناميكية في اتجاه الأهداف المسطرة من طرف الجماعات المحلية من خلال تطوير خدماتها الإدارية الواسعة والآنيّة والقابلة للتّجديد، والتطور المستمر والمتواصل فهو عبارة عن عملية مستمرة بفضل المعلومات الرّقمية دائمة التّدفق، كما يعتبر الفكرة التي تتجاوز تقسيم العمل التقليدي بين الإدارة المحلية و أعمال التنفيذ، فجميع العاملين في الإدارات المحلية باستطاعتهم المساهمة في التخطيط الإلكتروني في كل مكان و زمان[2] .

تساهم البيئة الرقمية في تطوير عملية التخطيط الإلكتروني المحلي من خلال:

أ- تحويل عملية التخطيط من ممارسة احتكارية للمستويات العليا نحو المستويات المحلية، وهذا يساهم في تنمية قدراتهم من جهة، وتوسيع قاعدة المشاركة الجماعية من جهة أخرى.

ب- إلزام الإدارات المحلية بتحقيق سرعة الإستجابة لمتطلبات المواطنين، فالمواطن في ظل موقعه الإلكتروني يلزم الإدارة المحلية على تلبية احتياجاته بسرعة فائقة.

[1] - عماري سمير، المرجع السابق ،ص27.

[2] - زرزار العياشي ، "أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية " ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 15، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجربية وعلوم التسير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، 2013 ، ص 36.

ج- إنّ جميع العاملين في الإدارات المحلية يساهمون في التخطيط الإلكتروني الذي من خلاله يرسخ مبدأ المشاركة في إطار الإدارة الإلكترونية المحلية التي تتقلّص في ظلّها المركزيّة بمختلف أشكالها وأدوارها.[1]

يتطلب وضع استراتجيات وخطط التأسيس مجموعة من الخطوات نذكر منها:

- تشكيل جهة عليا تتولى وضع الإستراتيجيات لمشروع الإدارة الإلكترونية المحلية.
- وضع الخطط الفرعية لمشروع الحكومة الإلكترونية المحلية.
- الإستعانة بالجهات الإستشارية والبحثية للمشاركة في الدراسة و وضع الخطط.
- التكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة في الإدارات المحلية[2].

2: التنظيم الإلكتروني

يعتبر التّنظيم الإلكتروني وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التّخطيط حيث تحوله إلى واقع قابل للتنفيذ، ونتيجة التّطورات الحاصلة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات على المستوى المحلي أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادرة على مسايرة مختلف المستجدات[3]. حيث عرفته الأُستاذة عائشة بنت أحمد الحسني بأنه "الإطار الفضفاض للتوزيع الواسع للسلطات والمهام والعلاقات الشّبكية الأُفقية من أجل إنجاز الهدف المشترك للأطراف

---

[1] – جمبية ذهبية، الإدارة الإلكترونية و دورها في تسهيل الخدمة العمومومية دراسة حالة بلدية خنشلة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام (ل م د) في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015، ص36-37.

[2]– شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجلات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البحوث (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية)، رسالة مقدمة لإستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نيف العربية للعلوم الأمنية 2006، ص 26.

[3]–عبد الكريم فاطمة الزهراء، بوطالب أحمد، المرجع السابق، ص 48.

التّنظيم، فبوجود الأنترنيت تّم التّحول من منظمة التّركيز على الهياكل والخصائص التّنظيمية الرّسمية إلى منمة التركيز على الهدف الواحد المتقاسم"، إلا أنّه في ظل الإدارة الإلكترونية المحلية أصبح دور القيادات استشارية بعد زوال الشكل التقليدي للتنظيم فتحول من نظام سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى أوامر إدارية إلكترونية ومن التحكم في المعلومات وسريتها إلى الشفافية و إتاحة المعلومات[1].

ساهمت الأنترنيت في إحداث تحولات جذرية بارزة في قوة العمل ممّا ينعكس بشكل كبير وعميق على التنظيم المحلي التقليدي وهذه التغيرات نجدها على الأقل في جانبين وهما:

أ- يتمثل في استخدام موظفين ذوي تخصّصات و مهارات عالية والذين لا يمكن التّعامل معهم أو استغلال قدراتهم من خلال أنماط التنظيم التقليدي.

ب- الاعتماد على موظفين عن بعد باستعمال تقنيات حديثة (من ذوي التعليم العالي ومن مهنيين وعمال المعرفة) على خلاف نمط العاملين في التنظيم التقليدي (محدودية التعليم و المهارات)[2] .

ثانيا: توفير البنيّة التحتية للإدارة الإلكترونية مع متطلب الإصلاح الإداري

تتمثل البنيّة التحتية في مجموعة من المكونات المادية والبشرية والمنطقية التي يمكن من خلالها تنفيذ التطبيقات الإلكترونية للأجهزة المحلية فإنها المكون الطبيعي الملموس لمشروع

[1]- عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال ، "أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على اللأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة)" ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، العدد العاشر، جامعة الأزهر، السعودية ، 2013 ، ص 62.

[2]-هدار رانية ، المرجع السابق ، ص ص43-44.

الإدارة الإلكترونية المحلية[1]. تقوم البنيّة التحتية على تطوير مختلف الشبكات الإتصالية بما يتناسب مع التطور الحاصل في مجال الاتصالات التي تستدعي شبكة واسعة مع توفير التجهيزات التقنية الأُخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية وإتاحتها للأفراد والإدارات المحلية[2].

يستوجب الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية تطبيق مبدأ الإصلاح الإداري[3]، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية و تأمين المعلومات والتعاملات والوثائق في أية محاولة إحداث تغيرات جوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية والحاجة إلى قيادات متخصصة وواعية لها القدرة الإدارية الكافية، وترشيدها وتطوير العلاقات بين الهياكل الإدارية المحلية المختلفة كذا البحث عن الحلول الكفيلة التي تؤدي إلى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفية على المستوى المحلي[4].

تؤدي البنية التحتية للإدارة الالكترونية المحلية إلى إحداث تحولات مهمة في الهياكل الإدارية المحلية بقصد التكيف مع الخدمات التي تأخذ أبعاد جديدة، كما أن التنظيم الجديد ينتج عنه بدون شك الإستغناء عن الوظائف الرّوتينية التقليدية واستحداث وظائف جديدة وهذا يتطلّب

---

[1] – ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة و مبادئ الشريعة الإسلامية دراسة الإدارة العامة –بنيان الإدارة– نشاط الإدارة العامة– التخطيط الإداري – التنظيم الإداري– التنسيق الإداري– العلاقات العامة – الحكومة الإلكترونية– ، منشأة المعارف، مصر، 2005 ، ص 285 .

[2] –شائع بن سعد مبارك القحطاني، المرجع السابق ، ص 27 .

[3] – الإصلاح الإداري: يعرفه الأستاذ أحمد رشيد على أنه: " **مجموعة العمليات المستمرة ترتبط فيما بينه لتكون هذا النشاط الهادف إلى تنمية الجهاز الإداري للدولة مما يرفع كفاءة لتنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف** ."، أنظر أحمد رشيد، الإصلاح الإداري وإعادة التفكير، دار النهضة العربية، مصر،1994، ص 34.

[4] – شتيح صدام ، واقع الإدارة الإلكترونية في عملية الإتصال الإداري الداخلي لمؤسسة الإتصال الجزائر – فرع المسيلة– دراسة ميدانية على عينة من العاملين ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإتصال تخصص: إتصال وعلاقات عامة ، قسم علوم الإعلام والإتصال ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بوضياف ، المسيلة ، 2016 ، ص 45 .

تأهيل وتدريب القيادات الإدارية التي تركزعليها الجماعات المحلية لإحداث التّغير النّوعي في الخدمات المقدّمة للمواطن[1] .

وفي هذا السياق تم في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي من خلال تكريس بعض المشاريع المتعلقة بالمجال الاكتروني منها "مشروع الجزائر الإكترونية[2]" ومشروع البلدية الإلكترونية[3]"،التي تعتبر جملة من العمليات في إطار التطوير في الخدمات الموجهة للإدارات العمومية المحلية وذلك لتحقيق سير الإجراءات الإكترونية بين مختلف الإدارات المحلية بصفة آمنة وفعالة، وتقوم هذه العمليات على وجود شبكة بين الإدارات المحلية التي تعتمد على البنية التحتية للإتصالات ذات التّدفق السّريع لضمان تبادل المعلومات والبيانات، حيث سعت الحكومة الجزائرية من خلال تكريسها لمشروع الجزائر الإلكترونية على وضع خطط وتنظيمات من أجل نجاح المشروع و ذلك من خلال[4] :

[1]–حواش خليفة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر حقوق، تخصص: إدارة مالية، كليةالحقوق والعلوم السياسية،جامعة الجلفة، 2017/2016،ص 16.

[2]– مشروع الجزائر الإلكترونية :"**يندرج ضمن المبادرات و المشاريع التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في 2013 ترمي إلى ترقية نظم المعلوماتية في قطاعات الإتصال و الإدارات العمومية و غيرها من أجل تقديم خدمة مميزة للمواطن**"، أنظر عيسات عيني،" التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية2013"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثامن،(د.ب.ن)،(د.س.ن)،ص86.

[3]– مشروع البلدية الإلكترونية : "**تقديم الخدمات الإدارية العصرية و المتمثلة في الخدمات عن بعد التي تستغني المواطن من الإحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي و إبعاد التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية من خلال الإعتماد على التوقيع الإلكتروني للوثائق الإدارية**"، أنظر شليحي الطاهر، قرينعي ربحية الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات "عرض مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر" ، مجلة آفاق للعلوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 03، العدد 02،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجلفة، 2019 ، ص196.

[4]– بهلول سمية ، المرجع السابق ، ص 130.

1-تسريع تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية المحلية من خلال هذا المحور الذي إهتم بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارات المحلية بشكل يعيد النّظر في تنظيم الخدمة العمومية المقدّمة للمواطنين.

2- تطوير الكفاءات البشرية المحلية وتوفير الدّعم التّقني المحلي من خلال وضع اطارات تنظيمية تسعى إلى تدعيم التنسيق الوطني بين الإدارات العمومية المحلية، ودعم قدرات التّدخل على مستوى الهيئات المحلية[1].

الفرع الثاني

المتطلبات البشرية للإدارة الإلكترونية المحلية

التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي يتطلب توفّر العنصر البشري الذي يتمتع بالمهارات والقدرات الفنية والإدارية(أولا) ، وإلى القيادة الإدارية الإلكترونية المتمثلة في الكفاءات الجوهرية القادرة على الإبتكار و التحديث(ثانيا).

أولا: العنصر البشري

يعتبر العنصر البشري(الموظفين العموميين)المؤهّل الرّكيزة الأساسية في الإدارة الإلكترونية المحلية، حيث تعتمد عليه في تحقيق أهدافها المتعلقة بالصالح العامة فبدونه لا

[1]- عبير ملاك ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية ، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : إدارة الجماعات المحلية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة لونيسي علي ، البليدية -02- ، 2020/2019 ، ص ص63،65.

يمكن لأي نشاط إداري أن يتحقق. ويعد وجود القوة البشرية للإدارة العملية، وصيانة التجهيزات، واستمرار تدريب العاملين في الأجهزة المحلية من أبرز الخطوات التي قد تقود إلى النجاح[1]

للعنصر البشري أهمية بالغة في أداء أعمال الحكومة الإلكترونية المحلية [2]، إذ أن هذه الأخيرة تكون بحاجة إلى عناصر بشرية مدربة تدريبا جيداً من حيث مهارات الحساب الآلي ومُلمة بكافة التطبيقات الخاصة به حتى يُمكنها التعامل مع مهارات و أدوات هذه الحكومة، فعلى سبيل المثال مشغلي الحساب الآلي لا بد وأن يكون لديهم القدرة على تشغيل العدد الضخم من هذه الأجهزة، وكذلك الشبكات التي تربط هذه الحواسيب بعضها البعض، فضلا عن ذلك لابد من عدد كاف من المبرمجين الذين لديهم القدرة على وضع برامج الحساب الآلي التي تمكّن نظام الحكومة الإلكترونية المحلية من العمل[3].

يُعد وجود القوة البشرية المؤهلة للإدارة العملية وصيانة التجهيزات، واستمرار تدريب الموظفين في الأجهزة المحلية من أبرز الخطوات التي قد تقود إلى النجاح، فالاستمرارية في التدريب والتهيئة والتوعية الشاملة والدّوريّة للعاملين للتعامل مع المعطيات والأساليب الجديدة كفيلة بأن يجعل التغير سلسة نحو تحقيق التّوجّهات الإلكترونية المحلية[4].

---

[1]– نبرس محمد جاسم الأحبابي ، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2018، ص 20.

[2] – الحكومة الإلكترونية : "**مجموعة من الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الأنترنيت و الإتصالات الإلكترونية عبر جميع مستويات الحكومة ، لتقديم الخدمات و المعاملات الأفراد و الحصول على المعلومات في شتى المجالات بسهولة.** " ، أنظر علي الباز، دور الحكومة في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني ، دار الكتب القانونية ، مصر 2009 ، ص36 .

[3]– عبد الفاتح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، دار الكتب القانونية، مصر،2007،ص 49.

[4] – نبرس محمد جاسم الأحبابي ، المرجع السابق ، ص 21 .

لذا ينبغي توعية الموظفين التقليدين على ضرورة تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم يتمثل في تدريب وتثقيف العنصر البشري من خلال إعداد مختلف الخطط و الاستراتيجيات الخاصة بذلك[1].

وفي هذا الإطار سعت الدّولة لتحسين مستوى الكفاءات الإدارية المحلية على:

1-عقد شراكة مع المعهد المتخصّص في التّسيير والتّخطيط لتكوين موظفي الإدارات المحلية.

2-عقد شراكة مع جامعة التّكوين المتواصل لتكوين رؤساء البلديات، إلى جانب مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بأعوان وزارة الداخلية و الجماعات الإقليمية[2].

ثانيا: وجود القيادة الإلكترونية كشرط لنجاح الإدارة الإلكترونية المحلية

تشكل القيادة الإلكترونية الوظيفة الأساسية في ظلّ الإدارة الإلكترونية المحلية، بينما كانت تشكل إلى جانب الإتصال والتحفيز فروعا تحت وظيفة التوجيه وذلك في ظل الإدارة المحلية التقليدية.

كما تجدر الإشارة إلى أن التطبيق الكفئ و الفعال في الإدارات المحلية أصبح يعتمد على وجود القيادات الإلكترونية، والتي تسعى إلى تفعيل دور الأهداف الديناميكية والعمل على تحقيقها، ولهذا لا بد أن تكون هذه القيادات أيضا قادرة على الإبتكار، ولديها الإستعداد الكامل لتحمل المخاطر التي تتعرض لها الإدارة المحلية عند التعامل بالنظم الإلكترونية، بالإضافة إلى قدرتهاعلى التعامل الفعال بطريقة إلكترونية مع الأفراد الآخرين، والقدرة على تحفيزهم وتعاونهم لإنجاز الأعمال المطلوبة، كما يعتمد التطبيق على الكفاءة للتوجيه الإلكتروني على استخدام

[1]- عماري سمير ، المرجع السابق ، ص ص ، 62-63 .

[2]- بهلول سمية ، المرجع السابق ، 109 .

شبكات الاتصالات الإلكترونية المقدمة كشبكة الأنترنيت بحيث يتم إنجاز وتنفيذ كل عمليات التوجيه من خلالها[1].

أدى التّغير في بيئة الأعمال الإلكترونية المحلية، والتّحول في المفاهيم الإدارية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الإنتقال إلى نمط القيادة الإلكترونية المحلية والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1: القيادة التقنية العملية

يتركّز نشاط القيادة التقنية العملية على استخدام تكنولوجيا الأنترنيت و يتسم بزيادة توفير المعلومات وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها وهي التي تُعرف بقيادة الإحساس بالثقة، كما أنها تتصف بقيادة الإحساس بالوقت، بمعنى أنّها تجعل القائد الإلكتروني يتّسم بمواصفات جديدة وهي سرعة الحركة والإستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال واتخاذ القرارات[2].

2: القيادة البشرية الناعمة

يعني ذلك ضرورة وجود قائد يمتاز بالمهارة، والمستوى المعرفي وحسن التعامل مع المتعاملين الذين يبحثون عن سرعة الإستجابة لمطالبهم، وتتّسم القيادة الناعمة بقدرة التّركيز على عنصر التجديد في توفير الخدمات للمتعاملين بالصورة المطلوبة.

---

[1] - نفس المرجع ، ص 34 .

[2] – جارة صونية ، جارة حنان ، دور الإدارة الألكترونية في تفعيل أداء المرفق العام في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة للإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: القانون الإداري ، قسم : القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2020/2019 ، ص19 .

3: القيادة الذاتية

تستند القيادة الذاتية على جملة من المواصفات التي يجب أن يتسم بها القائد ضمن إدارة الأعمال الإدارية المحلية عبر الأنترنيت، وهو مايجعلها تتصف بالقدرة على تحفيز النفس والتركيز على انجاز المهمات، والرغبة في المبادرة، إضافة إلى المهارات العالية ومرونة التكيّف مع مستجدات البيئة المتغيرة[1] .

الفرع الثالث

المتطلبات القانونية للإدارة الإلكترونية المحلية

تكتسي المتطلبات القانونية الطابع الهام في تحقيق المشروعية للأعمال الإدارية المحلية ومن خلال هذا الفرع سنتناول المتطلبات التشريعية (أولا) والرقابة الإلكترونية كإطار قانوني لتحقيق متطلبات الإدارة الإلكترونية المحلية (ثانيا)

أولا: المتطلبات التشريعية للإدارة الإلكترونية المحلية

يقدم أسلوب الإدارة الإلكترونية المحلية تحديات جديدة للجهات التشريعية والتي ينبغي عليها أن تتمتع بالمرونة والقدرة على تطوير الجانب التشريعي و كذا إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تنظم العمل الإداري الإلكتروني المحلي، ممّا يتطلب منح الصّبغة القانونية للأعمال والمعاملات الإلكترونية المحلية من خلال اصدار قوانين وقرارات وزارية، بهدف تحديد

[1]– عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر ،دراسة سسيولوجية لبلدية الكاليتوس العاصمة أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علم الإجتماع ، تخصص: إدارة و عمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016 ، ص 83 .

النّشاطات السّلبية منّها، وكذا العقوبات المفروضة عليها لتجسيد الأمن الوثائقي ومتطلباته بما يُحافظ على سرية العمل الإلكتروني المحلي وخصوصيته [1].

تُعتبر المتطلبات التشريعية وسيلة للعمل على وضع أُطر قانونية لازمة قبل تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية وتحديد الإطار القانوني لها، فأثناء التطبيق يستلزم تكملة النقائص والفراغ القانوني اللازم في أي مرحلة من مراحل التحول، كما أنّها تعمل على منح المشروعية للخدمات الإلكترونية في الإدارات المحلية.و بعد التطبيق تقوم بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية مع المراجعة الدائمة لهذه القوانين بصفة مستمرة[2].

وبهذا الخصوص أصدرت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية عدة قرارات تنظيمية المتعلقة بمصالح البيومتيرية منها:

1-قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010 يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد ميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر [3] .

2-قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 25 مايو سنة 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني [4] .

---

[1]- عماري سمير ، المرجع السابق ، ص 136 .

[2]- فرورة فهيمة ، حفير ليدية ، في المتطلبات الأساسية لسير المرافق العامة الإلكترونية ، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص : القانون الإداري ، قسم : القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2020/2019 ، ص29.

[3]-قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010 ، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد ميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

[4]- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 25 مايو سنة 2011 ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

3-قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 ، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني[1].

4-قرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر [2].

ثانيا: الرقابة الإلكترونية كإطار قانوني لتحقيق متطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية

تعد الرقابة الإلكترونية من المهمات الأولية لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية، و بالإعتماد الفعال للأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الأنترنيت تحولت العملية الرقابية من رقابة دورية في أوقات متباعدة إلى رقابة مستمرة، وتحقق رقابة آنية بدلا من رقابة قائمة على الماضي، وهذا ما استدعى إلى معرفة كل ما يدور داخل الإدارات المحلية[3].

يعتبر احتكاك الرقابة بالمجال الإلكتروني منطلق مهم في تغيير مفهوم الرقابة، فبينما كانت تؤثر بعد التخطيط والتنفيذ (الرقابة التقليدية) أصبحت تمارس رقابة آنية (الرقابة الإلكترونية) ممّا يسمح لها بإمكانية تقليص الفترة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف والخطأ

[1]- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 ، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

[2] - قرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 ، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر..

[3]- إيهاب فاروق مصباح العاجز ، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على وزارة التربية و التعليم العالي – محافظات عزة) ، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على الماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ،2011 ، ص64 .

وعملية تصحيحه، مما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية والوَلاء الإلكتروني، وهذا يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة[1].

تتمتع الرقابة الإلكترونية بمجموعة من مميزات نذكر منها:

1- تحقق الرقابة الالكترونية في الوقت الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

2- تحقق رقابة بصفة مستمرة بدلاً من رقابة دورية، بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلاً من الرقابة المتقطعة لإجرائها في أوقات متباعدة و بشكل دوري.

3- إنّ الرقابة الإلكترونية المحلية تتطلب تحفيز العلاقات القائمة على الثقة وهذا ما يُقلل من الجهد الإداري المطلوب فيها[2].

الفرع الرابع

المتطلبات التقنية للإدارة الإلكترونية المحلية

تظهر المتطلبات التقنية للإدارة الإلكترونية المحلية في توفير البنية التحتية التي يجب أن تكون مرتبطة ومتصلة بكافة أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات وتقنيات، فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بشكل سريع وعالي ممّا يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة المحلية مثل ربط بعض الأنشطة بخدمات الهاتف النّقال مع الأنترنيت وتقنيات حديثة والوسائط المعلوماتية الأخرى، حيث أنه يمكن تصنيف بعض المكونات المادية للبنية التحتية التقنية للإدارة الإلكترونية المحلية فيما يلي:

---

[1]-عبان عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 62 .

[2]-هدار رانية ، المرجع السابق ،ص ص46 -47 .

أولا: تقنيات الإتصال

تعتبر العمود الفقري لتنفيذ العمل الإلكتروني المحلي لقيامها بنقل المعلومات وتبادلها عبر المواقع الإلكترونية المختلفة التي تحتوي على عنصرين رئيسيين وهما:

– قنوات الإتصال: تمثل الوسيط لنقل المعلومات من موقع لآخر سواء عبر قنوات السلكية و المتمثلة في الأسلاك النحاسية و خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعة عالية.

–محطات الإتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم: تتمثل في العنصر المتحكم بنقل المعلومات التي تحتوي على مكونات إلكترونية متعددة قد توجد كليا أوجزئيا في المحطات المختلفة لوظائف المحطة[1].

ثانيا: تقنيات الحساب اللآلي ومكوناته

من أهم المكونات الحاسوبية للبنية التحتية لإدارة الإلكترونية المحلية تتكون من:

1–المكونات المادية: تضمن أجهزة الحساب الآلي بمختلف أنواعها وقدراتها إضافة إلى الأجهزة الملحقة التي تعتبر ضرورية كأجهزة الإدخال أو الإخراج بمختلف أصنافها، حيث يعتبر الحاسوب من الركائز الأساسية لقيام الإدارة الإلكترونية المحلية بكافة أنواعه، بالإضافة إلى الشبكة الإلكترونية التي تعتبر من الأولويات المهمة لتجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية المتمثلة في شبكة الأنترنت، شبكة الإنترانت وكذا شبكة الإكسترانت[2].

2–المكونات المنطقية: تشمل نظم برامج التشغيل وبرامج التطبيقات خلافها[3].

---

[1] - جارة صونية ، جارة حنان ، المرجع السابق ، ص ص 32–33.

[2] – فرورة فهيمة، حفير ليدية، ص41،37–42–43

[3]– جارة صونية ، جارة حنان ، المرجع السابق ، ص 34 .

الفرع الخامس

المتطلبات المالية للإدارة الإلكترونية المحلية

تعد الموارد المالية للجماعات المحلية من الرّكائز الأساسية لأيّ مشروع فهي التي توفر احتياجات الإدارة المحلية، إذ يعتبر مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية من بين المشاريع الضّخمة التي تستلزم توفير رأسمال طائل، وهذا من أجل إنجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الأجهزة والأدوات اللّازمة و البرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لأخر

والاستمرار في تدريب الموارد البشرية، لذلك يتوجب التمويل الكافي وكذا القيام بتخطيط الرشيد ورصد المخصصات الكافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية .

كما يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي توفير الدعم المالي اللازم و يتبين ذلك من خلال:

1-توفير موارد مالية للجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بشراء الأجهزة و صيانتها وإنشاء المواقع وربط الشبكات، وتحديث البرامج الإلكترونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية.

2-الإستعانة بالمدربين المؤهلين لتدريب القوى البشرية للإدارات المحلية[1].

[1]- بومعرف توفيق ، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الشفافية التنظيمية في المؤسسة الجزائرية (دراسة ميدانية بمصلحة التنظيم العام بمقر بلدية عين كرشة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ، تخصص التنظيم و العمل ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي،2019/2018 ، ص30 .

الفرع السادس

المتطلبات الأمنية للإدارة الإلكترونية المحلية

تعتبر مسألة أمن المعلومات من أهم الركائز الإلكترونية، بمعنى أن المعطيات والوثائق التي يجب حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة و النّقل عليها الكترونيا يجب أن تتوفر على الأمن الإلكتروني والسّرية الإلكترونية لحمايتها ولصَون الأرشيف الإلكتروني من أي خرق أو قرصنة، إما بوضع الأمن برمجيا أو باستخدام التوقيع الإلكتروني أو بكلمة المرور، ولتحقيق أمن المعلومات وتقليص التأثيرات السلبية على استخدام شبكة الأنترنيت فإن الإدارة الإلكترونية المحلية تتطلب القيام ببعض الإجراءات[1] المتمثلة فيما يلي:

– التوثيق و التحقق من المستخدم: أي (التأكد من الأطراف المشتركة في العملية و هم نفس لأشخاص المعنيون).

– التصديق: أي(التأكد على السماح بالوصول إلى المعلومات الإلكترونية للأشخاص المحددين فقط).

– التكامل: أي (تأكيد أنه لم يحدث أي تعديل أو تلاعب بالبيانات أثناء نقلها منذ اللحظة التي أرسلت فيها من المنشئ إلى اللحظة التي وصلت إلى المستقبل).

– السرية: أي (تأكيد من عدم افشاء المعلومات على الأطراف الغير المصرح لها بالإطلاع عليها[2]).

---

[1]– سيساوي سلمى ، سيساوي سالمة ، مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مشاريع الجماعات المحلية ، دراسة ميدانيةفي بلديات ودوائر ولاية قلمة (2016.5045) ، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في علوم التسير ، تخصص : ادارة مشاريع ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير جامعة 8 ماي 1945، قالمة ،2016/2015 ،ص 34.

[2]– شائع بن سعد مبارك القحطاني ، المرجع السابق ، ص 34.

- وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الأنترنيت.

- تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط .

- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن[1].

وفي هذا الإطار تّم استحداث مجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية الذي يتولى البت في عناصر الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية المقترحة من قبل الوكالة وتحديدها، وكذا دراسة مخطط عمل الوكالة وتقرير نشاطاتها والموافقة عليهما، بالإضافة إلى دراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، والموافقة عليها، الموافقة على اتفاقات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، الموافقة على سياسة التصديق الإلكتروني للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، الموافقة على تصنيف الأنظمة المعلوماتية، اقتراح ملاءمة الإطار الهيكلي أو التنظيمي الخاص بأمن الأنظمة المعلوماتية، عند الحاجة، كما ويبدي المجلس رأيا مطابقا في أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي ذي صلة بأمن الأنظمة المعلوماتية[2].

[1]–عبان عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 78.

[2]– أنظر المادة 04 من المرسوم رئاسي رقم 20–05 مؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق20 جانفي سنة2020 ،يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، الجريدة الرسمية عدد04 الصادر في أول جمادى الثانية عام1441 الموافق 26 جانفي2020.

تتجلى أهمية المتطلبات الأمنية فيما يلي:

أولا: تحقيق الشفافية

يظهر من خلال توفير المعلومات لكافة المواطنين على قدم المساواة والعمل على حمايتها، أي أن علاقة الإدارة المحلية بالجمهور تتحوّل في ظلّ الشّفافية إلى علاقة تشاوريّة ذات دعائم ديمقراطيّة إداريّة[1].

ثانيا: تحقيق الثقة

تسعى المتطلبات الأمنية إلى تحقيق أكبر قدر من السرية المناسبة والمصداقية، الأمر الذي يُؤدي إلى تطوير الخدمات المحلية المقدمة للجمهور، إذ تساهم في بناء الثقة بين مقدم تلك الخدمة والمواطن[2].

[1]– ربيع نصيرة ، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية" ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 08 ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2017 ، ص 975 .

[2]– بلجيح شهيناز ،الإدارة الإلكترونية و ترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: إدارة وحكامة محلية، كليةالحقوق، جامعة المسيلة، 2013/2012،ص14 .

ثالثا: توفير القدر الكافي من المعلومات:

بسبب وجود ثغرات أمنية لإختراق شبكة المعلومات فإنه ينبغي الإعتماد على وسائل مناسبة لحمايتها بما يُناسب مع أهميتها وأساسيتها، حيث من المهم وجود توازن بين استفاء متطلبات الأمن المعلوماتي والمرونة والسرعة في تقديم الخدمات الإلكترونية، فإن الأمن وسلامة المعلومات مرتبط بشكل كبير بالجوانب الأمنية[1]. وعلى سبيل المثال قام المشرع الجزائري بإحداث رقم تعريفي وحيد يعتبر بمثابة بصمة إلكترونية وذلك لحماية البيانات الشخصية[2] .

[1]– عبد الماجد شحدة خليل العالول ، مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة و أثرها الإستعدد المؤسسي ضد الفساد، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 48.

[2]– بهلول سمية ، المرجع السابق ، ص 262.

المبحث الثاني

مظاهر تجسيد الإدراة الإلكترونية المحلية

في إطار تقريب الإدارة من المواطن وعصرنة المرفق العام المحلي، تبنت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عدة مشاريع تخص برقمنة البلديات والولايات تحت تسمية البلدية و الولاية الإلكترونية، وذلك لتمكين المواطن من حصوله على خدمات ذات جودة ونوعية باستعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة التي تهدف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية المحلية و جعلها تتميز بالفعالية والشّفافية. لذا سوف نتطرق من خلال دراستنا لهذا المبحث إلى رقمنة الوثائق الإدارية المحلية كمطلب أول، وإلى المعاملات الإلكترونية المحلية كمطلب ثان.

المطلب الأول

رقمنة الوثائق الإدارية المحلية

حرصت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية في تحسين الخدمات الإدارية التي تقدمها البلدية والولاية للمواطنين وذلك بالتوجه نحو رقمنة[1] معظم الوثائق الإدارية المحلية من أجل تجسيد إدارة إلكترونية فعالة على المستوى المحلي، من خلال الإعتماد على النظام البيومتري وكذا رقمنة وثائق الحالة المدنية بالإضافة إلى إعتماد الرمز الإلكتروني في السجل التجاري.

[1]–الرقمنة:**"عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي ، سواء أكانت هذه المعلومات صورة أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر، أو هي عملية تحويل المواد من الاشكال التي يمكن أن تقرأ بواسطة إنسان ، إلى الشكل الذي يمكن أن يقرأ فقط بواسطة الحسابات و يمكن استخدام الماسحات المسطحة و الكاميرات الرقمية العديدة من الأجهزة الأخرى لرقمنة المواد المختلفة".**

،أنظرسامح زينهم عبد الجواد، المكتبات والارشيفات الرقمية، ط2، شركة ناس للطباعة،القاهرة ،2012 ص 21.

الفرع الأول

الوثائق البيوميترية

سعيا لتخفيف العبئ على المواطن وعلى الإدارة المحلية تم تكريس النظام البيومتري لمختلف الوثائق الإدارية للتخلص من كل سلبيات الإدارة الورقية، حيث أصبحت هذه الوثائق مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة من خلال استبدال البطاقات في شكلها التقليدي إلى بطاقات إلكترونية لتتماشى مع المتطلبات المعاصرة من جهة وتحسين الخدمة العمومية المحلية من جهة أخرى.

أولا: جواز السفر البيومتري

يعتبر الجواز السفر البيومتري وثيقة رسمية يحتوي على عدة صفحات متعدد الكربونات (مادة صعبة الإتلاف) يتوفر على شريحة بيانات مدمجة بداخله[1]، فهو سند فردي يمنح لكل مواطن دون شرط السن مالم يكن محكوما عليه بحكم نهائي في جناية ولم يرد إعتباره، ويمثل الوثيقة التي تثبت في الوقت نفسه هوية وجنسية حامله إذ يسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[2] .

أكد المشرع الجزائري على ضرورة توفر لأحد سندات السفر المتمثلة في جواز سفر أو جواز سفر دبلوماسي أو جواز سفر المصلحة لكل مواطن سافر خارج البلاد وتكون هذه الجوازات من نوع بيومتري إلكتروني و/ أو قابلة للقراءة بالآلة، كما حدد المشرع مدة صلاحيته

---

[1]– طمين لامية ، الإدارة الإلكترونية و عملية الإصلاح الإداري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع قانون عام، تخصص: قانون الجماعات المحلية و الهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، 2018/2017 ، ص 72 .

[2]– أنظر المادة 6 من قانون رقم 14–03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، صادر في 21 جمادى الأول 1435 الموافق ل 23 مارس سنة 2014.

بعشر سنوات (10) و بخمس سنوات (5) بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشر سنة (19).[1]

فمن الملاحظ أن المشرع الجزائري قد عدّل في هذا النص القانوني بحيث أنه أضاف فترة خمسة سنوات إلى المدة المعينة لجواز السفر التي كانت سابقا مدة صلاحيته تتراوح مابين ثلاث أشهر إلى خمسة سنوات حسب الحالة التي منح من أجلها جواز السفر.[2]

أما بالنسبة للمواصفات التقنية لجواز سفر البيومتري الإلكتروني فإنه يحتوي على شريحة إلكترونية من دون صلة تتكون من شهادات إلكترونية للدولة الجزائرية وعلى المعلومات الحالة المدنية لصاحب البطاقة ومعلوماته البيومترية من ضمنها الصورة الشمسية وتوقيعه وبصماته إستنادا للنص المادة2 من القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني و تم تحديد النموذج التالي في الموقع الرسمي للوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية https://passeport.interieur.gov.dz/ تاريخ الإطلاع يوم31 مارس 2022 على الساعة 13:00.

[1]–أنظر المادة 2،8 ، المرجع السابق .

[2]– طمين لامية، المرجع السابق ، ص 72.

ثانيا: بطاقة التعريف الوطني البيومتري

إستنادا للمرسوم الرئاسي رقم 17-143، فإن بطاقة التعريف الوطنية هي وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن وتحدد مدة صلاحيتها من تاريخ إعدادها بعشر سنوات للأشخاص البالغين تسع عشرة سنة وخمس سنوات بالنسبة للقصر، حيث تمنع المادة الرابعة من ذات المرسوم حيازة أكثر من بطاقة في نفس الوقت والتي تنص: "لا يمكن أيا كان أن يحوز أكثر من بطاقة تعريف وطنية واحدة، في نفس الوقت". وتسلم مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحبها أو وليه الشرعي ويستعمل هذا الرمز السري من أجل الولوج إلى الخدمات الإلكترونية، حسب المادة السابعة.

تتضمن المادتان 6 و8 من نفس المرسوم الرئاسي الموصفات التقنية للبطاقة والمعلومات المشفرة الخاصة بصاحبها والتي تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية، حيث تكون من نوع بيومتري إلكتروني وتحتوي على شريحتين، الشريحة الأولى تحتوي على معلومات إدارية وشخصية أما الثانية يتم بها تطبيق للتحقق من صاحبها[1]، و التي حددت لها الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية النموذج الآتي على موقعها الرسمي https://www.interieur.gov.dz تاريخ الإطلاع31 مارس 2022 على الساعة 19:15.

[1]- مرسوم رئاسي رقم 17-143 مؤرخ في21 رجب عام 1438 الموافق 18 أبريل سنة 2017 يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها ، الجريدة الرسمية، العدد 25،صادر في22 رجب عام 1438 الموافق 19 أبريل 2017.

بادرت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية بجملة من الإجراءات لطلب الحصول على جواز سفر بيومتري و بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من خلال موقعها إلكتروني عن طريق تحميل الإستمارة لطلب تلك الوثائق من ثم متابعة مراحل معالجتها إلى غاية تحديد موعد استلامها، بحيث يكون المواطن قد تفادى كل الإجراءات المعقدة من خلال تنقله إلى مقر البلدية لأخذ صورة و كذا البصمات في يوم واحد على الأكثر مما يسهل العملية أمام المواطن والموظف[1]. بالإضافة إلى إمكانية الحصول على بطاقة التعريف الوطنية للمواطنين الحائزين على جواز سفر بيومتري عبر موقع الوزارة دون التنقل إلى المصالح الإدارية وفق إجراءات محددة فيمايلي:

- أن يكون للمواطن جواز سفر بيومتري.

- أن يكون تطابق في المعلومات المتواجدة في الجواز السفر البيومتري مع المعلومات التي يتم طبعها على بطاقة التعريف الوطنية.

[1]-المكي دراجي، موساوي راشدة، "دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر- دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة- الداخلية و الجماعات المحلية -"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17، (د.ب.ن)، 2018، ص 32.

- يجب على المواطن تحديد عنوان الإقامته الحالية.

- يجب إدخال رقم الهاتف المحمول من أجل تلقي رسالة نصية قصيرة حتى يتعرف المواطن عن تاريخ ومكان استلام بطاقة التعريف الوطنية، و للاستكمال هذه الإجراءات يجب إدخال رقم تعريف الوطني و رقم جواز السفر البيومتري لمهاينة و تأكد من صحة المعلومات وفق النموذج التالي[1]:

أطلقت الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية التي تتمثل في بوابة إلكترونية فهي عبارة عن موقع إلكتروني صممته، يتمكن من خلاله مستعمليه من قراءة البيانات المخزنة في الشريحة الذكية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، حيث تسمح هذه الخدمة لمختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات منها العامة والخاصة وكذا المواطنين الحائزين على بطاقة التعريف الوطنية البيوومترية من قراءة محتوى الشريحة الذكية.

[1]–الموقع الرسمي لإستخراج جواز السفر و بطاقة التعريف البيوميترين https://passeport.interieur.gov.dz/، تم الإطلاع عليه يوم 31 مارس 2022 على الساعة 23:30.

تتم عملية القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية من خلال توفر الأجهزة الإلكترونية المتمثلة :

- جهاز كمبيوتر سواء أكان جهاز عادي أو محمول.
- قارئ آلي للبطاقات الذكية ذي المواصفات القياسية (Contactless).
- تطبيقية التواصل مع البطاقات الذكية[1].

أما بالنسبة لملف طلب بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر كانت في ظل الإدارة التقليدية تستلم في مقر الإدارة، ومع عصرنة أغلب الإجراءات الإدارية بتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية أصبحت متوفرة على موقع الوزارة بغرض طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية[2] وتكون مرفقة بالوثائق المنصوص عليها في نص المادة 8 من القرار المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432الموافق 25 مايو سنة 2011، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر.

ثالثا: رخصة السياقة الإلكترونية

بموجب المنشور رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018[3] بالتشارك مع وزارة الاشغال العمومية والنقل تم إصدار نموذج جديد لرخصة السياقة من نوع بيومتري إلكتروني قابلة للقراءة

[1]–الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونيةCNIBE،https://macnibe.interieur.gov.dz ، تم الإطلاع عليه يوم 5 أفريل 2022 على الساعة 13:48.

[2]– يعيش تمام شوقي ، بهلول سمية ، "إستراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية بين محدودية الإمكانيات و عقبة التحديات" ، مجلة الفكر، المجلد16 ، العدد 01، (د.ب.ن)،2021 ،ص 76.

[3]–المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018 المتعلق بوضع حيز التداول رخصة السياقة من نوع بيومتري إلكتروني.

آلية، حيث تميزة بالموثوقية في تحديد هوية السائق وكذا السرعة في إكتشاف المخالفات من طرف أعوان الأمن[1].

تعتبر رخصة السياقة الإلكترونية ترخيص إداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور فتعد دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها هذا الملف بشكل إلكتروني إستنادا لنص المادة الثانية من قانون رقم 17-05 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبرالطرق و سلامتها وأمنها[2] .

ولأجل الحصول المواطن على رخصة السياقة البيومترية يجب عليه أولاً تكوين ملف يحتوي على الوثائق المنصوصة في التشريع والتنظيم المعمول بهما قبل أن يجتاز المسابقة في إحدى مدارس تعليم السياقة[3] .

تتكون رخصة السياقة البيومترية من شريحة مصنوعة بمادة البوليكاربونات، كما تحتوي على شريحة إلكترونية تشمل المعلومات الخاصة بهوية السائق، وكذا المعطياته البيومترية المرقمنة بما فيها صورته وإمضائه و بصماته، بالإضافة إلى المعلومات الإدارية الخاصة برخصة السياقة رصيد النقاط، الوضعية القانونية للرخصة...[4] وتأتي وفق النموذج الآتي[5] :

---

[1]–عقبي أمال، الخدمات الإدارية الإلكترونية و ترقية الإدارة المحلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في الحقوق، تخصص: إدارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضرن باتنة –1– ، 2021/2020 ، ص198.

[2]– قانون رقم 17–05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 16 فيفري 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 01–14المؤرخ في 29جمادى الأولى عام 1422الموافق 1 أوت 2001، و المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق سلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر في 25 جمادى الأول عام 1438 الموافق 22 فبراير 2017 .

[3]–يعيش تمام شوقي، بهلول سمية، المرجع السابق ، ص 77.

[4]– دروازي لخضر، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية على مستوى البلدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية ، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2021/2020، ص 59–60.

[5]–موقع إذاعة الجزائر https://radioalgerie.d تم الإطلاع عليه يوم 01 أفريل على الساعة 23:15

رابعا: البطاقة الرمادية البيومترية

بموجب برقية مستعجلة صادرة من طرف وزير الدولة و وزير الجماعات المحلية بتاريخ2013/10/31 التي تحمل رقم: 2013/3138 الموجهة لكل مسؤولي على مستوى الجماعات المحلية من بينه الولات، ولاة المنتدبين، رؤساء المجالس الشعبية... إلزامية إصدار وثائق من بينها البطاقة الرمادية باستعمال التكنولوجيا الحديثة، حيث تم إنشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الوطنية للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية، وتم وضع نموذج بيع المركبات موحد عبر الموقع الرسمي للوزارة الداخلية، في حين يتوجب على الولاية إستقبال الطلبات التأكد من صحة المركبة من طرف ولاية المصدرة بواسطة البريد الإلكتروني عن طريق مصالح المديريات بواسطة الإتصالات السلكية واللاسلكية فور إيداع طلب الترقيم، في حين يستلزم على الولاية المصدرة إرسال رسالة التأكيد بنفس الطريقة بدلا من طرق العادية[1] التي تستغرق وقتا طويلا نوعا ما وهذا ما يعرف بالتراسل الإلكتروني الذي يتم فيه إرسال رسائل رسّمية بين الولايات و البلديات من أجل بناء إدارة إلكترونية فعالة[2] .

[1]– دروازي لخضر، المرجع السابق، ص62 .

[2]– خلفون فضيلة، بوريش رياض، تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد 08، العدد 16،(د.ب.ن)،2020،ص ص، 378–379.

في إطار تقريب الإدارة بالمواطن تم تحويل مصلحة البطاقة الرمادية إلى مصالح البلدية في أواخر سنة 2014 المستحدثة بموجب أحكام القانون 01-14 و المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها و منها، ويمثل رقم التسجيل رقم وحيد يمنح بصفة نهائية للمركبات عن طريق نظام آلي مركزي دون تغييره ويتكون من مؤلفة رقمية ذات 06 مواضيع، يتضمن أربعة أحرف بلاتينية و رقمين كما يكتب رقم التسجيل من اليسار على اليمين[1] .

يتمثل شكل البطاقة الرمادية الإلكترونية وفقا النموذج التالي[2] :

الفرع الثاني

رقمنة وثائق الحالة المدنية

تنفيذا لمشروع الإدارة الإلكترونية سعت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية بتزيد كل البلديات على مستوى الوطني بتقنيات التكنولوجيا التي ساهمت بشكل كبيرفي تمكين المواطن من استخراج وثائقه بصفة آنية وبطريقة إلكترونية من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية بإعتبار أن

[1]–عقبي أمال، المرجع السابق، ص 199.

[2]- الموقع https://admin.autobip.com تم الإطلاع عليه يوم 02 أفريل 2022 على الساعة 01:30 .

مصالح الحالة المدنية من الأقسام أكثر تداولاً للمواطنين، فتطبيق الإدارة الإلكترونية شاهدت تطورا جد هام في مجال تقديم الخدمات للجمهور.

أولا: إنشاء سجل وطني آلي للحالة المدنية

يعتبر سجل وطني آلي للحالة المنية من السجلات المستحدثة من طرف الوزارة الداخلية يرتبط بالبلديات والملحقات الإدارية و مع البعثات الدبلوماسية وكذا الدوائر والقنصليات، بالإضافة إلى أنه سجل يربط بين المؤسسات المحلية لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل[1].

تتمثل العقود المسجلة في السجل الوطني آلي للحالة المدنية في سجل عقود الميلاد و سجل عقود الزواج وسجل عقود الوفيات وكذا كل التعديلات والإغفالات والتسجيلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها[2].

تجسيدا لأهداف الإدارة الإلكترونية المحلية أصبح عدم إشتراط تقديم وثائق الحالة المدنية للمواطنين أمر إلزامي على الولاية و البلدية وذلك بعد ربطها بسجل الوطني الآلي للحالة المدنية[3]، أما عن كيفيات إستخراج وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي قد نظم في إطار المرسوم التنفيذي رقم 15/315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015[4]، حيث يتكمن المواطن من إستلام نسخ طبق الأصل من العقود الرقمية لدى البلدية أو الدائرة القنصلية محل الإقامة أو حتى

---

[1]–أنظر المادة 25 مكرر من القانون رقم 14–08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014 ، يعدل و يتمم الأمر رقم 70–20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية ،العدد 49، الصادر24 شوال 1435 الموافق 20 غشت 2014 .

[2]– انظر المادة 6 و المادة 25 مكرر 1 ، المرجع نفسه.

[3]– دروازي لخضر، المرجع السابق، ص 53.

[4]– مرسوم تنفيذي رقم 15–315 مؤرّخ في 28 صفرعام 1437 الموافق 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد68، الصادر 15 ربيع الأول عام 1437الموافق27 ديسمبرسنة 2015.

لدى بلدية أو ملحق إدارية بلدية أخرى، بشرط أن يكون ضباط الحالة المدنية مؤهلين لتوقيع نسخ تلك العقود و دمغها بأختامهم[1].

وعلى سبيل المثال فإن شهادة الميلاد الخاصة رقم "12" تستخرج في بضع دقائق حيث تتم عملية الإستخراج عن طريق الإطلاع على سجل الولادات ثم نسخ المعلومات على المطبوعة رقم 12 بواسطة عون إدارة الذي يقوم بكتابة المعلومات على جهاز الحاسوب، ويتم استخراج شهادة الميلاد رقم12[2]. وفي هذا الخصوص أوضحت التعليمة الوزارية رقم :1436 المؤرخة في 13 فيفري 2014 الإجراءات التطبيقية لتسير وتسليم الشهادات من طرف ضابط الحالة المدنية في شكل الاتي:

-إنشاء قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى الولايات عن طريق تجميع قاعدة البيانات للبلديات التابعة لها.

-إنشاء معطيات بيانات الحالة المدنية على مستوى البلديات من خلال رقمنة البيانات المحجوزة و الصور الضوئية لجميع شهادات الحالة المدنية لسجلات البلدية.

-تكوين شبكة التدفق العالي التابعة للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلال ربط كل الولايات بالدوائر و البلديات وعدة ملحقات إدارية عن طريق الألياف البصرية بشبكة تدفق العالي التابعة للوزارة الداخلية.

-إعتماد على برمجيات تسير النظام عن طريق وضع ثلاث برامج على مستوى البلدية على نحو التالي:

1- برنامج نقل الشهادات حيث يتم الإعتماد عليه من طرف البلدية لإرسال ما إستحدث في البيانات المحجوزة مثلا ولادات جديدة، بيانات هامشية...إلى السجل الوطني الآلي عبر الولاية.

---

[1]-أنظر المادة 25 مكرر3 والمادة 25 مكرر 4 من القانون 14-08،المرجع السابق .

[2]-ديجة بن زينب، الإدارة الإلكترونية في تحسين آداء الأجهزة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تسيير و إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2013-2014، ص 100.

2- برنامج تسليم الشهادات: من خلاله يتم تسليم شهادات الميلاد للمواطنين غير المولودين بالبلدية أما المولودين فيها فيتم تسليم شهاداتهم عبر نظام معلوماتي خاص بها.
3- برنامج تبليغ عن الاخطاء المحتملة في حالة وجود أخطاء يرسل العون المختص إلى السجل الوطني للحالة المدنية والذي يقوم بإحصاء تلك الأخطاء المبلغ عنها من طرف البلدية و يتم معالجتها عن طريق مقارنة الصور الممسوحة ضوئيا للشهادات المعنية المخزنة بالقاعدة المركزية[1].

تتجلى أهمية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في تخفيف عبئ تنقل المواطنين إلى مصالح الحالة المدنية المتواجدة على مستوى البلديات لاستخراج وثائقه وإعفائهم من تقديم وثائق الحالة المدنية المتواجدة في السجل[2] .

ثانيا: إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد

في إطار تجسيد نظام الإدارة الإلكترونية المحلية قام المشرع الجزائري بإحداث رقم تعريفي وحيد يمنح للأشخاص الطبيعية يحملون الجنسية الجزائرية وللرعايا الأجانب المولودين في الجزائر والقاطنين بها بصفة منتظمة، إذ يعتبر بمثابة بصمة إلكترونية يستحيل تكرارها بين شخصين ويسجل على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل والسفر للمواطنين الجزائريين.

ولقد تم تحديد مواصفات الرقم التعريفي الوطني الوحيد في إطار المرسوم التنفيذي 10-210 الذي يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، إذ يتشكل من ثمانية عشر رقما يتوافق مع معطيات الحالة المدنية للشخص الطبيعي، أما عن تركيبته فتشمل:

- موقعين إثنين يتضمنان: الجنس، الإشارة إلى العقد، الإزدياد في الجزائر أو الخارج، اكتساب الجنسية الجزائرية .

---

[1]– رفاع توفيق، عدمان فائزة ، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية"،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الثالث، مخبر أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2019، ص 151–152.

[2]– خلفون فضيلة ، رياض بوريش، المرجع السابق ،ص ص 375–376.

- ثلاثة مواقع مخصصة للأرقام الثلاثة الأخيرة لسنة التسجيل في سجل الولادات .
- أربعة مواقع مخصصة لرقم عقد الميلاد
- أربعة مواقع مخصصة لرمز بلدية أو بلد الإزدياد .
- موقعين مخصصين للرقم التسلسلي للسجلات في السنة .
- موقعين يمثلان مفتاح الرقابة.

يستعمل رقم التعريفي الوطني الوحيد من طرف المؤسسات والإدارات و الهيئات التي تبنت أرقاما تعريفية أخرى في إجراءاتها[1]، وتتمثل أهمية تكريس هذا النظام في تخفيف من التعقيدات الإدارية على المواطنين خاصة أنه يمنح لكل مواطن رقما خاصا به يبعده عن كل الإجراءات الإدارية الكثيرة التي تواجهه في إستخراج وثائقه الإدارية[2].

الفرع الثالث

مصلحة الضرائب على مستوى الولاية

يعتبر مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية عملية جديدة جاءة لعصرنة وتنظيم السجل التجاري من خلال إستبدال النماذج القديمة لمستخرجات السجل بنماذج جديدة تحمل رّمزاً إلكتروني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 5 أفريل 2018، حيث ألزم المشرع الجزائري التجار سواء الأشخاص الطبيعين أو المعنويين الغير الحائزين على السجل التجاري المزود بالرّمز الإلكتروني"س.ت.أ" بضرورة طلب تعديل مستخرجات السجلات التجارية المختصة في فروع المركز الوطني للسجل التجاري المختصة إقليميا بغرض الحصول على ذلك الرّمز الإلكتروني، في حين تظل مستخرجات السجلات التجارية غير الحاملة للرّمز الإلكتروني

[1]- أنظر المواد من 02 إلى 06 المرسوم التنفيذي 10-210 مؤرخ في 07 شوال عام 1431 الموافق ل 16 سبتمبر 2010 ، يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد ، الجريدة الرسمية، العدد 54 ، الصادر في10 شوال 1431الموافق 19 سبتمبر 2010.

[2]-بهلول سمية، المرجع السابق، ص 262.

صالحة لمدة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، كما يعتبر أي تلف في الرمز الإلكتروني يجعل مستخرج السجل التجاري الإلكتروني غيرصالح فيستلزم صاحب السجل بطلب نسخة ثانية من هذ المستخرج.

يتمثل الرمز الإلكتروني"س.ت.أ" من شفرة بيانية تتضمن معطيات ومعلومات مشفرة حول التاجر، ويطبع هذا الرمز على مستخرجات السجل التجاري طبقا للمواصفات التالية:

-يحدد مكان وضع الرمز على الوجه، يمين الجهة العليا لمستخرج السجل التجاري.

-اللون: رمز مطبوع بالأسود على خلفية بيضاء محاطة بإطار أسود[1].

نموذج الرمز الإلكتروني "س.ب.أ"[2].

[1]-أنظر المواد 02إلى 07 من المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 18 رجب عام 1439 الموافق 5 أبريل سنة 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الجريدة الرسمية العدد12، الصادرفي 24 رجب عام 1439 الموافق 11 أبريل 2018.

[2]-_____، المرجع نفسه.

يهدف الرّمز الإلكتروني إلى تأمين السجلات التجارية من أي تلاعب أو تزوير كما يسمح بالحصول على معلومات التاجر بطريقة آنية من المركز الوطني للسجل التجاري[1]، حيث يساهم إلى تشجيع الإستثمارات والقضاء على التجارة الموازية وإلغاء التعامل بالسجلات التقليدية، بالإضافة إلى زايدة في التحكم أكثر في عملية الرقابة في وجه الممارسات غير الشرعية[2].

المطلب الثاني

المعاملات الإلكترونية المحلية

في إطار تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن[3]، ومواكبة التطور الرقمي ودخول عصر الثورة التكنولوجيا، تحولت المعاملات الورقية نحو معاملات رقمية من خلال تكريس الوزارة الداخلية منصة إلكترونية لتسهيل التواصل بينها وبين الجمهور لأجل تقديم أحسن الخدمات دون أي عناء من كلا الجهتين، بالإضافة إلى عصرنة الأعمال الإدارية التي تقوم بها الإدارة المحلية في تنظيم معاملاتها الإدارية.

[1]–علال ياسين ،"رقمنة السجل التجاري لإرساء بيئة تجارية إلكترونية"، ندوة علمية حول السجل التجاري الإلكتروني بين مقتضيات التجارة الإلكترونية و متطلبات المعصرنة" ، مخبر الدراسات القانونية و البيئية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، يوم 28 فيفري 2019، ص 06.

[2]–بوركموش سرور، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، العدد الثالث عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة–2– ،(د.س.ن) ، ص 274.

[3] – مرسوم تنظيمي رقم88–131 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق4 يوليو سنة 1988 ، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرسمية عدد1013 الصادرة في 14 ذو القعدة عام 1408.

الفرع الأول

الشباك عن بعد

يعتبر الشباك عن بعد بوابة الخدمات الإلكترونية وهي منصة تم إنشائها من طرف الوزارة الداخلية والجماعات المحلية في موقعها الرسمي، حيت يتمكن المواطن بالقيام بإنشغلاته عن بعد دون التنقل إلى المصالح المحلية وعلى سبيل المثال:

أولا: التسجيل الإلكتروني للحج

تم إستحدث تطبيق خاص بالتسجيلات للحج بداية من 2015 من خلاله يتمكن المواطن من التسجيل عبر الانترنيت دون التنقل لمصالح البلدية أو غيرها ، وحتى وأن لم يملك وسائل الإتصال الحديثة أو لا يجيدها فبإمكانه التوجه إلى مكاتب التنظيم والتسجيل عن طريق تطبيق الحج الموصول بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يسهل عملية إستخراج المعلومات الخاصة بالراغب في التسجيل كما يتم تدوين عدد مرات التي شارك في القرعة، وبعد انتهاء عملية التسجيل يقوم الموظف بطباعة القصاصات على حسب مرات عدد التسجيل بالتطبيق بصورة آلية تستعمل في عملية القرعة، فعلى سبيل المثال إذ كان المواطن قد سجل ثلاث مرات في عملية الحج فإن التطبيق سيخرج ثلاثة قصاصات، و بعد إنهاء من عملية القرعة يتم تسجيل الفائزين في تطبيق الخاص بالحج[1] .

تجدر أهمية التسجيل الإلكتروني للحج في تسهيل عملية مشاركة في القرعة و كذا عدم تنقل المواطنين بين فروع وزارة الشؤون الدينية و كذا الجماعات المحلية من خلال تسريع عملية

[1]– بوشفيرات رضوان، بو عبد الله علي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية (دراسة حالة بلدية الشقفة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمدالصديق بن يحي، جيجل،2018/2017، 84.

التسجيل و يتم التأكد من هذه العملية بوصول رسالة عبر البريد الإلكتروني الخاص للمسجل ممّا تسمح بتخلي المواطن عن المعاملات الورقية التي كان يعاني منها في ظل الإدارة التقليدية[1].

ثانيا: تطبيق قفة رمضان الإلكتروني

إعتمدت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية تطبيق إلكتروني قبل دخول شهر رمضان المبارك في شهر مارس 2018، من أجل توزيع قفة رمضان على المحتاجين وقد إعتمد هذا التطبيق على:

- تحديد ميزانية البلدية المخصصة للقفة.
- تحديد ثمن القفة الواحدة.
- تحديد محتوى القفة من المواد الغذائية.
- تحديد البيانات المتعلقة بالمستفدين .

بعد تحديد هذه المعطيات يتم إرسالها إلى مصالح الولاية لتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الوطنية، لتقوم بعد ذلك بالمصادقة عليها وبعد ذلك تقوم البلدية في حجز قوائم المستفيدين، حيث يتم تبادل المعلومات بين البلدية ومركز الدراسة و التحليل بمقر الولاية، إذ يسمح تطبيق قفة–r) (Cuffaباللوج إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لإستخراج كافة المعلومات الخاصة بالمستفيدين من(إسم، لقب، تاريخ الميلاد، مكان الميلاد...)، فبفضل تطبيق قفة رضان أصبحت عملية توزيع قفة رمضان تتميز بشفافية و العدالة[2].

[1]– الشيكر أيوب، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات و تحديات" ، مجلة الإدارة و التنمية للتنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 08، العدد01، جامعة لونيس على، البليدة2 ، 2019، ص300 .

[2]– بوشفيرات رضوان ، بو عبد الله علي ، المرجع نفسه ، ص84 .

ثالثا: البوابة الإلكترووونية "نشكي"

أطلقت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية فضاء المواطن وهي خدمة أرضية تحت تسمية "نشكي" التي تسمح بتوثيق عرائض وشكاوى المواطنين و المتعاملين، كما يمكنهم رفع شكاويهم وعرائضهم لمختلف المصالح (البلدية، الدائرة، المقاطعة الإدارية،الولاية وكذا الإدارة المركزية لوزارة الداخلية) وذلك عبر الموقع التالي: https://nechki.interieur.gov.dz/، حيث تندرج هذ الخدمة في الخطوة الجديدة في عصرنة المرافق العمومية و تخفيف الإجراءات الإدارية إذ تمس في المرحلة الأولى 51 ملفا يشمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين[1].

رابعا: "تطبيق إجراءاتي"

لقد قام الوزير السابق نور الدين بدوي إبتداءا من سنة 2016 بإطلاق تطبيق عبر هواتف الجوال تحت تسمية "إجراءاتي" فمن خلاله يتمكن المواطن من الحصول على كل المعلومات المتعلقة بأي إجراء إداري تقدمه مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية سعيًا منه في تقريب الإدرة من المواطن و تخفيف إجراءات استخراج الوثائق الإدارية[2].

الفرع الثاني

الأعمال الإدارية الإلكترونية المحلية

إنّ مستجدات الثورة المعلوماتية والتطور الحاصل في المجال الإلكتروني جعل الإدارات العمومية المحلية تساير هذا الوضع خصوصا في مجال القانون الإداري الذي يحكم غالبا معظم

---

[1]–البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطنين نشكي ،https://nechki.interieur.gov.dz/، تم الإطلاع عليه يوم 04 أفريل 2022 على ساعة 13:16.

[2]– الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، المرجع السابق تم الإطلاع علي يوم 04أفريل 2022على الساعة 17:45.

نشاطاتها، الذي يتصف بالمرونة و التطور من أجل حسن أداء الخدمة للجمهور بطريقة سهلة و سريعة.

أولا: تظيم العمليات الإنتخابية إلكترونيا

بالإعتماد على شبكة الانترنيت التي تتضمن برامج معينة يتم تكفل بعملية نقل المعلومات والإحصائيات التي تتم كمرحلة أولى بين البلديات ثم من الدوائر إلى الولايات وصولًا إلى مركز الجزائر العاصمة التي تجمع النتائج على مستواها، بالإضافة فإنه يتبين الإعتماد هذا النظام من خلال تنظيم القوائم الانتخابية، حيث يظهر ذلك بإخراج أي تسجيل مزدوج أو في حالة تغيير موقع إقامة مواطن أو في حالة وفاته من القائمة الإنتخابية بطريقة إلكترونية[1] وهذا لتهيئة بيئة مناسبة للإقتراع الإلكتروني، حيث استحدثت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية في موقعها الرسمي تطبيقية آلية بهدف تقريب الإدارة من المواطن حيث مكّن من معرفة مركز و مكتب تسجيله في القائمة الانتخابية[2].

[1]–خلفون فضيلة، بوريش رياض، المرجع السابق ، ص 378.

[2]– بورزق أحمد،"تحسين الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية الجلد06 ،العدد 03،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021، ص 989.

ثانيا: إبرام عقود إدارية إلكترونيا

تعتبر الصفقات العمومية[1] نوع من أنواع العقود الإدارية[2]، وبإعتبار كل من الولاية والبلدية من الاشخاص العموميين الذين يسعهم مجال تطبيق المرسوم الرئاسي 15- 247 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام طبقا لنص المادة 6 منه، ومع تكريس الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية أصبحت تعتمد على الإتصال وتبادل المعلومات

بالطريقة الإلكترونية من خلال إعتمادها على البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية[3] استنادا لنص المادة 203 من ذات المرسوم، حيث تضع المصلحة المتعاقدة وثائق الدعوة للمنافسة تحت تصرف المتعهدين والمترشحين للصفقة العمومية بالطريقة الإلكترونية وبمفهوم المخالفة فإن المتعهدون أو المترشحون للصفقات العمومية يردون على الدعوة للمنافسة بنفس الطريقة طبقا نص المادة204، إذ بإمكان المصلحة المتعاقدة إختيار أفضل عرض من حيث الإمتيازات الاقتصادية في حالة صفقات إقتاء اللوازم وتقديم الخدمات العادية اللجوء لإجراء المزاد الإلكتروني وذلك بسماح للمتعهدين بمراجعة أسعارهم أو عناصر أخرى من عروضهم القابلة

---

[1]-الصفقات العمومية هي "**عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصادين وفق الشروط المنصوص عليها في هذ المرسوم،لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال و اللوازم والخدمات والدراسات**".أنظرالمادة 2 من مرسوم رئاسي 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16سبتمبر 2015،يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،الجريدة الرسمية،العدد 50،الصادرفي 6 ذو الحجة عام 1436 الموافق 20 سبتمبرسنة2015.

[2]-العقد الإداري:"**ذلك العقد الذي يبرمه شخص معنوي عام بقصد إدارة مرفق عام أو تظيمه و تظهر نية الإدارة في الأخذ بأحكام القانون العام ومناط ذلك أن يتظمن بنود غير مألوفة في القانون الخاص**".أنظر عمارة حكيمة، العقود الإدارية في التشريع الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص:إدارة عامة، كلية الحقق والعلوم الساسية ،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغام ،2018/2017، ص ص7 -8.

[3]-البوابة الإلكترووونية للصفقات العمومية **تهدف على نشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقة العمومية وكذا إبرامها بالطريقة الإلكترونية**"،أنظر المادة 2من قرار مؤرخ في 13 محرّم عام 1435 الموافق 17 نوفمبر 2013، يحدّد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العموميمة و كيفيات تسييرها و كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإكترونية،الجريدة الرسمية، العدد21 الصادرة في9 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 9أبريل سنة2014.

للقياس الكمي، كما يمكن اللجوء للفهارس الإلكترونية للمتعهدين في إطار نظام اقتناء دائم، تنفيذا لعقد برنامج أو عقد طلبات وذلك في إطار المادة 206من المرسوم السالف الذكر[1] .

تجدر أهمية الإعتماد الطريقة الإلكترونية في إبرام الصفقات العمومية من طرف الجماعات المحلية فيما يلي:

– القضاء على المحسوبية والرشوة، وتوفير المال والجهد بالإضاقة إلى تقريب المسافات بين الإدارات المحلية و المتعملين معها.

– تسهيل إجراءات الإشهار عن طريق تفادي الإشهار التقليدي وهو الإشهار في الصحف[2].

– التقليل من الأوراق العادية التي تستلزم أكثر من توقيع وإستبدالها بنماذج إلكترونية.

– فتح المجال للمنافسة الواسعة، وإتاحة المعلومات للجميع على قدم المساواة والشفافية قصد الإطلاع عليها ممّا يساهم في تصدي كل المشاكل التي كانت تعاني منها في ظل نجاعة الطلبات العمومية التقليدية[3].

[1]– أنظر مرسوم رئاسي 15–247 ، المرجع السابق.

[2]– ودان بو عبد الله ، "بركان محمد البشير، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإكترونية"، مجلة المالية و الاسواق، المجلد 02 ، العدد 02 ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، (د.س.ن) ، ص112.

[3]– جليل مونية، "إدارة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآفاق تحسين الخدمة العمومية" ، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد36 ، العدد01، جامعة الجزائر–1–،2022، ص ص 71–72.

ثالثا: إصدار قرارات إدارية محلية إلكترونيا

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المحلي يستدعي تغيير في مفهوم القرار الإداري[1] التقليدي، حيث أن الإدارات العمومية المحلية أصبحت تعتمد على الحساب الآلي في إصدار قراراتها الإدارية ما أدى إلى ظهور ما يعرف "بالقرار الإداري الإلكتروني"، بحيث يتشابه القرار الإداري الإلكتروني من حيث خصائصه وأركانه بالقرار الإداري التقليدي:

1-بالنسبة لخصائص القرار الإداري الإلكتروني

يتميز القرار الإداري الإلكتروني بنفس خصائص القرار الإداري التقليدي المتمثلة فيما يلي:

- يعتبر القرار الإداري الإلكتروني عمل قانوني وليس عملا ماديا.

- يهدف القرار الإداري الإلكتروني إلى إحداث آثار قانونية إما بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إلغائه عبر الوسائل التكنولوجيا.

-يصدر القرار الإداري الإلكتروني بالإرادة المنفردة للإدارة بحيث تقوم الإدارة المحلية بمفردها بإعداده و توقيعه وإصداره بطريقة إلكترونية.

-يصبح القرار الإداري الإلكتروني قابلا للتنفيذ في مواجهة الغير بمجرد توفر أركانه واستكمال إجراءاته الإلكترونية.

2-بالنسبة لأركان القرار الإداري الإلكتروني

يشمل أركان القرار الإداري الإلكتروني بنفس أركان القرار الإداري التقليدي وما الإختلاف بينهما إلا في مجال تطبيق الوسائل الإلكترونية في عملية إصدار القرار، إذ يظهر الإختلاف

---

[1]-القرارالإداري :"**إفصاح عن إرادة منفردة يصدر عن سلطة إدارية و يرتب آثارا قانونية**".أنظر طلال فهيد العازمي، ركن الإختصاص في القرار الإداري وآثاره القانونية على العمل الإداري ، (دراسة مقارنة ما بين القانونينن الإداريين الأردني و الكويتي) ، رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012 ، ص 17.

الموجود بينهما بشكل كبير في ركن الإختصاص بإدخال الإدارة الإلكترونية في عملية إتخاذ القرار الإداري المحلي حيث يشارك الحساب الآلي مع الموظف في إصدار القرار الإداري أو إتخاذه بطريقة آلية دون الحاجة للعنصر البشري عن طريق الإعتماد على "الأنظمة الإلكترونية". ولقد أحدث الواقع التقني تغيير في عملية توقيع القرار الإداري المحلي حيث أصبحت الإدارات المحلية تعتمد على التوقيع الإلكتروني في أعمالها الإدارية.

تتم عملية نفاذ القرار الإداري المحلي الإلكتروني عن طريق النشر والتبليغ الإلكتروني بالإعتماد على الوسائل التكنولوجيا الحديثة(الأنترنيت) حيث أصبحت الإدرات العمومية المحلية تنشر قراراتها الإدارية في المنصات الإكترونية الخاصة بها، أما عن تبليغ القرارات الإدارية الفردية فتتم عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بذوي الشأن.

يتمثل دور الإدارة الإلكترونية المحلية في مسألة تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني من خلال تحويل الإجراءات الإدارية إذ تقوم الأجهزة التقنية بالإستجابة إما بصفة كلية أو جزئية دون تدخل الموظفين العمومين إنطلاقا للبيانات و المعلومات المخزنة مسبقا في جهاز الحاسوب[1].

[1]– العقون مريم، "القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث للمرافق العامة"، المؤتمر العالمي الدولي حول نظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع– تحديات– آفاق، جامعة محمد بوضياف، مسلية، أيام 26–27نوفمبر2018، ص ص4–10.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية المحلية حتمية ضرورية تفرضها سلبيات الإدارة التقليدية بما فيها التدني في مستوى تقديم الخدمات الإدارية للجمهور وتنامي مشكلة البيوروقراطية في الإدارات العمومية المحلية، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة التغيرات العالمية لا سيما في المجال التكنولوجي والسعي نحو تحقيق الديمقراطية التشاركية، ولكون النظام الإداري المحلي التقليدي يستدعي نفقات ضخمة وإلى وقت طويل لإنجاز المعاملات الإدارية المحلية،إذ سعت الإدارة الإلكترونية المحلية في تحقيق التنمية المحلية مع تقليص مدة إنجاز الخدمة. تشمل الإدارة الإلكترونية نظاما متكاملا من مكونات إدارية، بشرية وتشريعية، وكذا مكونات تقنية، مالية وأمنية، ولتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المحلي يستلزم تهيئة بيئة مناسبة بالإضافة إلى وجود تدريب فعال للعناصر البشرية لاستعاب مفهوم الإدارة الإلكترونية المحلية، مع وضع قوانين لحماية المستفدين من الخدمة الإدارية الإلكترونية، ولتجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية تحتاج إلى تحقيق البنية الأساسية المتمثلة في الوسائل التقنية بتوفير الدعم المادي لذلك، مع ضمان شفافية المعاملات الإلكترونية وذلك بتحقيق الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية. ومن أجل تخفيف العبئ على المواطن وعلى الإدارات العمومية المحلية سعت الجماعات الإقليمية إلى تجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي، يظهر ذلك من خلال العمل في إطار ما يُعرف برقمنة الوثائق الإدارية سواء البيومترية أو وثائق الحالة المدنية، وكذا السجل التّجاري والتغيير في نمط معاملاتها، حيث أصبحت تعتمد على منصات إلكترونية في إطار علاقتها مع المواطن،وكذا التغيير في نمط تنفيذ أعمالها الإدارية.

الفصل الثاني

تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية وآفاقها

تعتبر الإدارة الإلكترونية من أهم البرامج الإصلاحية التي أتخذتها الجماعات الإقليمية سعيًا منها لتطوير وعصرنة جميع الإدارات العمومية المحلية، بالتالي التخلص من الإدارة التقليدية والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية يعتبر كنقلة نوعية للقضاء على المشاكل التي كانت تعاني منها في ظل الإدارة الورقية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية، هذا ما نتج عنه عدة انعكاسات يقابلها الكثير من العراقيل في وجه هذا النمط المستحدث على مستوى الإدارات المحلية، ممّا استلزم تحدي كل الصعوبات المواجهة لها عن طريق إيجاد حلول مناسبة وذلك من أجل تجسيد إدارة إلكترونية محلية فعالة.

سوف نتطرق في دراستنا لهذا الفصل إلى تقييم دور الإدارة الإلكترونية المحلية في طرق استجابتها لمتطلبات المواطن من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية (المبحث الأول)، وإلى الرؤية المستقبلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي

يعتبر التحول نحو تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية من قبل الجماعات المحلية بمثابة آلية جديدة نظرا للتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي، حيث أصبح من الضروري التكيف مع هذا الوضع لما له من دور هام في ترقية وتطوير الخدمات الإدارية المحلية.

نتج عن تجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية مجموعة من الإنعكاسات تتراوح بين الجانب الإيجابي والسلبي، المنصرفة على الأفراد (المطلب الأول)، والمنصرفة على الإدارة المحلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على الأفراد

يعتبر الفرد سواء المواطنين أو الموظفين المحور الأساسي لقيام أية دولة وهو ما يجعل جميع نشاطاتها و برامجها موجهة إليه و خاضعة لمتطلباته .

ولكون الإدارة الإلكترونية المحلية منظومة إصلاحية، فإنها في المقابل يترتب عنها انعكاسات سواء على المرتفقين (الفرع الأول)، والموظفين العمومين(الفرع الثاني).

الفرع الأول

إيجابيات وسلبيات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على المرتفقين(المنتفعين)

إنّ العمل بنظام الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي أثّر على المواطنين خاصة أن مشروع الإدارة الإلكترونية جاء لتطوير الخدمات الإدارية المحلية، والذي ترتب عنه عدة آثار إيجابية وأخرى سلبية التي سنفصلها من خلال هذا الفرع بالتطرق إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية

المحلية على المرتفقين في جانبها الإيجابي (أولا) و من ثم بيان مختلف إنعكاساتها السلبية المؤثرة عليهم (ثانيا) .

أولا: الإنعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونية المحلية على المرتفقين (المنتفعين)

يعتبر التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية عنصرًا مهمًا في تجسيد مبدأ المساواة أمام المرافق العامة[1] إذ يضع جميع المواطنين الطالبين للخدمات الإدارية بنفس المستوى دون أي تمييز فيما بينهم ، وهذا ما كان دافعًا للحصول على أفضل الخدمات من حيث الجودة والفعالية دون الإحتكاك بالإجراءات البيروقراطية المنتشرة في ظل الإدارة الورقية –كما فصلنا عليه سابقا– وباعتبار أنّ الإدارة الإلكترونية المحلية تتّصف بوضوح المراحل والإجراءات فيتساوى من خلالها الجميع دون أي تأخير في تقديم الخدمات وهذا ما يعزز مبدأ المساواة أمام المرفق العام[2].

يمكن حصر أهم الانعكاسات الإيجابية لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية التي تترتب على المواطنين فيما يلي:

1–تجسيد مبدأ المساواة والعدالة أمام المرتفقين من خلال تقديم الخدمات الإدارية التي من شأنه نيل رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم من طرف الإدارات العمومية المحلية، بالإضافة إلى السّرعة في الحصول على الخدمات الإدارية مما ساهم في تجنّب المواطنين من تعطيل مصالحهم بسبب إنشغلاتهم.

---

[1]–مبدأ المساواة أمام المرافق العامة :**"تقديم الخدمات المرفقية من قبل المرافق العامة، لكل من يطلبها من الأفراد عند توافر الشروط المقررة لتقديم الخدمة دون أي تمييز ، و كذلك إلتزام المرافق العامة بالمساواة في التعامل مع الأفراد المستخدمين له بحيث يكون الفرد في مركز قانوني متماثل في الإنتفاع بخدماته ، وتحمل نفقات الإنتفاع ، بغض النظر إذا كان بينهم تفاوت لا يتعلق بشروط الإنتفاع"** أنظر صهيب ياسر محمد شاهين،أونيسي ليندة،"أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 08، العدد 03، مخبر البحوث القانونية والسياسة الشرعية، جامعة خنشلة، 2021 ، ص 108.

[2]–بهلول سمية ، المرجع السابق، ص 137.

2- تعزيز مبدأ التواصل بين الجماعات الإقليمية والمواطنين، وخلق وسائل اتصال جديدة بالرغم من بعد المسافة فيما بينهما، وهذا ما ساهم في فتح المجال للمشاركة في تقديم الإنشغالات والإقتراحات، بالإضافة إلى منح الفرصة للمشاركة الشعبية في اتّخاذ القرارات السياسة الإدارية للدولة باعتبار هذه الاخيرة تعمل على تسجيل الضّعف والقصور التي تعاني منها الاداراتها العمومية المحلية من خلال الشّكاوى الدائمة التي تصلها من طرف المواطنين في إطار تعاملاتهم اليومية مع الإدارات العمومية المحلية، وبالتالي فإن تطبيق الإدارة الإكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية ينتج عنه تطوير وسائل الاتصال الفعالة للدولة بمختلف إداراتها ومؤسساتها العمومية المتمركزة على مستوى الجماعات الإقليمية مع مختلف مواطنيها باختلاف طبقاتهم الإجتماعية والثقافية.

3-التأمين الدائم للبيانات والمعلومات الدقيقة للمواطنين عن طريق توفير معلومات حديثة بالنسبة للخدمات المستجدة وفق خاصية التقديم الفوري للوظائف الإدارية التي تلبيها الإدارة الإلكترونية المحلية المتميزة بالحداثة والدقة، كما ساهمت الإدارة الإلكترونية المحلية في تمكين المواطنين من الإطلاع على العديد من الخدمات الإدارية التي كانوا يجهلونها في ظل الإدارة التقليدية لرداءة اتصالهم بالإدارة العمومية المحلية[1].

4-تمكين الأفراد داخل المجتمع المحلي من التّفاعل مع بعضهم البعض خاصة في الولايات التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة واعطائهم فرصة تبادل الآراء فيما بينهم -رغم أن هذا الأمر نسبي نوعا ما- حيث أنه يقاس بمدى انتشار الثقافة الإلكترونية فيما بينهم، والوعي الإلكتروني وقدرتهم على استعمال وسائل التكنولوجيات الحديثة لكون هذا الأمر قد ينعكس سلبا على المواطنين الذين يعانون من الأمية الإلكترونية والإستعمال المحتشم للتكنولوجيات الحديثة[2].

[1]- عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، دار المسيرة، عمّان ، 2015، ص 37-38 .

[2]- بهلول سمية ، المرجع السابق ، ص 138.

ثانيا: الإنعكاسات السلبية للإدارة الإلكترونية المحلية على المرتفقين(المنتفعين)

بالرغم من الانعكاسات الإيجابية التي تترتب جراء تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على المواطنين إلا أنها في المقابل لها انعكاسات السلبية تنجم عنها خلق إشكالات تتمثل أساسا في:

1- مكننة الخدمات الإدارية المحلية:

إنّ الإعتماد الكليّ على التقنيات الإلكترونية من طرف الهيئات المحلية أثر سلبا على مسألة التوظيف في القطاع العمومي المحلي، فبالرغم من أنّ الإدارة الإلكترونية كانت سببًا في عصرنة الخدمات العمومية المحلية المقدمة للمواطن إلا أنّها أغلقت سبل التّوظيف في وجه طالبي العمل[1].

تسبب تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الهيئات المحلية في زيادة نسبة البطالة[2] من خلال حلول الأنظمة الإلكترونية في إطار تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين بدلا من الموظفين العمومين، ممّا ساهم في تقليص من عدد الموظفين ممّا أثرا سلبا على عملية التوظيف بنسب متفاوة تخصص على حساب الآخر، ما نتج عنه ارتفاع معدل البطالة خاصة لدى خرجي الجامعات المتخصصين في المجلات غير الإعلام الآلي[3].

2- غياب الوعي الإلكتروني

يعاني الفرد المحلي من الأمية الإلكترونية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها انخفاض معدل الدخل، وكذا قصور في البرامج التعليمية ذات الصلة بهذا الموضوع، ما انعكس سلبا على

---

[1]–عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2008، ص 60 .

[2]– البطالة : " **حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعدادته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل**" ، أنظر رحيمي عيسى ، قرقاد عادل، العايب نصر الدين ، "ظاهرة البطالة : مفهومها ، أسبابها وآثارها" ،مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الإقتصادية، عدد00 ،جامعة الشاذلي بن جديد ، طارف، 2018 ، ص144.

[3]–حميدي سليمان القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، دار الوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 45.

خلق مجتمع ذات كفاءة وقدرة لمواكبة التحول التكنولوجي وعدم قدرته في المساهمة للتغيير من أداء الإدارات المحلية، فبالرغم من الإعتماد على مصطلح "المجتمع المعلوماتي"في الخطابات الرسمية إلا أن المجتمع المحلي لا يزال يعاني من نقص في الثقافة الإلكترونية[1].

الفرع الثاني

انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على الموظفين

إنّ الحديث على أنّ العامل البشري في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية ليس بالضروري باعتبار أنّ الإدارة الإلكترونية المحلية تعتمد أساسا على برامج و تقنيات إلكترونية، لكن في الحقيقة يعتبر العنصر البشري الرّكيزة الأساسية في تجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلّي، إذ يقوم الموظف بتسيير كل ما يتعلق بتنفيذ الخدمات الإلكترونية لذا يستوجب عليه اكتساب مهارات عالية في المجال التكنولوجي، وهو الأمر الذي يترتب عنه العديد من الانعكاسات سواء إيجابية منها(أولا) أو سلبية (ثانيا) المنصرفة على الموظفين العمومين بمختلف رتبهم و مستوياتهم.

أولا:الانعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونيةالمحليةعلى الموظفين

يعتبر الموظف العمومي المسؤول الرئيسي عن جودة الخدمات العمومية المحلية المقدمة للمواطنين حيث أن الوسائل الإلكترونية بوحدها لا تكفي للقيام بتلك المهمات الإدارية الإلكترونية بل هي بحاجة للموظفين باعتبارهم الشّرط اللازم لحقيق أهداف الإدارة الإلكترونية المحلية[2]، فإن الوسائل التكنولوجيا أثّرت بشكل إيجابي على مستوى أداء الموظفين وطريقة تنفيذ مهامهم الوظيفية، و تتمثل أهم هذه الإنعكاسات فيما يلي:

[1]– لبيد عماد، موزاي بلال، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر :الواقع، الآفاق، التحديات، كتاب جماعي محكم المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا،2021،ص 213.

[2]– Jean-louis More, La fonction publique,Librairie Général de Droit et De Jurisprudence,Paris, 2000, p 09.

1-أدت الإدارة الإلكترونية المحلية إلى رفع مستوى أداء الموظفين المحليّين، و تحسين الثقافة الوظيفية العمومية المحلية عن طريق نشر روح المنافسة الإيجابية والعمل الجماعي من أجل الإستفادة من الخبرات المتخصصة في مجال التكنولوجي، بالإضافة إلى استثمار الطاقة البشرية في المهمات الإدارية وذلك لترقية الخدمات المقدّمة من طرف الهيئات المحلية[1].

2- الإقتصاد في الوقت والجهد للموظفين العموميين المحليّين، وذلك لكونّهما من العوامل المسيطرة في نمط الخدمات الإدارية، ويتبين ذلك في النّظر إلى الشّكل الجديد التي اتخذته الخدمة المقدمة في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية وكذا في طريقة تنفيذ الخدمة التي أصبحت تستند إلى أطر جديدة تتميّز بالنّجاعة والفّعالية[2] .

3- مساهمة الإدارة الإلكترونية المحلية في تكوين قيادات وطنية من بينهم موظفين عموميين تابعين للجماعات المحلية من خلال تدريبهم المستمر ومشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات الإدارية[3].

ثانيا: الإنعكاسات السلبية للإدارة الإلكترونية المحلية على الموظفين

إلى جانب التأثيرات الإيجابية في تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على الموظفين فبالمقابل يعكس عليهم مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية انعكاسات سلبية من ناحية الوظائف المنوطة لهم وكيفية تقديمها من جهة، ومن الناحية الشخصية من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه الإنعكاسات فيما يلي:

---

[1]- عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، ص 40.

[2]- أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية (الواقع و الآفاق)، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2016 ، ص 41.

[3]- بهلول سمية الرجع، السابق ، ص 143 .

1-الحد من الرضا الوظيفي:

لقد تسبب تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية إلى زيادة الضغوطات وتخوف الموظفين العمومين من عدم قدرتهم على الالتحاق الدّوري بالتّطورات التكنولوجية المعاصرة المتعلّقة بمجالهم الوظيفي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ضغوطات العمل وخلق القلق والتوتر نظرا للخوف الدّائم من التغيرات المتسارعة في المجال التكنولوجي التي قد تكون دافعا لفقدان مناصبهم في حال عدم التحسين الدائم لمهاراتهم وخبراتهم على التعامل مع التقنيات الحديثة التي يستخدمونها في أداء وظائفهم وهو الأمر الذي يؤدي إلى الفشل في القيام بأعبائهم الوظيفية.

إلى جانب ذلك فإن الإدارة الإلكترونية المحلية انعكست سلبا على العامل النفسي للموظف حيث أصبح يشعر بعدم الرضا عن العمل الذي يقدمه، فمن جهة بسبب إفتقاره للمعلومات التي يستند إليها أثناء أداء مهامه نظرا لحداثتها ، ومن جهة أخرى الإعتماد على نظم المراقبة الإلكترونية المستخدمة في متابعة ومراقبة الموظفين والإعتماد على الإتصالات الإلكترونية غير المباشرة التي تحول دون معرفة مدى رضا المسؤولين عن العمل الذي يقدمه الموظف[1].

2-ضعف التواصل بين الموظفين:

أدى تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى إحداث تغيرات تنظيمية واجتماعية جعلت العلاقة بين الموظفين تتسم بالتّجريد والفتور، ويعود السّبب في ذلك إلى الخطأ في الاعتماد على نفس الهياكل التنظيمية للجماعة، وعدم تعديلها للمسايرة مع تطورات الإدارات العمومية المحلية الإلكترونية، ممّا نجم ظهور وسائل اتصال غير متناسبة مع ما تتطلبه الإدارة الإلكترونية المحلية فاستدعى الأمر لتدارك ذلك بتبني نظام فرق عمل من وقت لآخر لإنجاز الأعمال التي تكون محددة بمدة زمنية و بصلاحيات مقيدة[2].

---

[1]-أبو بكر محمود الهوش ، المرجع السابق ، ص ص 44-45 .

[2]-بهلول سمية، المرجع السابق، ص 144.

المطلب الثاني

انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة المحلية

يتمثل الهدف الرئيسي من تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية في إزالة كل السّلبيات التي كانت تعاني منها الإدارة المحلية والسّعي إلى تطوير وإصلاح منظومة الخدمات التي تقدمها المترتب عنها آثار خاصة على الإدارة المحلية سواء على الخدمة العمومية (الفرع الأول) وكذا على العراقيل التي تواجه الإدارة المحلية(الفرع الثاني).

الفرع الأول

الإنعكاسات المترتبة على الخدمة العمومية

تشكّل الخدمة العمومية الغاية الأساسية لقيام الإدارة المحلية، بحيث تعتبر نجاعة وجودة الخدمات العمومية مؤشرًا لمدى نجاحها، لذا سعت الدولة الجزائرية إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بغية تحسين وترقية الخدمات الإدارية حفاظا على علاقاتها بالمواطن.

تعكس الإدارة الإلكترونية المحلية على الخدمة العمومية جانبين أساسيين يتمثلان في الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المحلية (أولا) وكذا الإعفاء من تكاليف تقديم الخدمة العمومية المحلية (ثانيا).

أولا: الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المحلية

تتولى الإدارات العمومية المحلية تقديم خدمات أساسية للمواطنين بغرض إشباع حاجاتهم العامة، فمن الضّروري أن تقوم بعملها بشكل منتظم ودون إنقطاع من أجل تلبية متطلبات المواطنين بصورة جيدة.

ممّا لا شك فيه أن الإدارة الإلكترونية قد ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى الخدمات الإدارية المحلية، بالإضافة إلى تأكيد مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطّراد، ويتبين ذلك من خلال تمكن المواطن من حصوله على الخدمة المرفقية في أيّ وقت كان وهذا ما يدعم استمرارية المرفق العام لخدماته بشكل مستمر دون توقف ولا حاجة للموظفين خاصة في حالة إضرابهم وامتناعهم عن العمل أو استقالتهم لكون معظم الخدمات الإدارية تكون إلكترونية[1] .

مكّنت الإدارة الإلكترونية المحلية من تخلص المواطن عن كل العقبات التي كانت تؤرقه يوميا في ظل الإدارة المحلية التقليدية في سبيل حصوله على الخدمة، وهو ما نتج عنه المرونة والسرعة من خلال نقرة زر تضعه على الخط مباشرة للخدمة وبذلك يقوم بالإجراءات الإلكترونية في مدة زمنية قياسية مما يؤدي إلى إختزال الوقت و تحقيق استمرارية المرفق العام[2] .

ثانيا: الإعفاء من تكاليف تقديم الخدمة العمومية المحلية:

تتطلب جودة الخدمات الإدارية إلى تكاليف مرتفعة والتي تعتبر كعائق أمام تقديمها للمواطن الذي بحد ذاته لا يستطيع تغطيتها وهو ما كان دافعا على الإدارات العمومية المحلية تقديم الخدمات الإدارية بأقل تكلفة، وعلى هذا الأساس أثرت الإدارة الإلكترونية المحلية في تخفيض تكاليف تقديم الخدمة العمومية المحلية التي يتساوى مع جودتها و كفاءتها[3].

يستند التّحول الإلكتروني للإدارة المحلية إلى مبالغ جد ضخمة لتوفير المناخ المناسب لذلك من أجهزة وبرامج إلكترونية، لكن بمجرد رسو مبادئ الإدارة الإلكترونية المحلية والعمل بها ينتج عنه توفير التّكاليف الضّخمة التي تعتمدها الإدارة الورقية، ومن ثم تقليص إعانات الدولة

---

[1]–دعاء أنور سعيد الطائي، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة ، رسالة لمتطلبات نيل درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين ، العراق ، 2013 ، ص ص 76_77.

[2]– بهلول سمية ، المرجع السابق ، ص148.

[3]– _____، المرجع نفسه ، ص 149.

للهيئات المحلية من أجل توفير ما كان ضروري في الإدارة التقليدية[1]، فتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية تهدف إلى إعفاء المواطنين من نفقات الإنتقال الدائم لمقر الإدارة العمومية المحلية لطلب أي خدمة، كما تعفيه من دفع نفقات الرسوم الإدارية رغم أنّها في غالب الأحيان مبالغ رمزية إلا أن كثرة الوثائق التي يحتاجها المواطن في ظل الإدارة الورقية أصبحت تثقل عاتقه[2].

الفرع الثاني

الانعكاسات المترتبة على العوائق التي تواجه الإدارة المحلية

تعاني الإدارة المحلية ككلّ الإدارات العمومية مشاكل تعرقل من حسن أداء مهما وتحقيق الأهداف المسطرة لها ، وباعتبار أن الإدارة الإلكترونية أحدث مداخل الإصلاح الإداري ترتب عنها مجموعة من الإنعكاسات الإيجابية منها القضاء على الفساد الإداري وتحقيق الشفافية الإدارية.

أولا:الإنعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية

تسعى الإدارة المحلية إلى تصدي المشاكل التي تواجهها بما فيها الفساد الإداري الذي أصبح اليوم يحتلّ قائمة الصعوبات التي تواجهها مختلف الإدارات العمومية لما له من انعكاسات سلبية واسعة تمسّ كافة المجالات ذات الصلة بالإدارة والمواطن وغيرها، وذلك بواسطة تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية للقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الشفافية الإدارية .

[1]– هشام عبد النعم عكاشة، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة ، دار النهضة العربية، مصر،2004 ، ص 37.

[2]– أحمد محمد مرجان ، دور الإدارة العامة الإلكترونية و الإدارة المحلية في الإرتقاء بالخدمات الجماهيرية،دار النهضة العربية ، مصر، 2006 ، ص 89.

1-القضاء على الفساد الإداري المحلي:

يترتب عن التطبيق الناجح للإدارة الإلكترونية القضاء على الفساد الإداري[1] الذي تعاني منه جل الإدارات العمومية المحلية، باعتبار أن مكافحة الفساد الإداري كان الهدف الأساسي للتحول الإلكتروني للإدارة المحلية الذي نتج عنه عصرنة الإدارات العمومية المحلية.

ويبرز دور الخدمات الإلكترونية في القضاء على ظاهرة الفساد الإداري من خلال حصول المواطن على الخدمات في أيّ وقت دون تدخل الموظفين وهو ما كان دافعا في غلق مجال الرشاوي المباشرة للموظفين والمسؤوليين المحليين، كما أن الإدارة الإلكترونية المحلية تقوم باستقطاب واختيار الموظفين العموميين بالاعتماد على معيار الكفاءة والخبرة ما نتج عنه الحد من الوساطة والمحسوبية وجعل نيل المنصب الوضيفي لمن يستحقه .

تتمثل الانعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونية المحلية في التطورات المستحدثة على مستوى هياكل الإدارات العمومية المحلية المتمثلة في تَغيّر نظام إثبات حضور الموظف وانصرافه، من خلال تغيير النمط المعمول به في ظل الأسلوب الورقي إلى الاعتماد على بطاقات مهنية إلكترونية أو أجهزة البصمات الإلكترونية التي تقوم بالتسجيل الدقيق لأوقات دخول وانصراف الموظف،وهذا ما ساهم في الحد بشكل كبير من الممارسات اللامهنية للموظفين التي تظهر في عدم التزامهم التام بمواقيت العمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت الإدارة الإلكترونية المحلية بتفعيل الرقابة الإدارية من خلال الرّبط الإلكتروني للمنظومة الإلكترونية الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل الأجهزة الرقابية على متابعتها مع كافة المستويات

[1]-الفساد الإداري :**" ينحصر في جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء و الموظفون العموميون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة متجاوزين بذلك القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها و العمل على تطبيقها وفي هذا الإطار فإن هذه الممارسات الفاسدة و المخلة بالمصلحة العامة أو مصلحة الهيئات و المؤسسات و الإدارات العمومية يمكن أن تبقى عرضة للإختلال بسبب عدم الإتفاق عليها"**أنظر بهلول سمية ، المرجع السابق ،ص 120.

التّنظيمية والتّنفيذية، خاصة أن ممارسة الرّقابة الإلكترونية تعتمد على برامج حاسوبية معدة خصيصا لهذا الغرض، ما ساهم في الحصول على النتائج المطلوبة بأسرع وقت و أقل خطورة[1].

2- تحقيق الشّفافية الإدارية:

إنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية ولد عنه أثار مهمّة في تكريس مبدأ الشّفافية الإدارية وتوفير المعلومات والحصول عليها بسهولة ممّا أدى إلى تعزيز روح الديمقراطية الإدارية وتطوير العلاقة القائمة بين السلطات والهيئات المحلية من جهة، وبين هذه الأخيرة والمواطنين من جهة أخرى، كما أنّها تهدف إلى فتح مجال التّعاون بين مختلف الإدارات العمومية المحلية لنشر المعلومات التي تساعد المختصين والمسؤولين على إصدار قرارات سليمة[2]، لكن العمل بمبدأ الشفافية الإدارية يكون مقيدًا باحترام حق الحياة الخاصة بالأفراد وعدم نشر معلوماتهم الشخصية[3].

أصبح العمل السري الذي كانت الإدارات المحلية تقوم به لا يجدي نفعا و مخالفا للقانون، إذ من حق المنتفعين الاطلاع على كل المعلومات التي تهمهم سواء معلومات إدارية أو قانونية، وكذا كل ما له صلة بحاجياتهم بل وأكثر من ذلك أصبح من حقهم إبراز الدوافع والأسباب وراء إصدار القرارات الإدارية من طرف الجماعات الإقليمية.

---

[1]- بهلول سمية ، المرجع السابق ، ص ص 152-153.

[2]- داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013، ص ص 220-221 .

[3]- ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص 976.

يمثل مبدأ الشفافية الإدارية حلاً في مواجهة المشاكل التي تعاني منها الإدارة المحلية المستندة على المبادئ التقليدية، نظرا لأهميته في تحسين جودة العمل الإداري المحلي واسترجاع الثّقة بين المواطن والإدارة المحلية[1].

ثانيا: الانعكاسات السلبية للإدارة الإلكترونية المحلية

بالرغم من الانعكاسات الإيجابية في تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة العمومية المحلية خاصة في تصدي المشاكل التي تتواجهها إلّا أن لهذا التطبيق سلبيات أهمها:

1- شلل الإدارة المحلية:

إن التطبيق الخاطئ والغير السّليم والدّقيق للإدارة الإلكترونية المحلية والنقل اللامخطط لإستراتيجيتها والانتقال دفعة واحدة من الصورة التقليدية للإدارة العمومية المحلية إلى الصورة الإلكترونية دون تسلسل وتدرّج المراحل الأساسية التي تقوم عليها[2]، من شأنه أن يؤدي إلى شلل الإدارة المحلية بحيث أن التخلي عن النمط التقليدي في تقديم الخدمات الإدارية للمواطن بالأسلوب الورقي وعدم التنفيذ الصحيح لمتطلبات الإدارة الإلكترونية في تقديم خدمات إلكترونية يعتبر السبب الكافي في عرقلة وتعطيل الخدمات الإدارية التي تقدّمها الإدارات العمومية المحلية وقد يؤدي إلى إيقافها ريثما يتّم الإنجاز الشّامل للنظام الإداري الإلكتروني أو الرجوع إلى النظام التقليدي بعد فشله وهذا ما لا يجوز في مجال تطبيق لمشروع الإدارة الإلكترونية المحلية[3] .

---

[1]- سقني فاكية،" أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ التي تحكم سير المرفق العام"، مجلة الأبحاث القانونية و السياسية ، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2020، ص 282.

[2]- أشرف محمد عبد العاطي، الإدارة الإلكترونية للمرافق العمومية، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص 311.

[3]- أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية التصرفات القانونية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013 ، ص ص 66-76.

2- الإعتماد الكلي على الدول الرائدة في المجال الإلكتروني:

باعتبار أن الجزائر أدرجت ضمن دول العالم الثّالث فإنّها ليست من الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، لكونها مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجيات فحسب، خاصةً وأنها تسعى لتطوير هيئاتها المحلية بإدراج الإدارة الإلكترونية في خدماتها ممّا يزيد من مظاهر تبعية الدول الكبرى والمتقدّمة، وهذا نتج عنه انعكاسات سلبيات كثيرة في المجال الأمني الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية المحلية، فالاعتماد الكلي في الحصول على تكنولوجيات العلوم والإتصال من الدول الغربية ينتج عنه أخطار جدّية تهدّد أمنها الوطني وتجعله تحت سيطرة تلك الدول المصدرة بغض النّظر عن العلاقة القائمة فيما بينهما، كما أن هذا الخطر لم يقتصر على مساسه بالجانب الأمني للإدارات العمومية المحلية لكونها المستخدم الرئيسي لهذا التطبيق (الإدارة الإلكترونية[1]) فقط بل تعداه إلى القطاعات الإستراتيجية في الدولة على غرار القطاعات الاقتصادية والمالية وحتى التجارية، هذه الأخيرة التي وجدت نفسها أمام عجز وركود كبيرين باعتماد الدولة الدائمة على الإستيراد للتكنولوجيات وما يتعلق بها وبأثمان غالية ومرتفعة، الأمر الذي من شأنه القضاء على النّشاط التجاري لهذه الدول بصورة كبيرة[2].

3- التّجسس على الأرشيف الإلكتروني المحلي:

بمجرد الانتقال من الإدارة التقليدية للإدارة الإلكترونية أصبحت الهيئات العمومية المحلية تعتمد على ما يسمى "الأرشيف الإلكتروني" المختص بفحص الوثائق الإلكترونية فقط، باعتبار أنّ هذه الوثائق الإلكترونية آلية لإثبات التّصرفات القانونية الإدارية فلابّد من حماية الأرشيف الإلكتروني من أيّ اختراق يسبب في إفشاء سرية المعلومات الشخصية، حيث يعتبر التّجسس

[1]- كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإفتراضية الدولية ، (د.ب.ن)، 2008، ص ص 45-47.

[2]- أمل لطفي حسن جاب الله ، المرجع السابق، ص 66.

الإلكتروني من المخاطر الأمنية التي تمس بتلك المستندات الأرشيف سواء المتعلقة بالمواطن أو الإدارات العمومية المحلية[1]، إذ يَكمن مصدر الخطورة في عدم التحصين الفعلي للجانب الأمني والذي يعتبر من أهم متطلبات تجسيد الإدارة الإلكترونية المحلية، فإهمال هذا الإجراء يؤدي إلى كارثة حقيقية.

يتم القيام بالتجسس الإلكتروني من طرف ثلاث أصناف:

* الصنف الأول هم الأفراد العاديون.

* الصنف الثانيهم الهاكرز (القراصنة).

* الصنف الثالث هم أجهزة الإستخبارات العالمية للدول.

يتمثل خطر الصّنف الأول والثاني على تخزين المواقع وإعاقة عمله وإيقافه، ويمكن للإدارة تصدّي ذلك بإعداد نسخ إحتياطية عن الموقع أما خطر الصّنف الثالث فإنّه يتعدّى ذلك لدرجة الوصول للإطلاع على كافة الوثائق ممّا يشكّل تهديدا أمنيا كما– فصلنا سابقا–[2].

[1]-_____ ، المرجع نفسه ، ص 63-64.

[2]– كلثم محمد الكبيسي، المرجع السابق ، ص ص45_44

المبحث الثاني

الرؤية المستقبلية في تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية

إنّ مجرد وجود إستراتيجية شاملة للانتقال إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية المحلية لا يعني أنّ المسلك معد لتطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية بكل سهولة، ذلك راجع إلى وجود مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تعيق تطبيق الخطّة، لذا يتوجب على المسؤولين القائمين بهذه الإستراتيجية إعادة النّظر في كل العناصر والمتغيّرات التي يمكن أن تعرقل خطّة عمل وتنفيذ إستراتيجية الإدارة الإلكترونية المحلية، وذلك إمّا لتجاوزها أو البحث عن الحلول الملائمة لها، ومن هنا سنقسم هذا المبحث إلى دراسة معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية(المطلب الأول) وكذا دراسة أهم حلول تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية (المطلب الثاني) .

المطلب الأول

معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية

تعد التقنية الإلكترونية من أهم الموارد الرئيسية المعتمدة في الإدارات المحلية التي بدورها تواكب نمط التطور الحاصل في المجال التكنولوجي، غير أنّ البلدية أو الولاية تعترضها عدد من المعوقات وعلى مختلف الأصعدة منها:

الفرع الأول

المعيقات الإدارية التنظيمية

تلجأ بعض الدراسات إلى محاولة حصر المعوقات الإدارية التنظيمية التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي، وترجعها إلى الأسباب التالية:

- عدم وجود تخطيط سليم لعملية الإنتقال نحو الإدارة الإلكترونية المحلية .

_ عدم وضوح الرؤية المستقبلية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية المحلية [1].

_ ضعف سياسة تطبيق الإدارة الإلكترونية من قبل الإدارات المحلية .

_ عدم بساطة الإجراءات الإدارية وغياب مرونة الهياكل التنظيمية[2] .

_ غياب قسم خاص على مستوى الإدارات الإلكترونية المحلية.

_ استهانة القيادات الإدارية المحلية بإجبارية متابعة مراحل استراتيجية التحول الإلكتروني وكذا مراقبة أهم تطوراته[3].

_ تعدد أساليب ونظم الإدارة المحلية واختلافها حتى داخل المؤسسة الواحدة .

_ اعتماد معظم الإدارت المحلية على الهياكل الهرمية التقليدية نموذجا للعمل بها، من شأنها تعرقل تطبيق التقنيات العصرية .

_ عدم وضوح مفهوم الأدارة الالكترونية، حيث أنّ أغلبية الإدارات المحلية يفقهون موضوع التحول الإلكتروني وكثرة خوفهم من التعامل مع الأسلوب الجديد[4] .

_ سيطرة المفاهيم التقليدية المتمثلة في البروقراطية والروتينية على أجواء العمل الإداري المحلي وعدم القدرة على تفاديها وكذا الحد من انعكاسها [5].

---

[1]– طمين لامية، المرجع السابق، ص 84.

[2]– شيباني محمد المختار، دور التكنولوجيا الحديثة في التسيير وتطوير الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص:إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015/2014، ص22.

[3]– تبون عبد الكريم،" التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، جامعة سعيدة،2021، ص 75.

[4]– خطير نعيمة، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر.. بين الطوح والتحديات"،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الأول، جامعة الجزائر 03، 2017، ص66 .

[5]– عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، المرجع السابق، ص69.

_ عدم كفاية الإهتمام الإداري بتقييم ومتابعة تطبيقات الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي.

_ عدم تهيئة بيئة مناسبة للعمل الإداري المحلي [1].

_ غياب التغييرات التنظيمية اللازمة لإدخال تطبيقات الإدارة الإلكترونية من إضافة أو دمج بعض الأقسام[2].

الفرع الثاني

المعيقات القانونية

إنّ ضرورة وجود بيئة تشريعية سليمة تعد ركيزة بالغة الأهمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي وإستقرار المعطيات وارتفاع درجة الثقة بين المتعاملين، غير أنّ محاولة إرساء قوانين للإدارات العمومية المحلية المطبقة الإدارة الإلكترونية تواجهها جملة من المعوقات من بينها:

_ عدم وجود الإطار القانوني الذي بدوره ينظم المعطيات الموجودة على مستوى الإدارات المحلية ممّا يساهم ذلك في خلق الكثير من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعطيات وطبيعتها ومضمونها، وكذا حفظ هذه المعطيات خاصة الذاتية منها، والهيئات المخولة لها هذه الإختصاصات، زيادة إلى الحالات والأوقات التي يمكن الإطلاع عليها وموقع حفظها، فحتى الآن النصوص القانونية التي تعالج المواضيع المتعلقة بحفظ المعطيات عن طريق التكنولوجيا الحديثة وكيفية التعامل معها ناقصة[3].

---

[1]– عيدوني كافية، بن حجوبة حميد،" الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وافاق) "، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية ، العدد الثاني، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2017، ص 233.

[2]– منوار بسمة، مرزوق وهيبة، المرجع السابق، ص19.

[3]– منزر سامية، بولقواس زرفة، المرجع السابق، ص 41.

_ قصور التشريعات القانونية في معالجة بعض الأمور المرتبطة بمواكبة البيئة الإلكترونية المحلية المتغيرة بشكل مستمر مقارنة بالتشريعات التي تتصف نوعا ما بالجمود[1] .

_ صعوبة التوصل إلى مقاييس مضبوطة ولوائح وقواعد تشريعية بخصوص تنظيم مختلف الخدمات الإلكترونية المحلية [2].

_ عدم تجديد في القوانين التشريعية المتعلقة بحقل التطور التكنولوجي كقوانين مستقلة أوقائمة بذاتها حيث تتخذ في أغلب الأحيان في شكل أحكام مشتّتة وموزّعة على عدد من القوانين التي تنتمي إلى أقسام القانون العام وأيضا إلى أقسام القانون الخاص[3]، بالإضافة إلى العراقيل التي تطرح في إطار التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية، وصعوبة معرفة المستخدمين عبر الشبكات في إطار غياب التشريع القانوني الذي يؤدي بدوره إلى التأكد من هوية المستخدم، وكذا خصوصية وسرية التعاملات الإلكترونية[4].

_ عدم وجود الثقة بشأن الإجراءات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.

_ الإفتقار إلى بيئة عمل إلكترونية محمية على أسس قانونية، تضع شروط التعامل الإلكتروني مثل غياب نصوص قانونية تجرم ظاهرة الاختراق وكذا تخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتضع عقوبات مشددّة لمرتكبيها[5] .

---

[1]– عماري سمير، المرجع السابق، 129.

[2]– _____، المرجع نفسه، ص 129.

[3]_ العمودي مينة، واقع وأفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في ترقية قطاع الخدمات – دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الخدماتية – ولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2018/2017، ص 41.

[4]–غزلي محمد، المرجع السابق ، ص 77.

[5]– عباسي كريمة، "التحول نحو الإدارة الإلكترونية كنموذج لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، " مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 1، جامعة سطيف 2، 2021، ص 222 .

_عدم الاعتراف بمصداقية الوثائق الإلكترونية وعدم اتخاذها كبديل للوثائق المعتمدة في ظل الأسلوب التقليدي[1].

الفرع الثالث

المعيقات البشرية

تتعلق المعوقات البشرية بالعامل البشري سواء العاملين داخل الإدارات العمومية المحلية أو المتعاملين معها، حيث ساهمت التطورات والتغيرات الحاصلة في المجال التكنولوجي في ظهور عراقيل متعددة تمس العنصر البشري في عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية، والتي يمكن تلخيصها في:

_ عدم توفر الخبرات المطلوبة في المجال التكنولوجي والمهارة الكافية في تقديم الخدمات المحلية[2].

_ ضعف التدريبات اللازمة للعاملين على المعدات الإلكترونية .

_ عدم تجديد طرق اختيار واستقطاب القائمين على الأجهزة الإلكترونية .

_ غياب الثقة بخصوص حماية سرية وأمن التعاملات الشخصية[3].

_ ضعف طرق تقديم الخدمات المحلية التي تقوم بها العناصر البشرية، إذ يتم تقديمها بصورة شكلية دون النظر إلى الجانب الموضوعي أساس الخدمة .

---

[1]– عماري سمير، المرجع السابق، ص 129.

[2] – شيباني محمد المختار، المرجع السابق، ص 22.

[3]–محمد جمال، أكرم عمار، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة، 2009، ص 79.

_قلة الوعي الثقافي بخصوص التقنيات الجديدة على الصعيد الاجتماعي والتنظيمي[1].

_ تنامي شعور بعض المدراء وذوي السلطة بأنّ التحول نحو الإدارة الإلكترونية يشكل تهديدا للسلطة[2].

_ ضعف الخبرات لدى المدراء وقلة تقديم حوافز مادية لهم .

_مقاومة الموظفين لتطبيق التقنيات الحديثة وعزوفهم عن استعمالها بسبب مخاوفهم النفسية من جهة والصحية من جهة أخرى.

_ نقص عدد الموظفين المؤهلين بالكفاءات العالية لإستخدام التقنيات الجديدة.

_ضعف تحفيز المسؤولين و وسائل الإعلام للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية[3] .

_ خوف بعض الموظفين المحليين القدامى من عدم نجاح تجربتهم في التعامل مع كل جديد[4].

_ مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم بصعوبة الحصول على مقاعد في ظل الإدارات الجديدة، كما أنّ وجودهم على الأقل سيكون هامشيا.

---

[1]– بوزازي خليفة، "الحكومة الإلكترونية ودورها في رقمنةلإدرة العمومية على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد5، العدد1، جامعة البليدة2، 2021، ص 164.

[2]–عبد الدايم هشام، بن بيه ايمان، تنمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل الإدارة الإلكترونية دراسة ميدانية بمديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة–أدرار–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع ، تخصص: تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار،2018/2017، ص 58.

[3]– داود حسن طاهر، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة ، الرياض، 2004 ، ص 360.

[4]– ماموني باهية، رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر– دراسة حالة بلدية النعامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وتنمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر،سعيدة، 2016/2015، ص44.

_ نظرة الموظفين والعمال الإداريين إلى مشروع الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها التقنية من منطلق التكلفة دون النظر إلى تعدد فوائدهها ومزاياها .

_ عدم وجود المهارات الكافية لإستيعاب اللغات التقنية خاصة اللغة الإنجليزية للحصول على معلومة دقيقة وبرامج متقدمة[1] .

_ ضعف برامج التدريب في نطاق التقنيات الجديدة[2].

_ غياب الدورات التكوينية التي من شأنها رفع مستوى الموظفين في إطار التحول للإدارة الإلكترونية[3].

_ عدم وجود الحافز القوي لدى المواطنين لتفوق عملية التحول، وعدم شعورهم بأنّهم جزء من عملية التحول والنجاح[4].

_ معاناة الفقر و تدني المستوى المعيشي للفرد أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية[5].

_ تزايد الفوارق الإجتماعية بين مختلف فئات المجتمع وانقسامه الى فئات تمتلك المعدات الإلكترونية وأخرى تفتقدها .

---

[1]– هدار رانية، المرجع السابق، ص 66.

[2]_ طمين لامية، المرجع السابق، ص 83.

[3]– غالم الهام مصطفى،" الحكومة الإلكترونية كمدخل للإصلاح الإداري أسس نظرية واليات التطبيق – تجربة الجزائر–"، المجلةالمصرية لعلوم المعلومات، مجلد 5، عدد2، القليعة، 2019/2018، ص 239.

[4]– خلفون فضيلة، بوريش رياض، المرجع السابق، ص379.

[5]– ميلود شريف، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الرضا الوظيفي دراسة ميدانية لبلدية العناصر ولاية برج بوعريريج، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2019/2018، ص 25.

_ تفشي ظاهرة البطالة التي يمكن أن تترتب عن تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي وحلول الجهاز محل الإنسان، إضافة إلى عدم تقبل الفرد لفكرة التحول الإلكتروني خوفا عن صلاحياته وفقدان منصبه.

_تفشي الأمية المعلوماتية والتكنولوجية[1] التي تعرقل استخدام الأفراد خصوصا والإدارات المحلية عموما لمختلف الوسائل التكنولوجية المتطورة.

_ النظرة السلبية لتطبيق الإدارة الإلكترونية من حيث تقليلها للعنصر البشري [2].

الفرع الرابع

المعيقات التقنية

تتمثل المعوقات التقنية في الوسائل والأجهزة المطلوبة للدخول إلى البيئة الإلكترونية المحلية، وتشمل خصوصا تقنيات الحاسب الآلي والبرمجيات وشبكات الاتصالات الإلكترونية المختلفة، ومنه تظهر العراقيل التقنية على النحو الأتي:

_ إختلاف المعايير والمواصفات المتعلقة بالأجهزة المستخدمة داخل الإدارات المحلية[3] .

_ قلة خدمات الإتصالات المتوفرة .

_ عدم استعداد الإدارات المحلية من ناحية توافر البنية التحتية كالشبكات.

_ ضعف التغطية عبر شبكات الانترنت.

---

[1]– الأمية المعلوماتية والتكنولوجية "**هي عبارة عن جهل عدد غير قليل من أفراد وشرائح المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم بطرق التعامل معها واستخدامها، وفي مقدمة ذلك الحواسيب الإلكترونية**".، انظر عامر ابراهيم قنديلجي، المرجع السابق،ص336.

[2]– رويدة عبد الحميد سمان،"رؤية مستقبلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي والمتوسط في ضوء التحديات المعاصرة"، مجلة كلية التربية، العدد 110،جامعة المنصورة، 2020،ص 40.

[3]–شائع بن سعد مبارك القحطاني،المرجع السابق، ص 41.

_ عدم وجود أجهزة الإتصال المناسبة[1].

_ صعوبة حماية الأجهزة وإصلاحها من جديد بسبب ضعف الخبرات المؤهلة.

_ تقادم الوسائل وبرامج الحاسب الآلي نظرا لسرعة التطور خصوصا في هذا النطاق .

_ ضعف البنية الأساسية لنظم المعلومات والاتصالات وقلة كفاءتها التشغيلية، من أهم التحديات الفنية التي تعرقل الإستفادة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية[2].

_ عراقيل تقنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مختلف الأصعدة [3].

_ صعوبة ومشكلات كيفيات تشغيل الحاسب الآلي[4] .

_ ضعف مستوى البنية التحتية للإتصالات والمعلومات [5].

الفرع الخامس

المعيقات الأمنية

يعتبر العائق الأمني من أخطر العراقيل والمشكلات التي تعيق أسلوب تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية، حيث يخشى المتعاملين مع تلك الإدارات من نجاح ظاهرة الإختراق للإدارة التي يتعاملون معها، و بالأخص عندما يمس ذلك البيانات الشخصية المتعلقة بالمتعاملين سواء بالحذف أو التدمير أو استعمالها في أعمال غير قانونية، مما يؤدي

[1]– عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب، القاهرة ، 2007، ص 119.

[2]– فار كمال،" معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرفق العام – مرفق الحالة المدنية ببلدية برج بوعريريج نموذجا– "، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 8، العدد 4، جامعة الجزائر–3–،2021، ص 92.

[3]–عبان عبد القادر، المرجع السابق ، ص 80.

[4]– حسين السالمي، علاء عبد الرزاق، شبكات الإدارة الإلكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص237.

[5]–قصير نعاس، المرجع السابق، ص 70.

ذلك إلى فقدان الإحساس بالأمان لدى الكثيرين تجاه المعاملات الإلكترونية[1]، حيث وفي هذا الصدد يوجد من الباحثين من يذهب بعيدا إلى القول أنّ "التعامل الإلكتروني يمكن الناس من معرفة خصوصيات الآخرين"[2].

إنّ البيانات والمعلومات الإلكترونية تكون قابلة للتجسس سواء من الغير من جهة أو من العاملين بها أنفسهم من جهة أخرى، مما يعني ذلك أنّ مصدر الخطورة يبرز في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية عل المستوى المحلي[3] .

الفرع السادس

المعيقات المالية

تتمثل في التحديات المرتبطة بالنواحي المالية، من حيث تحديد النفقات والمبالغ اللازمة لشراء وصيانة الوسائل والمعدات التقنية والبرامج وتحديد ميزانية خاصة بالموارد البشرية، ومن أبرز المعوقات المالية التي تواجه الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي ما يلي:

_ يتطلب مشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية أموال ضخمة لعمليات التخطيط والاستثمارات، حيث تعاني الإدارات العمومية من النقص في الإمكانيات المادية .

_ زيادة تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية، وكذا قلة عدد المتخصصين في إجراء هذه الخدمات[4] .

---

[1]– هدار رانية ، المرجع السابق، ص ص69– 70.

[2]– صلاح مصطفى قاسم، التحديات الأمنية للحكومة الإلكترونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص19.

[3]_ هدار رانية، المرجع السابق، ص 70.

[4]– حسين السيد حسين محمد القاضي، المعاملات الإلكترونية متطلباتها وأثارها الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2015، ص 28.

_ ضعف الموارد المتاحة بسبب الارتباط بميزانيات مضبوطة ومحددة فيها أوجه الإنفاق[1] .

_ ندرة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية للموظفين المحليين في نطاق نظم المعلومات [2].

_ عدم إعداد بنية التكلفة المالية المتكاملة، فنجاح تنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية يلزم متخذي القرار بتحديد أهداف لتلك البرامج وتقدير حجم الموارد المطلوبة للوصول إلى تلك الغايات[3] .

_ زيادة تكاليف توفير البنية التحتية من شراء المعدات والبرامج التطبيقية وإنشاء المواقع وربط الشبكات [4].

_ مشكلة التمويل التي يتطلب الأمر معالجتها لتجسيد الإدارة الإلكترونية في الواقع[5].

المطلب الثاني

تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية

إنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية تعترضها عراقيل متعددة الجوانب، لذلك يستلزم الأمر البحث عن مختلف الحلول المناسبة والملائمة لتجاوز وتفادي تلك العراقيل، بغرض نجاح وسلامة تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية.

---

[1]– العمودي مينة، المرجع السابق،ص 42.

[2]– نورة سليمان فيسة،"دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزئر: دراسة حالة بلدية البليدة"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد03، جامعة الشلف، 2021، ص 562.

[3]– رابحي لخضر، لكحل عائشة، "الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية "،مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، العدد 3، جامعة عمار ثليجي،الأغواط ، 2016، ص 248.

[4]–جبانة عبد الوهاب شلبي، واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011 ، ص 22.

[5]– العمودي مينة، المرجع السابق، ص 42

الفرع الأول

الحلول الإدارية

تتمثل مختلف الحلول الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي فيما يلي:

_التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المملة المتبعة في إتخاذ القرارات[1].

_ تطوير التشريعات والأنظمة الإدارية للتكيف والتأقلم مع التعاملات الإلكترونية التي تفرضها الإدارة .

_ وضع معايير محددة لاختيار القيادات الإدرية المتميزة[2] .

_ ضرورة نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية عن طريق إصدار إعلانات بغرض توضيح أساسيات وآليات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

_ المساهمة القوية في العمل على التوعية والترشيد في نطاق الإدارة الإلكترونية وتوضيح مختلف الإمكانيات التي يمكن أن تمنحها للمؤسسات، وذلك من خلال قيام ندوات و ورشات عمل بهذا الخصوص، وأن تأخذ هذه الندوات صفة الاستمرارية بشكل يتاقلم مع التطور الحاصل في المجال التكنولوجي[3] .

_ ضرورة التغيير بطريقة واضحة ومفهومة من خلال اتباع منهج متكامل يبدأ بالتخطيط حتى يصل إلى التطبيق.

---

[1]– فار كمال، المرجع السابق، ص 87.

[2]– محمد بن اعراب، المرجع السابق، ص 72.

[3]– ساري عوض الحسنات، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة – التجربة الجزائرية–، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : إدارة وحكامة محلية ، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2013/2012، ص 145.

_ تبني التخطيط الاستراتيجي للتطبيقات الحديثة في الإدارات المحلية، لكي تتمكن من تطوير ميزتها والحفاظ على مركزها وذلك من خلال قيام المؤسسات بالتفكير الإبداعي، و يوفر ذلك بيئة العمل الحالية وأهداف واستراتيجيات الإدارة المحلية[1] .

_ القيام بتغيير النسيج الثقافي للمنظمة وإدخال التغييرات الجزئية شيئا فشيئا من دون خلق أضرار في مصالح العاملين، ويمكن إعادة تأهيلهم للإيفاء بمتطلبات الإدارة [2].

الفرع الثاني

الحلول القانونية

نجد أنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي تعتريها عراقيل قانونية، إلا أنّها تتمتع بحلول تمكنها من القضاء عل هذه العراقيل والسير نحو التحقيق المبتغى، ومنه تتمثل هذه الحلول في:

_ يستوجب على الجماعات المحلية قبل البدء بالتعاملات الإلكترونية لمهامها مراعاة ضرورة خلق بيئة تشريعية مناسبة وجو قانوني يستجيب لمتطلبات الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي.

_ إتاحة المشروعية للأعمال الإلكترونية الخاصة بالإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي وذلك بتحديد المباح والمحرم منها والعقوبات المفروضة .

_ إعطاء الوقت الكافي لدراستها وتحليلها قبل اعتمادها[3] .

---

[1]– فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق، ص 17.

[2]– أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص 54.

[3]– شائع بن سعد مبارك القحطاني، المرجع السابق، ص 33.

_ وضع الأطر التشريعية اللازمة للإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي وتجديدها وفق للمستجدات [1].

_ تحقيق ليونة الوصول إلى المعطيات، ووضوح مختلف الإجراءات المسيطرة لهذه العملية [2].

_ التأكد من الهوية عبر الشبكات وذلك من خلال إصدار تشريع قانون التوقيع الإلكتروني لحماية التعاملات الإلكترونية .

_ لابد من تجديد النصوص القانونية وتحديثها تماشيا مع المتطلبات المستجدة للمجتمع[3]، على سبيل المثال قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام1430 الموافق 5 غشت سنة2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها[4].

_لابد من إستحداث هيئات أخرى المنصوص عليها قانونا والخاصة بالوقاية من الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، حيث أكد الخبراء على أنّ المكافحة تستلزم إطار قانوني يسمح بالتعامل مع الجرائم الإلكترونية والقضاء عليها، إضافة إلى تكوين القضاة والمحامين بغرض صيانة حقوق مستعملي تكنولوجيا والإعلام والاتصال [5] .

_ سن التشريعات لحماية المعلومات الشخصية للأفراد على نحو يكرس حماية الحياة الخاصة [6].

---

[1]– موسى عبد الناصر، محمد قريشي،" مساهمة الإدارة الإلكترونيةفي تطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي(دراسة حالة كلية العلوم التكنولوجيا)"، مجلة الباحث،عدد09، بسكرة، 2011، ص 91.

[2]– فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق، ص 33.

[3]– قارطي محمد، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص : قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن بديس، مستغانم ، 2018/2017، ص 21.

[4] –قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام1430 الموافق 5 غشت سنة2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة في25 شعبان عام 1430 الموافق 16 غشت سنة 2009.

[5]_ فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق، ص 34.

[6]– داود عبد الرازق الباز، ،المرجع السابق، ص 255.

_ تصميم إطار عمل بسيط، ومتنوع الخيرات، يسمح بتحديد أساليب الدفع، بما يتناسب مع أسلوب حياة الأفراد، ويلبي رغباتهم ومتطلباتهم[1].

الفرع الثالث

الحلول البشرية

يعد المورد البشري المساهم الأول والفعال في قيام إدارة إلكترونية محلية، فبغيابه لا يمكن أن تكون هناك إدارة إلكترونية، ومنه سوف نتطرق إلى التعرف على مختلف الحلول التي تقوم على التغلب على العراقيل البشرية والمتمثلة في:

_ تقدم كفاءات اللغة الإنجليزية من خلال قيام الدورات التدريبية مع مراعاة إستعمال المفاهيم الجديدة التي تخدم تطبيقات الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي.

_تقدّم أساليب التعليم وكذا التدريب بما يتناسب مع التطبيقات الجديدة والتحول نحو المجتمع الرقمي[2].

_ ضرورة تبني تدريب الهيئة الإدارية والفنية على كيفية تفادي وتجاوز عراقيل تطبيق الإدارة الإلكترونية وتقديم مختلف الإرشادات والتوجيهات اللازمة لهم، من خلال إقامة مشروع تدريبي يتضمن إنجاز ورش عمل تطبيقية حول وضع معوقات وكيفية معالجتها واتخاذ الحلول اللازمة[3].

---

[1]– نبرس محمد جاسمالأحبابي، المرجع السابق، ص 48.

[2]– حسين مصطفى هلالي وأخرون، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 90.

[3]– فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق، ص 25.

_ إعلان المعرفة المعلوماتية وتوعية المجتمع لحقيقة ستبقى ملازمة له والمتمثلة في ضرورة الأخذ بالتكنولوجيا بعين الإعتبار في جميع المجالات[1] .

_ وضع برامج تدريبية تهدف إلى زيادة كفاءة الإداريين وتأهيلهم في نطاق التعامل مع أجهزة الحاسب وتوفر الكفايات المعرفية والأدائية اللازمة للتعامل مع تطبيقات وبرامج الإدارة الإلكترونية.

_ تحفيز العاملين على إستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وإتاحة المتميّزين في إستخدامها الحوافز المادية والمعنوية بنوعيه التي تحفزهم على إستخدامها بشكل متقن [2].

_ تفعيل دور الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا في المجال التكنولوجي.

_تكثيف حملات التوعية والدعاية عبر مختلف وسائل الإعلام بأهمية التكنولوجيا[3]. _بث الثقة والطمأنية في نفوس العاملين والمتعاملين مع الإدارات العمومية المحلية[4].

الفرع الرابع

الحلول التقنية

إنّ المعوقات التقنية تقف في طريق تطبيق إدارة إلكترونية ناجحة، بالتالي يجب البحث عن مختلف الحلول التي تساعد على تحقيق إدارة إلكترونية سليمة والتي تتمثل في:

[1]– أحمد يوسف عاشور الحديدي، المرجع السابق، ص 64.

[2]– ساري عوض الحسنات، المرجع السابق، ص 142.

[3]– شيباني محمد المختار، المرجع السابق،ص 44.

[4]–إيمان جميل عبد الفتاح عبد الرحمن، ابراهيم حربي هاشم تادرس،" معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتطلعات المستقبلية لتجاوزها كما يراها الإداريون في جامعة البلقاء التطبيقية"،المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 21، العدد1، الأردن، 2020،ص 299.

_ توفير الإرشادات التوضيحية اللازمة لشرح آليات التعامل بمفهوم الإدارة الإلكترونية، ونشر الإعلانات بكل جديد ومستحدث حول التقنيات وكيفية التعامل معها.

_ ضرورة التعاقد مع شركات رائدة عند شراء الأجهزة والمعدات الإلكترونية، بغرض ضمان الجودة العالية والمتابعة والصيانة لهذه المعدات[1] .

_ توفير بنية تحتية تتناسب مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية بتوفير كل الإمكانيات الفنية والتقنية الضرورية لدعم استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في جميع الأعمال الإدارية.

_ التجديد الدائم لتقنية المعلومات ووسائل الاتصال[2] .

_ تصميم وتنفيذ أنظمة تتناسب مع البنية التحتية التقنية المتوفرة.

_ يتطلب الأمر في غالب الأحيان خبراء وموظفين متميزين، وأحيانا لهم اتصال مباشر بشركات ومراكز ومخابر البحث والتطوير الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفادي تعطيل الأجهزة[3].

_ ضرورة توفير الحاسب الالي لاستطاعة الموظفين المحليين من إنجاز وظائفهم المخولة بهم في مجال الإدارة الإلكترونية واستعماله، ويتم ذلك من خلال شبكة الكترونية ترتبط بها تلك الحواسيب وهذه الأخيرة ترتبط بدوره مع شبكات داخلية تمكنها من الاتصال ببعضها البعض[4].

---

[1]– فروة فهيمة، حفير ليدية ،ص 52.

[2]– العمودي مينة، المرجع السابق، ص 42.

[3]– فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق ، ص 53.

[4]– بوعكاز عامر، تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين جودة الخدمات المصرفية(دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، التخصص: إدارة المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص 49.

الفرع الخامس

الحلول الأمنية

يعد أمن المعلومات من أهم مشكلات العمل الإلكتروني في الإدارات المحلية، فمن الضروري الحفاظ على أمن المعلومات والبيانات التي يجري حفظها، لذلك تكمن الحلول الأمنية فيما يلي:

_ ضمان حماية أمنية متعددة الجوانب والمستويات.

_ يجب على الجماعات المحلية توفير المعطيات اللازمة لمتعامليها عبر الأنترت، ووضع أي معلومة أو وثيقة جديدة مباشرة على الانترنت[1] .

_ اعداد نسخ إحتياطية للمعطيات الضرورية وحفظها في مواقع آمنة[2] ، مما يؤدي ذلك إلى تجنب فقدان المحتوى الرقمي الذي لايمكن استرجاعه في الكثير من الأحيان.

_ التجديد الدائم لأنظمة التشغيل للحسابات الآلية وللبرمجيات المضادة للفيروسات.

_ لابد من وجود رقابة فعالة لمنع الحصول على المعلومات الخاصة .

_ تقدم برامج حماية أمن البيانات والمعطيات وسريتها [3].

_ إصدار النصوص القانونية التي تحفظ حقوق الأفراد وتطبيقها وعدم التساهل بها، وهذه المجموعة من الإجراءات يستلزم إتباعها للحفاظ على سرية المعطيات [4]، مثل الإعتماد على

---

[1]– فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق، ص 60.

[2]– محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2009 ص 74.

[3]– عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، ص 234.

[4]– سيساوي سلمى، سيساوي سالمة، ص 36.

البطاقة البيوميترية التي تشمل على رمز سري يعتمد عليه للحفاظ على سرية وخصوصية المعاملات الإلكترونية.

_ تبني إستراتيجية عامة وشاملة لأمن المعطيات بحيث تضمن تعاون أجهزة القطاعين العام والخاص[1].

_ وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الأنترنت

_ تركيب جدار ناري بين المستفيدين ومصادر البيانات[2].

_ ضرورة وجود أجهزة إلكترونية فعالة لكشف محاولات سرقة المعلومات[3] .

_ الإعتماد على البطاقة الذكية الممغنطة أو البصمات[4]، وكذا التوقيع والتصديق الإلكترونيين وفقا ما نص عليه قانوناً[5].

_ تأمين سرية المعلومات للمستفيدين.

_ يجب أن تحتوي كلمة المرور أو كلمة السر من ست خانات على الأقل وأن تكون مزيجا من الأحرف والأعداد وتجنب التكرار[6] .

---

[1]– عبد الكريم فاطمة الزهراء، بوطالب أحمد، المرجع السابق، ص 55.

[2]– ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية– دراسة مقارنة–، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام تخصص: إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016/2015، ص 55.

[3]– تبون عبد الكريم،المرجع السابق، ص 79.

[4]– ساسي مريم، المرجع السابق، ص 55.

[5] – قانون رقم 15–04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق فبراير 2015.

[6]– _____، المرجع نفسه، ص 55.

الفرع السادس

الحلول المالية

إنّ تطبيق إدارة إلكترونية على المستوى المحلي يكون أمام إحتياجات مالية تعتريها عوائق تكون بحاجة لحلول للتغلب ليا، ومنه تكمن هذه الحلول المالية في:

_ القيام بتخصيص ميزانية خاصة لتوفير مقومات تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي.

_ توفير التمويل الكافي لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية[1].

_ توفير الدعم المالي الكافي لشراء مختلف المعدات التي تتطلبها الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية.

_ توفير المخصصات المالية الضرورية للربط الشبكي للإدارات [2].

_ توفير المخصصات المالية اللازمة لتجديد الأجهزة التقنية .

_ توفير الدعم المالي المناسب لصيانة الآلات الجديدة المستخدمة في الإدارة الإلكترونية المحلية[3].

_ رصد مبالغ مالية بغرض الإستعانة بخبراء متميزين في نطاق الإدارة الإلكترونية المحلية.

_ تحفيز المتميزين في حقل العمل التكنولوجي، وذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية لهم.

---

[1]– فار كمال، المرجع السابق، ص 89.

[2]– عبد الكريم سعيد عبدة قاسم الدعيس، ناصر سعيد علي محسن،" متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية (من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإداريين)"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد 8،كلية الإدارة الحديثة للدراسات العليا صنعاء اليمن، 2018، ص 131.

[3]– فروة فهيمة، حفير ليدية، المرجع السابق، ص 67.

_ توفير ميزانية خاصة لمراكز تكنولوجيا المعلومات، من أجل تفادي الروتينية في عمليات الشراء،خاصة المشتريات التقنية[1].

_ الإعتماد على المناقصات عند القيام بعملية شراء المعدات الإلكترونية، للحصول على أقل الأسعار وأجود التقنيات، ممّا يوفر المبلغ الذي قد يلزم لتنفيذ بعض الورش والدورات التدريبية الضرورية لتدريب الموظفين على هذه [2].

[1]– _____، المرجع نفسه، ص 66.

[2]– ساري عوض الحسنات، المرجع السابق، ص 143.

خلاصة الفصل الثاني

لقد أحدثت الإدارة الإلكترونية المحلية تقدما واضحا لما لها من دور إيجابي يعود على الأفراد وعلى الإدارة المحلية من خلال تجسيد مبدأ المساواة بين المواطنين، وتعزيز روح الديمقراطية التشاركية، بالإظافة إلى رفع كفاءة الموظفين العموميين لفهم واستيعاب الإدارة الإلكترونية، كما ساهمت بشكل كبير في إرساء مبدأ استمرارية المرفق العام، وكذا التقليص من تكاليف الخدمة، حيث تعتبر الإدارة الإلكترونية من الوسائل المهمة في مكافحة المشاكل التي تعارض الإدارة المحلية خاصة ظاهرة الفساد الإداري من خلال تفعيل الرّقابة الإلكترونية و تحقيق الشّفافية الإدارية. فبالرغم من الانعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونية المحلية أنّها لا تخلو من سلبيات لا يمكن إنكارها، حيث تعتبر سبب من أسباب انتشار ظاهرة البطالة و غياب الوعي الإلكتروني بالنّسبة للمواطنين، بالإضافة إلى الحدّ من رضا الموظفين وعدم التفاعل فيما بينهم، كما أنها تعتبر سبب في شلل الإدارة المحلية و زيادة التّبعيّة للخارج.

وخلاصة القول أنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي تواجهه عراقيل متعددة في مختلف الجوانب منها المعيقات الإدارية، القانونية، البشرية، التقنية، الأمنية والمالية التي لا يمكن تجاهلها، إذ أنه لا يكفي استخدام التقنية الجديدة في الإدارات العمومية المحلية بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحلول الكفيلة والفعالة لتجاوز هذه العراقيل انطلاقا من الاعتراف بنقاط قوتها وضعفها.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية، استنتجنا أنّ الإدارة الإلكترونية تعتبر أسلوب جديد ومتطور ساهم في تغيير مفاهيم عمل الإدارة التقليدية المحلية التي كانت تعاني من مشاكل قائمة على الأسلوب الورقي وانتشار ظاهرة البيروقراطية التي تقف في وجه تقديم خدمات عصرية، والذي أدّى بالضرورة الحتمية إلى التّحول من الإدارة التقليدية نحو إدارة إلكترونية محلية وفقا لمقومات يمكن حصرها في الموارد البشرية المؤهلة لاستعمال الوسائل التكنولوجية من تهيئة محيط ملائم لتجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي في صورتها الحقيقية، إضافة إلى ذلك فإنّ عملية التّنظيم والتّخطيط الإلكتروني والرّقابة الإلكترونية الفعّالة مع وجود نصوص تشريعية تكرّس هذا الأسلوب الجديد.

يعدُّ أسلوب الإدارة الإلكترونية الذي اعتمدته الإدارة المحلية نقطة انطلاق جوهرية ساهمت في تحسين الخدمات المقدّمة للجمهور، حيث سعت الوزارة الدّاخلية الجماعات المحلية إلى رقمنة الإدارة العمومية المحلية على مستوى البلدية والولاية من خلال تبنّي الأسلوب البيومتري الذي يتجلّى أساسا في رقمنة بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر، رخصة السّياقة والبطاقة الرّمادية، كما ظهر دور الإدارة الإلكترونية في تخفيف العبئ على المواطن من خلال التكفّل بخدماتهم عن بعد لاسيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية، كما أدّت الإدارة الإلكترونية إلى تغيير نمط العمل القائم على مستوى البلديات والولايات من جهة، وعلى علاقاتها فيما بينها من جهة أخرى خاصةً في عملية تحويل الأعمال الإدارية اليدوية إلى أعمال إدارية إلكترونية.

ينجم عن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية العديد من المبادئ الإنسانية كالمساواة ،الشّفافية، تفعيل المشاركة المحلية، منع الرشاوي، محاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد الإداري المحلي، مع الرّفع من مستوى أداء الموظفيين العموميين المحليين، وكذا تجديد مختلف الخدمات التي تقدمها للجمهور من خلال تبسيط الإجراءات و تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تقريب الإدارة من المواطن و التّقليل من نسب الأخطاء النّاشئة عن الكّم الهائل من

الوثائق. وبالرّغم من هذه المميزات المذكورة إلا أنّه يحمل صورة سلبية تظهر من خلال زيادة نسبة البطالة وكذا غياب الثّقافة الإلكترونية لدى المجتمع المحلي، كما أثّرت سلبا على العامل النّفسي وعلى العلاقة بين الموظفيين العموميين، كما أنّه قد يكون نظام الإدارة الإلكترونية سبباً في شلل الإدارة المحلية التي تكون هذه الأخيرة تابعة للدول المتقدمة في الحقل التكنولوجي الذي يكون بدوره دافعا لفقدان خصوصية المعلومات سواء للفرد أو للإدارة.

وبالرّغم من تواصل جهود الدّولة الجزائرية في إرساء متطلبات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية إلّا أنّه لا يزال في مراحله الأولى خاصةً ما تعترضه من عراقيل متعددة في مختلف الأصعدة، والتي تحتاج إلى تحدّيات مناسبة ما يضمن الانتقال الإيجابي نحو إدارة إلكترونية محلية ناجحة.

ومنّ خلال ما سبق تناوله في هذه الدّراسة تمّ التّوصل إلى جملة من النّتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1- التّوجه نحو وضع مبادئ الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية ضرورة حتمية في ظلّ السلبيات التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية المحلية.

2- الدور الهام الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في مسألة تدعيم أسس الحكم الرّاشد وتحقيق التّنمية المحلية، ممّا يعزّز العلاقة بين الجماعات الإقليمية بالمواطن.

3-استعانة الإدارة الإلكترونية المحلية بمجموعة من المقومات الضرورية والمتكاملة لنجاح هذا التطبيق الجديد.

4- إعتماد الجماعات الإقليمية للعمل بالسّجل الوطني اللآلي للحالة المدنية لتطوير وظائفها بصورة بارزة مع تقليص الضّغوطات على الإدارة المحلية والمواطن.

5- يعود الرّمز الإلكتروني الذي يحمله السّجل التجاري معيارا فعال في التحكم أكثر بالنسبة لعملية الرّقابة في وجه ممارسي التجارة.

6- إتاحة البوابات الإلكترونية التي أنشأتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى حصول المواطن على خدماته إلكترونيا من دون أي تعقيدات.

7- اتسام الإدارة الإلكترونية المحلية بخصال تميّزها عن الإدارة التقليدية المحلية بالرّغم من كل السّلبيات النّاتجة عنها.

8- مواجهة تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية المحلية جملة من الصعوبات في كافة المجالات، الأمر الذي يشكّل تهديدا في عدم جاهزية الجماعات المحلية لتكريسه، والذي يتطلب البحث عن حلول كفيلة لتصدّي كل مايعرقل مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية.

وبعد استعراض النّتائج المتوصلة إليها نقدّم بعض الإقتراحات التي نراها ضرورية بهدف تفعيل الإدارة الإلكترونية المحلية المتمثلة كالتّالي:

1-السّعي نحو القضاء على الأساليب التقليدية المسيطرة على الأداء الإداري المحلي.

2- العمل على وضع إستراتيجيات واضحة تضمن الإنتقال الصحيح نحو الإدارة الإلكترونية المحلية، والسّعي لإعادة النظر في حجم تدفق الأنترنيت بين الإدارات المحلية من جهة والمناطق النائيّة من جهة أخرى.

3- القضاء على مشكلة الأميّة الإلكترونية ونشر الثقافة والوعي الإلكتروني لدى المواطنين والموظفيين العموميين المحليين.

4- توعية المواطنين بأهمية طلب الخدمة العمومية إلكترونيا في الفضاء الرّقمي دون الحاجة إلى التنقل نحو موقع الإدارات العموميّة المحليّة.

5- القيام بإنشاء منصّات إلكترونية لجميع البلديات والولايات عبر شبكة الأنترنيت التي تساهم في طلب الخدمة العمومية عن بعد.

6- تعزيز البلديات والولايات بموظفيين مؤهليين وذات كفاءة عالية مع طبيعة العمل الإداري الإلكتروني.

7-استفادة الجماعات الإقليمية من تجارب الدول المتقدمة في المجال الإلكتروني عن طريق ابرام اتفاقيات التّوأمة مع بلديات أجنبية.

8- دراسة التشريعات والقوانين اللاّزمة لضمان سلامة وأمن المعطيات مع التّركيز على التحكم في مسألة التوثيق الإجرائي للتعاملات الإلكترونية.

قائمة المراجع

I: المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية(الواقع والآفاق)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2016.

2-أحمد رشيد، الإصلاح الإداري وإعادة التفكير، دار النهضة العربية، مصر 1994.

3-أحمد محمد مرجان، دور الإدارة العامة الإلكترونية والإدارة المحلية في الإرتقاء بالخدمات الجماهيرية، دار النهضة العربية، مصر، 2006.

5-أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.

6-أشرف محمد عبد العاطي، الإدارة الإلكترونية للمرافق العمومية، دار النهضة العربية، مصر، 2016.

7-الطعامنة محمد، العلوش طارق، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي منشورات العربية لتنمية العربية، مصر، 2004.

8-أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية التصرفات القانونية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.

9-بوضياف عمار، شرح قانون البلدية الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2012 .

10-حسن طاهر داود، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2004.

11-حسين السالمي، علاء عبد الرزاق، شبكات الإدارة الإلكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

12-حسين السيد حسين محمد القاضي، المعاملات الإلكترونية متطلباتها وأثارها الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2015.

13-حسين مصطفى هلالي وأخرون، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

14-حميدي سليمان القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، دار الوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2013.

15-داود حسن طاهر، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، الرياض 2004.

16-داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013.

17-سامح زينهم عبد الجواد، المكتبات والارشيفات الرقمية، ط2، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2012.

18-سعيدان علي، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981.

19-صلاح مصطفى قاسم، التحديات الأمنية للحكومة الإلكترونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

20-طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب مصر، 2007.

21-عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، دار المسيرة، عمّان، 2015.

22-عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب مصر، 2007.

23-عبد الفاتح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

24-عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2008 .

25-علي الباز، دور الحكومة في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتب القانونية، مصر، 2009.

26-لبيد عماد، موزاي بلال، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، آفاق التحديات، كتاب جماعي محكم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ألمانية، 2021.

27-ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية دراسة الإدارة العامة – بنيان الإدارة- نشاط الإدارة العامة- التخطيط الإداري-التنظيم الإداري-التنسيق الإداري- العلاقات العامة- الحكومة الإلكترونية، منشأة المعارف، مصر 2005.

28-محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

29-مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية (إدارة بلا ورق- إدارة بلا مكان – إدارة بلا زمان- إدارة بلا تنظيمات جامدة)، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011.

30-نبرس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2018.

31-نواف كعنان، القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2009.

32-هشام عبد النعم عكاشة، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات الجامعية

1: أطروحات الدكتوراه

أ-بهلول سميّة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص : إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-01- الحاج لخضر، 2018/2017.

ب-بوعكاز عامر، تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين جودة الخدمات المصرفية(دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، التخصص: إدارة المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019.

ت-عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سسيولوجية لبلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علم الإجتماع، تخصص: إدارة و عمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

ث-عقبي أمال، الخدمات الإدارية الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه(ل.م.د) في الحقوق، تخصص: إدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-1-، 2021/2020.

ج-عماري سمير، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم – دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

ح–العمودي مينة، واقع وأفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في ترقية قطاع الخدمات –دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الخدماتية – ولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2018/2017.

خ–هدار رانية، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص : الأدارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018/2017.

2: مذكرات الماجستير

أ–الوافي رابح، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية – دراسة حالة دائرة سيدي عيسى–، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، 2015/2014.

ب–إيهاب فاروق مصباح العاجز، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي– محافظات عزة) قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على الماجسيتر في إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ،2011.

ت–جبانة عبد الوهاب شلبي، واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011.

ث–دعاء أنور سعيد الطائي، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، رسالة لمتطلبات نيل درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2013.

ج–ساري عوض الحسنات، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة – التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة 2013/2012.

ح–شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجلات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البحوث(دراسة تطبيقية على المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية)، رسالة مقدمة لإستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نيف العربية للعلوم الأمنية، 2006.

خ–طلال فهيد العازمي، ركن الإختصاص في القرار الإداري وآثاره القانونية على العمل الإداري، (دراسة مقارنة ما بين القانونينن الإداريين الأردني والكويتي)، رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

د–عبد الماجد شحدة خليل العالول، مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها الإستعدد المؤسسي ضد الفساد، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

ذ–كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإفتراضية الدولية، (د.ب.ن) ، 2008.

ر–محمد جمال، أكرم عمار، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

3: مذكرات الماستر

1–الكريم فاطمة الزهراء، بوطالب أحمد، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز اللّامركزية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، تخصص: إدارية ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور ،الجلفة،2017 /2018.

2–بريك زليخة، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS– وكالة ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019.

3–بلجيح شهيناز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2013/2012.

4–بن سالم حدة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية –الجزائر نموذجا–، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر، تخصص: إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018/2017.

5–بوشفيرات رضوان، بو عبد الله علي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية(دراسة حالة بلدية الشقفة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017.

6-بومعرف توفيق، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الشفافية التنظيمية في المؤسسة الجزائرية(دراسة ميدانية بمصلحة التنظيم العام بمقر بلدية عين كرشة) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2019/2018.

7-جارة صونية، جارة حنان، دور الإدارة الألكترونية في تفعيل أداء المرفق العام في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة للإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: القانون الإداري، قسم: القانون العام، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019.

8-جمبية ذهبية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تسهيل الخدمة العموموميةدراسة حالة بلدية خنشلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام (ل م د) في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015.

9-جنان يعقوب، الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الإرادة السياسية والإشكاليات التقنية دراسة تحليلية " إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2017/2016.

9-دروازي لخضر، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية على مستوى البلدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2021/2020.

10–ديجة بن زينب، الإدارة الإلكترونية في تحسين آداء الأجهزة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تسيير وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014/2013.

11–ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية– دراسة مقارنة–، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص: إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016/2015.

12–سيساوي سلمى، سيساوي سالمة، مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مشاريع الجماعات المحلية، دراسة ميدانية في بلديات ودوائر ولاية قلمة(2016.5045)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في علوم التسير تخصص: ادارة مشاريع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015.

13–شتيح صدام، واقع الإدارة الإلكترونية في عملية الإتصال الإداري الداخلي لمؤسسة الإتصال الجزائر– فرع المسيلة– دراسة ميدانية على عينة من العاملين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإتصال تخصص إتصال وعلاقات عامة ، قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإنسانسة والاجتماعية جامعة بوضياف، المسيلة، 2016.

14–طمين لامية، الإدارة الإلكترونية وعملية الإصلاح الإداري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع قانون عام، تخصص: قانون الجماعات المحلية و الهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2018/2017.

15–عبد الدايم هشام، بن بيه ايمان، تنمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل الإدارة الإلكترونية دراسة ميدانية بمديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة–أدرار–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع تخصص: تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017.

16-عبير ملاك، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي علي، البليدية -02-، 2020/2019.

17-عمارة حكيمة، العقود الإدارية في التشريع الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: إدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغام، 2018/2017.

18-غزلي محمد، التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر – الإدارة الإلكترونية نموذجا -، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2020/2019.

19-فرورة فهيمة، حفير ليدية، في المتطلبات الأساسية لسير المرافق العامة الإلكترونية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: القانون اللإداري، قسم: القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019.

20-قارطي محمد، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن بديس، مستغانم، 2018/2017.

21-قصير نعاس، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، تخصص: دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2017/2016.

22-ماموني باهية، رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر- دراسة حالة بلدية النعامة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وتنمية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016/2015.

23-منوار بسمة، مرزوق وهيبة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية دراسة حالة بلدية أمشدالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.

24-ميلود شريف، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الرضا الوظيفي دراسة ميدانية لبلدية العناصر ولاية برج بوعريريج، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

ثالثا: المقالات

1-الشيكر أيوب، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد01، جامعة لونيس على، البليدة2، 2019، ص ص281_308.

2-المكي دراجي، موساوي راشدة، "دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر- دراسة لنموذجين قطاعيين : العدالة- الداخلية والجماعات المحلية -"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 17،(د.ب.ن)، 2018، ص ص24_37.

3–إيمان جميل عبد الفتاح عبد الرحمن، ابراهيم حربي هاشم تادرس،" معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتطلعات المستقبلية لتجاوزها كما يراها الإداريون في جامعة البلقاء التطبيقية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 21، العدد1، الأردن، 2020، ص ص287_303.

4–بن اعراب محّمد، " تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمّد لمين دباغين، سطيف2، 2014، ص ص58_82.

5–بن ناصر وهيبة، "التمويل المحلي ودوره في عملة تنمية المحلية "، مجلة البحوث ودراسات القانونية والسياسية ، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدية2 لونيسي علي، (د.س.ن)، ص ص88_111.

6– بورزق أحمد، "تحسين الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجلد06، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021، ص ص982_991.

7–بوركموش سرور، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد الثالث عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة–2–، (د.س.ن)، ص ص262_278.

8–بوزازي خليفة، "الحكومة الإلكترونية ودورها في رقمنة لإدرة العمومية على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد5، العدد1، جامعة البليدة 2، 2021، ص ص155_179.

9–تبون عبد الكريم،" التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، جامعة سعيدة، 2021، ص ص65_83.

10-جليل مونية، "إدارة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآفاق تحسين الخدمة العمومية"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد36، العدد01، جامعة الجزائر-1-،2022، ص ص61_77.

11-خظير نعيمة، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر.. بين الطوح والتحديات"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الأول، جامعة الجزائر 03، 2017، ص ص58_69.

12-خلفون فضيلة، بوريش رياض، "تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية"، المجلة *الجزائرية للأمن و التنمية*، المجلد 08، العدد 16، (د.ب.ن)، 2020، ص ص370_382.

13-رابحي لخضر، لكحل عائشة، "الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية "، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، 2016، ص ص239_251.

14-ربيع نصيرة، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية" ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، جامعة البويرة، 2017، ص ص964_982.

15-رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، "ظاهرة البطالة: مفهومها ،أسبابها وآثارها"، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، عدد00، جامعة الشاذلي بن جديد، طارف، 2018، ص ص142_151.

16-رفاع توفيق، عدمان فائزة، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الثالث، مخبر أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص ص 142_160.

17-رويدة عبد الحميد سمان، "رؤية مستقبلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي والمتوسط في ضوء التحديات المعاصرة"، مجلة كلية التربية، العدد 110، جامعة المنصورة، 2020، ص ص25_62.

18-زرزار العياشي، "أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية " ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 15، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجربية وعلوم التسير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2013، ص ص 28_41.

19-سقني فاكية،" أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ التي تحكم سير المرفق العام"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2020، ص ص274_289.

20-شليحي الطاهر، قرينعي ربحية، الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات "عرض مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر" ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، جامعة الجلفة، 2019، ص ص184_203.

21-صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة، "أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 08، العدد 03، مخبر البحوث القانونية والسياسة الشرعية، جامعة خنشلة، 2021، ص ص102_117.

22-عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، "أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على اللأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ")، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، العدد العاشر، جامعة الأزهر، السعودية، 2013، ص ص 22_144.

23-عباسي كريمة، "التحول نحو الإدارة الإلكترونية كنموذج لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، سطيف2، 2021، ص ص207_224.

24-عبد الكريم سعيد عبدة قاسم الدعيس، ناصر سعيد علي محسن،" متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية (من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإداريين)"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد 8، كلية الإدارة الحديثة للدراسات العليا صنعاء اليمن، اليمن، 2018، ص ص103_135.

25-عيدوني كافية، بن حجوبة حميد،" الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وافاق) "، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية ، العدد الثاني، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2017، ص ص218_236.

26-عيسات عيني،" التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثامن (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص_ص 83_90.

27-غالم الهام مصطفى، "الحكومة الإلكترونية كمدخل للإصلاح الإداري أسس نظرية واليات التطبيق- تجربة الجزائر"، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مجلد5، عدد2، القليعة، 2019/2018، ص ص218_262.

28-فار كمال،" معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرفق العام-مرفق الحالة المدنية ببلدية برج بوعريريج نموذجا-"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 8، العدد 4، جامعة الجزائر-3-،2021، ص ص78_999.

29–قياتي عاشور، "دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية" ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد11، جامعة بني سويف، مصر، 2017، ص ص75_89.

30–مطالي ليلى، زغلول آمنة، "الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة– حالة الجزائر–"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018، ص ص، 373_393.

31–منزر سامية، بولقواس زرفة،" الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص ص 29_44.

32–موسى عبد الناصر، محمد قريشي،" مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي(دراسة حالة كلية العلوم التكنولوجيا)"، مجلة الباحث، عدد09، بسكرة، 2011، ص ص87_100.

33–نزلي غنية، "دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة شهيد حمّة لخضر، الوادي، 2016، ص ص176_192.

34–نورة سليمان فيسة، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزئر: دراسة حالة بلدية البليدة"، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد03، جامعة الشلف، 2021، ص ص568_577.

35–ودان بو عبد الله ، "بركان محمد البشير، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإكترونية"، مجلة المالية و الاسواق، المجلد 02، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، (د.س.ن)، ص ص95_120.

36-يعيش تمام شوقي، بهلول سمية، "إستراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات"، مجلة الفكر، المجلد16 ، العدد 01، (د.ب.ن)، 2021، ص ص61_83.

رابعا: المؤتمرات العلمية

1-العقون مريم، "القرار الإداري الإلكتروني كاسلوب حديث للمرافق العامة"، المؤتمر العالمي الدولي حول: نظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-آفاق ، جامعة محمد بوضياف، مسلية، أيام 26-27 نوفمبر 2018.

2-حسين بن محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق "، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميّز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009.

3-علال ياسين، "رقمنة السجل التجاري لإرساء بيئة تجارية إلكترونية، *ندوة علمية حول السجل التجاري الإلكتروني بين مقتضيات التجارة الإلكترونية و متطلبات المعصرنة"*، مخبر الدراسات القانونية والبيئية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يوم28 فيفري 2019.

خامسا: النصوص القانونية

1. النصوص التشريعية

أ-قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام1430 الموافق 5 غشت سنة2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد47 الصادرة في25 شعبان عام 1430 الموافق 16 غشت سنة 2009.

ب-قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية ،الجريد الرسمية، عدد37 صادر في 03 جويلية 2011، معدل ومتمم بأمررقم21-13، مؤرخ في31غشت 2021،الجريدة الرسمية،عدد67،صادر في 31 غشت 2021.

ث- قانون رقم12-07 مؤرخ في 29 فيفري 2012 ومتضمن قانون الولاية الجريدة الرسمية، عدد 12 لسنة 2012 صادرة في 29 فيفري 2012.

ج- قانون رقم 14-03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، صادر في 21 جمادى الأول 1435 الموافق ل 23 مارس سنة 2014.

ج- قانون رقم 14-08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014، يعدّل ويتمّم الامر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادر 24 شوال 1435 الموافق 20 غشت2014.

ح-قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق فبراير 2015.

خ-قانون رقم 17-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 16 فيفري 2017، يعدّل ويتمّم قانون رقم 01-14المؤرخ في 29جمادى الأولى عام 1422الموافق 1 أوت 2001، والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر في 25 جمادى الأول عام 1438 الموافق 22 فبراير 2017.

2. النصوص التنظيمية

أ-مرسوم رئاسي 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في 6 ذو الحجة عام 1436 الموافق 20 سبتمبر سنة2015.

ب–مرسوم رئاسي رقم 17–143 مؤرخ في21 رجب عام 1438 الموافق 18 أبريل سنة 2017 يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية، العدد 25، صادر في22 رجب عام 1438 الموافق 19 أبريل 2017.

ت–مرسوم رئاسي رقم 20–05 مؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق20 جانفي سنة2020 ،يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، الجريدة الرسمية عدد04 الصادرو في أول جمادى الثانية عام1441 الموافق 26 جانفي2020مرسوم تنظيمي رقم88–131 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق4 يوليو سنة 1988 ، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرسمية عدد1013 الصادرة في 14 ذو القعدة عام 1408

ث–مرسوم التنفيذي 10–210 مؤرخ في 07 شوال عام 1431 الموافق ل 16 سبتمبر 2010، يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادر في10 شوال 1431 الموافق 19 سبتمبر 2010.

ج–مرسوم تنفيذي رقم 15–315 مؤرّخ في 28 صفرعام 1437 الموافق10 ديسمير 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد68، الصادر 015 ربيع الأول عام 1437 الموافق 27 ديسمبر سنة 2015.

ح–مرسوم التنفيذي رقم 18–112 المؤرخ في 18 رجب عام 1439 الموافق5 أبريل سنة2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر في 24 رجب عام 1439 الموافق 11 أبريل 2018.

خ–قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010 ، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد ميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

د–قرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر.

ذ–قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 25 مايو سنة 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

ر– قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 ، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

ز–قرار مؤرخ في 13 محرّم عام 1435 الموافق 17 نوفمبر 2013، يحدّد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمويمية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإكترونية،الجريدة الرسمية،العدد 21الصادرة في9 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 9 أبريل سنة2014.

س–منشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018 المتعلق بوضع حيز التداول رخصة السياقة من نوع بيومتري إلكتروني.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1–البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطنين نشكي

https://nechki.interieur.gov.dz/، تمّ الإطلاع عليه يوم 04أفريل 2022 على ساعة 13:16.

2–الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية CNIBE https://macnibe.interieur.gov.dz/، تمّ الإطلاع عليه يوم 5 أفريل 2022 على الساعة 13:48.

3–الموقع https://admin.autobip.com ، تمّ الإطلاع عليه يوم 02 أفريل 2022 على الساعة 01:30.

4–موقع إذاعة الجزائر https://radioalgerie.dz ، تمّ الإطلاع عليه يوم 01 أفريل على الساعة 23:15.

5–الموقع الرسمي لإستخراج جواز السفر وبطاقة التعريف البيوميترين

https://passeport.interieur.gov.dz/، تمّ الإطلاع عليه يوم 31 مارس 2022 على الساعة 23:30.

6-الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

https://passeport.interieur.gov.dz/، تمّ الإطلاع عليه ذيوم31 مارس 2022 على الساعة 13:00.

II: المراجع باللغة الفرنسية

1-livres

- Jean-louis More, La fonction publique, Librairie Général de Droit et de Jurisprudence,Paris, 2000, p 09.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير.....

الإهداء.....

الإهداء.....

قائمة أهم المختصرات.....

المقدمة..... 1

الفصل الأول: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية 6

المبحث الأول: حاجة الإدارة المحلية للإدارة الإلكترونية 8

المطلب الأول: الأسباب الداعية للتحوّل الإلكتروني المحلي 8

الفرع الأول: تدنّي مستوى الخدمات الإدارية المحلية..... 9

الفرع الثاني: تنامي مشكلة البيروقراطية.....10

الفرع الثالث:التكيّف مع متطلبات البيئة العصرية.....12

الفرع الرابع: تدعيم الحكم الراشد المحلي 13

الفرع الخامس: تجنب التبذير والإسراف مع تحقيق التنمية المحلية 16

الفرع السادس: تقليص مدة إنجاز الخدمات العمومية المحلية 17

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية.....19

الفرع الأول: المتطلبات الإدارية للإدارة الإلكترونية المحلية 19

أولا: التخطيط والتنظيم الإلكتروني.....19

1:التخطيط الإلكتروني.....19

2: التنظيم الإلكتروني 21

ثانيا: توفير البنيّة التحتية للإدارة الإلكترونية مع متطلب الإصلاح الإداري 22
الفرع الثاني: المتطلبات البشرية للإدارة الإلكترونية المحلية 25
أولا: العنصر البشري 25
ثانيا: وجود القيادة الإلكترونية كشرط لنجاح الإدارة الإلكترونية المحلية.....27
1: القيادة التقنية العملية 28
2: القيادة البشرية الناعمة.....28
3 : القيادة الذاتية 29
الفرع الثالث: المتطلبات القانونية للإدارة الإلكترونية المحلية 29
أولا : المتطلبات التشريعية للإدارة الإلكترونية المحلية 29
ثانيا: الرقابة الإلكترونية كإطار قانوني لتحقيق متطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية .31
الفرع الرابع: المتطلبات التقنية للإدارة الإلكترونية المحلية.....32
أولا: تقنيات الإتصال 33
ثانيا: تقنيات الحساب اللآلي و مكوناته.....33
الفرع الخامس: المتطلبات المالية للإدارة الإلكترونية المحلي 34
الفرع السادس: المتطلبات الأمنية للإدارة الإلكترونية المحلية.....35
أولا: تحقيق الشفافية 37
ثانيا: تحقيق الثقة.....37
ثالثا: توفير القدر الكافي من المعلومات 38
المبحث الثاني: مظاهر تجسيد الإدراة الإلكترونية المحلية 39
المطلب الأول: رقمنة الوثائق الإدارية المحلية 39

فهرس المحتويات

الفرع الأول: الوثائق البيوميترية **40**

أولا: جواز السفر البيومتري 40

ثانيا: بطاقة التعريف الوطني البيومتري..... **42**

ثالثا: رخصة السياقة الإلكترونية..... **45**

رابعا: البطاقة الرمادية البيومترية **47**

الفرع الثاني: رقمنة وثائق الحالة المدنية **48**

أولا: إنشاء سجل وطني آلي للحالة المدنية..... **49**

ثانيا: إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد..... **51**

الفرع الثالث: مصلحة الضرائب على مستوى الولاية **52**

المطلب الثاني: المعاملات الإلكترونية المحلية..... **54**

الفرع الأول: الشباك عن بعد **55**

أولا: التسجيل الإلكتروني للحج..... **55**

ثانيا: تطبيق قفة رمضان الإلكتروني **56**

ثالثا: البوابة الإلكتروونية "نشكي"..... **57**

رابعا: "تطبيق إجراءاتي"..... **57**

الفرع الثاني: الأعمال الإدارية الإلكترونية المحلية..... **57**

أولا: تظيم العمليات الإنتخابية إلكترونيا..... **58**

ثانيا:إبرام عقود إدارية إلكترونيا..... **59**

ثالثا: إصدار قرارات إدارية محلية إلكترونيا **61**

1-بالنسبة لخصائص القرار الإداري الإلكتروني **61**

2-بالنسبة لأركان القرار الإداري الإلكتروني **61**

خلاصة الفصل الأول..... **63**

الفصل الثاني: تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية وآفاقها **64**

المبحث الأول: تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي **66**

المطلب الأول: انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على الأفراد **66**

الفرع الأول: إيجابيات وسلبيات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على المرتفقين(المنتفعين) **66**

أولا: الإنعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونية المحلية على المرتفقين (المنتفعين)..... 67

ثانيا: الإنعكاسات السلبية للإدارة الإلكترونية المحلية على المرتفقين(المنتفعين)..... 69

1- مكننة الخدمات الإدارية المحلية:..... 69

2- غياب الوعي الإلكتروني 69

الفرع الثاني: انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية على الموظفين **70**

أولا:الانعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونيةالمحليةعلى الموظفين **70**

ثانيا: الإنعكاسات السلبية للإدارة الإلكترونية المحلية على الموظفين **71**

1-الحد من الرضا الوظيفي..... **72**

2-ضعف التواصل بين الموظفين..... **72**

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة المحلية..... **73**

أولا: الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المحلية..... **73**

ثانيا: الإعفاء من تكاليف تقديم الخدمة العمومية المحلية: **74**

الفرع الثاني: الانعكاسات المترتبة على العوائق التي تواجه الإدارة المحلية..... **75**

أولا:الإنعكاسات الإيجابية للإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية..... **75**

1-القضاء على الفساد الإداري المحلي:.....76
2- تحقيق الشّفافية الإدارية.....77
ثانيا: الانعكاسات السلبية للإدارة الإلكترونية المحلية 78
1- شلل الإدارة المحلية.....78
2- الإعتماد الكلي على الدول الرائدة في المجال الإلكتروني: 79
3- التّجسس على الأرشيف الإلكتروني المحلي.....79
المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية في تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية 81
المطلب الأول: معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية 81
الفرع الأول: المعيقات الإدارية التنظيمية.....81
الفرع الثاني: المعيقات القانونية.....83
الفرع الثالث: المعيقات البشرية 85
الفرع الرابع: المعيقات التقنية 88
الفرع الخامس: المعيقات الأمنية.....89
الفرع السادس: المعيقات المالية 90
المطلب الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية.....91
الفرع الأول: الحلول الإدارية 92
الفرع الثاني: الحلول القانونية.....93
الفرع الثالث: الحلول البشرية 95
الفرع الرابع: الحلول التقنية 96
الفرع الخامس: الحلول الأمنية.....98

الفرع السادس: الحلول المالية 100
خلاصة الفصل الثاني 102
خاتمة 103
قائمة المراجع 108
فهرس المحتويات 130

الملخص

جاء تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية، نتيجة للضرورة الحتمية التي فرضتها الثورة التكنولوجية، الذي أدى بدوره إلى إحداث إصلاحات جذرية على مستوى الإدراة العمومية المحلية من خلال تخليها عن الأساليب التقليدية المعمول بها في ظل الإدارة التقليدية والسعي نحو رقمنة الخدمات الإدارية عن طريق تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية على مستوى البلديات و الولايات.

يعتبر مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية من المشاريع التي أثبتت نجاحها من خلال دورها الإيجابي و الفعال في عصرنة الخدمات العمومية، إلا أنه لا يزال في مراحله الأولى خاصة أنه يواجه عوائق متعددة في مختلف الأصعدة، الأمر الذي استلزم وضع حلول مناسبة أمام كل ما يعرقل هذا الأسلوب لسلامة تطبيقه.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، المحلية

Résumé

L'application du mode de gestion électronique au niveau des collectivités locales est venue en conséquence de l'inévitable nécessité imposée par la révolution technologique , qui, à son tour, a conduit à des réformes radicales au niveau de l'administration publique locale,et ce en abandonnant les méthodes traditionnelles appliquées sous le régime traditionnel et en cherchant à numériser les services administratifs en adoptant une méthode d'administration par le biais de l'admi nistration été électronique tant au niveau des communes qu'au niveau des wilayas.

Le projet de gestion électronique locale est l'un des projets qui a fait ses preuves par son rôle positif et efficace dans la modernisation des services publics, mais il en est encore à ses débuts, d'autant plus qu'il se heurte à de multiples obstacles à différents niveaux, ce qui a nécessité le développement des solutions appropriées à tout ce qui entrave cette méthode pour la sécurité de son application.

Mots-clés : L'administration électronique , Locale